# التعاون مع المحتلّين في فلسطين

## روابط القرى نموذجاً



# مقدّمات لدراسة «التعاون» مع المحتلّين في فلسطين

الكاتب/ة :خالد عودة اللهنشر بتاريخ 2021/01/07

هذا المقال هو الأوّل ضمن ملف بحثيّ متنوّع على باب الواد، بعنوان"التعاون مع المحتلّين في فلسطين: روابط القرى نموذجاً"، يقدّم فيه خالد عودة الله مجموعةً من الملاحظات والفرضيات كمقدّماتٍ يُمكنها أن تشكّل مدخلاً للبحث المنهجيّ في ظاهرة "التعاون مع المحتلّ".

**(هذا المقال هو الأوّل ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذجٍ للتعاون مع المحتلّين في فلسطين؛ المقال الثاني؛ الثالث؛ الرابع؛ الخامس).**

"*التنسيق الأمني مقدس، وسنستمرّ فيه سواءً اختلفنا أو اتفقنا في السياسة*". (محمود عباس 28 أيار 2014)

"*... كان عليّ أن أحارب عدم التعاون، لأنّه بدون تعاونٍ لا يُمكنني العمل*". (مناحيم ميلسون)

"*ليس ثمّة فعلٌ حسنٌ أو سيءٌ في حدّ ذاته، وحده موقعه في النظام يجعله خيراً أو شرّاً*". (ميلان كونديرا، المزحة)

****

## توطئة

منذ انعقاد "ورشة المنامة" وما تلاها من موجة التطبيع مع العدوّ، عادت السلطة بقياداتها وناطقيها ومثقفيها إلى استخدام وصف الخيانة لإدانة المشاركين في صفقة القرن، ناعتةً الصفقة بالحلّ "الخيانيّ"، وذلك بعد سنواتٍ طويلةٍ انهمكت فيها في نقد وإدانة ثقافة التخوين، والدعوة والتنظير لثقافة التعدّد وقبول الرؤى السياسيّة المختلفة. وفي السياق ذاته، كرّر محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية، في خطاباته المتتالية "ضدّ الصفقة"، أنّ السلطة قامت وتقوم بكل تفانٍ بوظيفة المخبر الأمين ضدّ شعبها لمنع أيّ عملٍ "إرهابيّ" ضدّ "إسرائيل"، مستخدماً هذا التذكير كمحاججةٍ رئيسيّةٍ للقول إنّ السلطة لا تستحق هذا الخذلان القاسي من الأمريكان، ومنوّهاً بأنه ليس في مقدور أيّ جهازٍ أمنيّ "**غير وطنيّ**" القيام بهذه الوظيفة مهما كانت إمكانياته!

وفي مطلع العام المنصرم، أصدر فيصل دراج، الناقد الفلسطيني المعروف بجذريّته النقدية، سيرةً تمجيديةً لآل عبد الهادي بصفتهم نموذجاً لـ "النخبة الوطنية"، لم يأتِ فيها على ذكر أحد أعيان "العائلة الحسيبة"، وهو فخري عبد الهادي "المتعاوِن" مع الإنجليز في قمع الثورة الفلسطينية الكبرى 1936. وفي مقدّمة كتابه الصادر حديثاً والموسوم بـ "نكبة وبقاء"، يقول المؤرّخ عادل منّاع إنّه يروي في كتابه حكاية العرب ممّن بقوا في فلسطين خلال حرب النكبة 1948 وكان ثمن بقائهم في بلادهم هو التعاون مع المنتصرين المحتلّين مقابل السماح لهم بالبقاء على أرضهم، مفرّقاً بينهم وبين الشيوعيّين الفلسطينيّين المنتمين للحزب الشيوعيّ "الإسرائيلي"، والذين كان التعاون مع المحتلّ بالنسبة إليهم تعبيراً عن قناعةٍ أيديولوجيّةٍ وبهذا يستحقون الإدانة؛ أيّ بين التعاون "المتفهَّم" والتعاون المُدان؟

تنتمي الشواهد السابقة إلى سياقاتٍ سياسيّةٍ ومعرفيّةٍ متعدّدة، يجمعها أنها تتعلّق بظاهرةٍ تاريخيّةٍ اجتماعيّةٍ عرفتها كلّ الشعوب التي خضعت للاستعمار والاحتلال الأجنبيّ، وجرى التواضع على تسميتها في العلوم الاجتماعية بـ "التعاون مع المحتلّ" [1] كمصطلحٍ تحليليٍّ "موضوعيّ" متخففٍ من الحكم القِيَميّ، أو ما يُطلق عليه العمالة أو الخيانة في الخطاب الوطني. ولم يكُن الفلسطينيون استثناءً بين الشعوب التي خضعت للاستعمار والغزو، فقد تعاون بعضهم مع الاحتلال ولا زال إلى يومنا هذا، وسقط في الوقت ذاته المئات منهم شهداء في مقاومة المتعاونين.

مع ذلك، ولأسباب متعدّدةٍ تتعلّق بـ "حساسيّة" الموضوع، لم تتحوّل ظاهرة "التعاون مع المحتلّ" إلى موضوعٍ للبحث الاجتماعيّ والتاريخيّ في الكتابة الفلسطينية، وإذا ما تطرّقت لها اختزلتها في الجوسسة والتخابر وتسريب الأرض للمحتلّين، على الرغم من أنّ العلوم الاجتماعية في العالم قد قطعت شوطاً لا بأس به في بحثها، وصار لدينا حقلٌ دراسيٌّ يُمكن تسميته بـ "دراسات التعاون مع الاحتلال الأجنبي".

ولا يعني قولنا هذا غياب التطرّق لهذه الظاهرة هنا وهناك في سياق الكتابة التاريخيّة الفلسطينيّة، ولكنّها بقيت غائبةً في الكتابة البحثيّة في العلوم الاجتماعيّة من ناحية استخدام "التعاون مع المحتلّ" كأحد المنظورات التحليليّة لفهم واقع المجتمع الفلسطيني (داخل فلسطين التاريخيّة بصرف النظر عن التقسيمات الاستعماريّة) تحت الاستعمار، أو لفهم التحوّلات السياسيّة في هذا المجتمع من خلال رصد تحوّلات معنى التعاون مع المحتلّين فيه، وصولاً إلى محاولة بلورة نظريّةٍ حول التعاون مع المحتلّ في السياق الفلسطينيّ مبنيةٍ على بحثٍ استقرائيّ تجريبيّ يغوص في تفاصيل الواقع المعاش.

يُنبئنا تاريخ الاستعمار أنّ التعاون مع المستعمِرين ليس حدثاً شاذّاً عن منطق الحالة الاستعماريّة وبُنيتها، بمعنى أنّ الاستعمار لم يكُن ممكناً دون تعاون فئة، عادةً هي من النخبة، وإنْ كان ممكناً من دونها لم يكُن ليستمرّ ويتوطّد بدونها، وأنّ الصراع معه ومن ثمّ التحرّر منه كان في في الوقت ذاته صراعاً مع هذه الفئة، وأنّ شكل سيطرته (أيّ الاستعمار) على من يخضعون له حدّدها التعاون معه بقدر ما حدّدتها مقاومته. ومن هنا يمكننا القول **إنّ إغفالنا لدراسة "التعاون مع المحتلّ" يعني بالضرورة أنّ وعينا بالحالة الاستعماريّة هو وعيٌ مجزوء. في هذه العجالة، أحاول تقديم مجموعة من الملاحظات أو الفرضيّات كمقدّماتٍ حول ظاهرة "التعاون مع المحتلّين" يُمكنها أن تشكّل مدخلاً للبحث المنهجّي في هذه الظاهرة.**

## (1)

لا يخفى على القارئ أنّ الاقتراب البحثيّ من مسألة التعاون مع المحتلّين هو بمثابة سيرٍ في حقلٍ من الألغام له محاذيره السياسيّة والاجتماعيّة والمعرفيّة، منها الحذر من التساوق مع "بروبوغاندا" الأنظمة العربية القائلة إنّ الفلسطينيّين باعوا أرضهم وتعاونوا مع محتلّيهم، للتغطية على فشل هذه الأنظمة في المواجهة حيناً وتآمرها على القضية الفلسطينية في أحيان كثيرةٍ خاصةً في زمن التطبيع الجارف هذا. وليس من السهل على الفلسطينيّ الذي اعتاد على رؤية ذاته ضحيةً لتواطؤ العرب مع العدوّ الصهيوني ضدّه، أن يُخضع ذاته للبحث من زاوية تواطؤ بعض أبناء جلدته ضدّه. ومع كلّ ذلك، لا يُمكن لشعبٍ حيٍّ قاتل ويقاتل منذ أكثر من مئة عامٍ بشجاعةٍ وعناد ألّا ينظر بذات الشجاعة إلى تاريخه وراهنه وأسباب فشله في تحقيق هدف التحرّر الوطني إلى الآن؟

بعيداً عن الإجابة الكسولة المريحة التي تحيل هذا الفشل حصراً إلى بطش العدوّ واختلال موازين القوى أو قصور القيادة، لا يقصد هنا بالبحث أن يتمّ "نبش" التاريخ والحاضر بقصد الفضح والإدانة التي تأخذ في كثيرٍ من الأحيان شكل الفعل التطهريّ، وإنّما المقصود هو السعي إلى الوعي بالتاريخ والراهن في سبيل بناء ثقافةٍ وطنيّةٍ نقديّةٍ بأدواتٍ معرفيّةٍ تحليليّةٍ تشكّل فيها دراسة "التعاون مع المحتلّ" منظوراً لفهم الكليّة الاستعمارية من حيث كونها (أيّ هذه الكليّة) نتاجاً للتفاعل الجدليّ ما بين السلطة الاستعماريّة ومقاومتها والتعاون معها.

دعونا هنا نقدّم التعريف الإجرائيّ البسيط التالي للتعاون مع الاحتلال: **علاقةٌ ما بين السلطة الاستعماريّة وشريحةٍ اجتماعيّةٍ من المستعمَرين تقوم على مصلحةٍ مشتركةٍ للطرفين والمنفعة المتبادلة. وإنْ كانت هذه العلاقة ما بين طرفين غير متكافئين في القوّة، فإنها لا تأخذ بالضرورة صورة العلاقة التشغيليّة بين صاحب العمل والعامل، ولا تخلو من التوتّرات والمفاوضة والمناورة.**

## (2)

على الرغم من أهمية التحرّر من "الحكم القِيَميّ"، وثنائيات الخير والشرّ والبطولة والخيانة، للوصول إلى فهم ظاهرة التعاون موضوعيّاً كغيرها من الظواهر الاجتماعية، إلا أنّ إمكانية التحرّر هذه تبقى مسألةً صعبةً ومركّبة، فمهما قُلنا عن ضرورة تخلّي الباحث عن حُكمه القِيَميّ المسبق في البحث كشرطٍ للنظر الموضوعيّ إلا أنّ عملية البحث ذاتها وما تنتجه من معرفةٍ هي في الحقيقة تدخلٌ سياسيّ شئنا أم أبينا في تشكيل الموقف المعياريّ الأخلاقيّ من التعاون.

وتبدو هذه المسألة أكثر تعقيداً إذا ما تنبّهنا إلى أنّ المنهج النقديّ الموسوم بـ ( المابعد بنيوي في العلوم الاجتماعية)، والذي يقوم على الافتراض بأنّ التعريفات والأحكام القِيَميّة ما هي إلّا أحد منتجات علاقات السلطة في المجتمع ساعياً لإظهار تحيّزاتها المضمرة وقائلاً بنسبيّتها، فإنّ هذا المنهج والقول بالنسبية جرى ويجري استخدامه سياسياً في السجالات حول التعاون وإدانته بالقول إنّ الخيانة هي مسألةٌ نسبيّة و"وجهة نظر"، وبالتالي لا يحقّ لأحدٍ أن يخوّن أحداً.

إذن، الصراع على تعريف التعاون كخيانة أو نفي هذه الصفة عنه لا ينفصل عن الصراع الدائر داخل المجتمع المستعمَر، وعادةً ما يأخذ هذا الصراع المفاهيميّ شكلاً مراوِغاً من مثل سجالاتٍ حول الواقعيّة السياسيّة والمبدئيّة، والاعتدال والتطرّف. وفي حالاتٍ محدّدة، يتمّ تكثيف التعاون "الملعون" في حالةٍ تاريخيّةٍ أو فئةٍ اجتماعيةٍ يتمّ تشكيلها كأيقونةٍ للشرّ المطلق وشيطنتها بصفتها خائنةً وعميلةً (من مثل روابط القرى أو بعض الدروز أو المتخابرين مع العدو) في سبيل إعادة تعريف التعاون المقبول والتعاون المدان والمجرم.

## (3)

من أكثر المقولات شيوعاً في الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة هي مقولة "أخشى ما أخشاه أن تصبح الخيانة وجهة نظر" عند الحديث عن الخيانة والعمالة وقد علا صوتها. تُنسب هذه المقولة لأكثر من شخصيّةٍ ثوريّةٍ فلسطينيّة، ولا يهمنا التدقيق هنا في صاحب المقولة، التي هي على الأغلب تحويرٌ لمقولةٍ لـ "ديغول": "الخيانة ليست وجهة نظرٍ"، في معرض تعليقه على تعاون الجنرال "بيتان" البطل القومي

الفرنسي السابق والعميل الألماني اللاحق. ولكن، دعونا نُخضِع هذه المقولة للفحص من ناحية البحث في آليات تحوّل الخيانة إلى وجهة نظرٍ بمعنى انهيار مرجعيّةٍ قِيَميّةٍ تُدين وتعاقب، ونشوء مرجعيّة قِيَميةٍ مغايرةٍ تتسامح مع بل وتبرّر.

يعنينا مساءلة هذه المقولة مبتدئين بفرضيةٍ تقول إنّ ما يُطلق عليه خيانة عبر التاريخ كانت بالفعل وجهة نظرٍ تعبّر عن رؤية ومصلحة فئةٍ ما، وقد تنجح هذه الفئة في بعض الحالات إلى خلق هيمنةٍ اجتماعيّة، أيّ جعل رؤية هذه الفئة الخاصّة رؤيةً عامّةً أو شبه عامة. وهي عملية تحويل المنظومة القِيَمية ورؤية العالم الخاصّة بفئةٍ اجتماعيةٍ متغلّبةٍ اقتصادياً وسياسياً إلى وجهة النظر الاجتماعية العامّة، بعد أن تكون هذه الفئة أو التيّار قد حسمت الصراع السياسيّ لصالحها، أيّ نجحت في تحويل تغلّبها السياسيّ إلى تغلّبٍ قِيميّ أيديولوجيّ، مع ضرورة التنبيه أنّ هذه العملية لا يُمكنها الوصول إلى حدّ الإجماع التامّ حولها.

وبهذا، تصبح عملية فحص ودراسة مفاهيم التعاون (الخيانة والعمالة) وتحوّلات معانيها هو من قبيل النقد الأيديولوجيّ للمجتمع عبر تتبّع خيوط هذه العملية المكوّنة من المؤسّسات، أيّ الأجهزة الأيديولوجيّة (الإنتاج الأكاديميّ والمدرسة والإعلام والثقافة الشعبية) والممارسات الخطابيّة المتباينة والمتعاضدة في تشكيل هذه المعاني، ويُقصد بالممارسات الخطابيّة اللغة والمعاني وأسلوب الحديث عن التعاون والمفردات المستخدَمة فيه. مثلاً، كيف تشكّل معنى التنسيق الأمنيّ في المجتمع؟ وكيف موّه معناه تحت مسمّى التنسيق وحاجة الناس اليوميّة إليه في علاجها وأمورها الحياتيّة؟ وكيف تمّ ويتمّ تحويله إلى جزءٍ من العقيدة الأمنيّة في ذهن منتسبي الأجهزة؟ ومنه كيف صار قسم الولاء للدولة الصهيونية في الكنيست فعلاً وطنياً؟

دون أن يعني ذلك أنّنا نرى العلاقة ما بين أيديولوجيا النخب المتعاوِنة وما بين نظامها القِيَميّ والمعرفيّ الذي تسرّب للحسّ العام للناس علاقةً مباشرةً ولا يتمّ تحدّيها، فالإنتاج المعرفيّ الأكاديميّ حول "التعاون مع العدوّ"، على سبيل المثال، لا يعبّر بالضرورة عن علاقةٍ آليةٍ مباشرةٍ مع النخب المتعاوِنة، بمعنى أنّ هذا الإنتاج مُصمَمٌ بوعي ليقوم بهذه الوظيفة وإنّما قد تكون الأرضية لهذا الالتقاء هو الاشتراك في أيديولوجيا سياسيةٍ كالواقعيّة أو البرغماتيّة أو الانتماء الطبقيّ.

## (4)

هل يقتصر فعل التعاون مع المُحتَلّ على النخبة المجتمعيّة كما هو متعارفٌ عليه ومتوقّع؟ أم أنّ العامّة يُمكنها أن تكون متعاونةً أيضاً؟ وهل تعاون العامّة هو فرعٌ لأصلٍ هو تعاون النخبة؟

قلنا إنّ التعاون مع المحتلّين سياسيّ، مبنيٌّ على التقاء مصالح مشتركةٍ بين شريحةٍ اجتماعيةٍ والسلطة الاستعمارية، وعادةً ما تكون هذه الشريحة في أعلى الهرم الاجتماعيّ من طبقةٍ برجوازيّةٍ أو ذات خلفيةٍ عائليّةٍ حسيبة أو أصولٍ إثنيّةٍ معيّنة. في المقابل قد يكون التعاون مع المحتلّين وسيلةً أيضاً لزعاماتٍ وشرائح أقلّ حظّاً للتحصّل على قوّةٍ اجتماعيةٍ اقتصاديّةٍ لمنافسة شرائح اجتماعيّةٍ ذات هيمنةٍ وسلطةٍ في المجتمع.

وبما أنّ قوّة الفئات المتعاوِنة وشرعيّتها عند المحتلّين تقوم على مدى قدرتها على ضبط المجتمع بما يتلاءم مع مصلحة المستعمِر، فإنّ نظاماً زبائنيّاً ينشأ ويتكثّف حول المتعاوِنين وتتبلور شبكةٌ من العلاقات التي تشكّل قنواتٍ لتوزيع ريع التعاون. وبهذا، تتوسع الشرائح الاجتماعيّة المرتبطة بهذا النظام شيئاً فشيئاً

وتتغلّغل في أنسجة حياة المجتمع، ويصبح استقرار نظام التعاون مصلحةً مجتمعيّةً عامّةً؛ أيّ يتحوّل التعاون من علاقةٍ خارجيّةٍ ما بين شريحةٍ مجتمعيّةٍ وسلطةٍ استعماريّةٍ إلى علاقةٍ داخليّةٍ مجتمعيّةٍ في الاقتصاد السياسيّ للمجتمع المُستعمَر.

وهذا بالطبع لا يعني عدم تشكّل عدّة بؤر للعلاقة التعاونيّة، بعضها مخطّطٌ ومقصودٌ تبادر إليه السلطة الاستعماريّة لتقليم أظافر الشرائح المتعاونة متى بدأت تحاول تحسين شروط تعاونها والحصول على مزيدٍ من الامتيازات في مسعاها نحو هدفها الأسمى المتمثّل في استلام مكان السلطة الاستعماريّة واستبدالها بسلطة البرجوازية الوطنية. وبعضها الآخر (من البؤر التعاونية) ينشأ في سياق الصراع الداخليّ من بين الشرائح الاقتصادية والزعامات السياسيّة المحليّة. وفي المحصّلة، يتعمّق ويتوسّع نظام التعاون في المجتمع ولا يعود مسألةً خاصّةً بالنخبة والشرائح الاجتماعيّة العليا.

وهنا لا بدّ لنا أن نفرّق ما بين نشوء هذه البنية السياسيّة والاقتصاديّة للتعاون وتوسّعها مجتمعيّاً، وما بين التعاون كاستراتيجيةٍ يلجأ إليها الأفراد مضطّرين من أجل البقاء ومقاومة السلطة التي لا يستطيعون مواجهتها قريباً من مفهوم "المقاومة بالحيلة".

## (5)

من المؤكّد أنّ وصف التعاون بالعمالة/الخيانة له تبعاته "السلبيّة" على كلّ ما يتعلق بإدارة الخلاف والاجتهادات في الحقل السياسيّ "الوطني" للمستعمَرين، وكذلك على الحاجة لبناء جبهاتٍ وتحالفاتٍ وترتيب البيت الداخليّ والوحدة الوطنيّة وتغليب التناقض الرئيسيّ على التناقضات الفرعيّة، وقد أدّت هذه النظرة "السلبية" إلى شيوع اعتبار التخوين علامةً على مراهقةٍ سياسيّةٍ ومزايداتٍ في المعجم السياسيّ الفلسطيني. وقريبٌ من هذا، انتقاد ثقافة التخوين من حيث كونها تعبيراً عن موقفٍ من امتلاك الحقيقة ومصادرة حريّة الاجتهاد والتفكير.

لكن في مقابل ما سلف، فإنّ عدم القدرة على وصف فعلٍ ما بالعمالة والخيانة علامةٌ على تفكّك المنظومة القِيَميّة في المجتمع، وبالتالي تفكّك هويّته بأبسط التعريفات للهوية؛ ما يجعلنا نحن وما يجعلهم هم العدوّ والنقيض، بعد أن يكون قد تآكل الحدّ الفاصل بين الـ (نحن) والـ (هم) بفعل التعاون، يموت المجتمع كشعبٍ ويصبح جموعاً بلا هويةٍ و بلا وجهةٍ وغايةٍ وراية.

ومع كل ذلك، فإنّ التخوين في هذه الحالة هو سلاحٌ ذو حدين، بمعنى أنّ وصف فئةٍ أو فعلٍ بالخيانيّ دون أن يستتبع هذا الحكم زجرٌ يساهم في إفراغ المفهوم من مضمونه وتحويله إلى وصفٍ شكليّ.

فما الذي يحوّل فعلاً ما إلى الجرم الأشنع في التاريخ الإنساني ألا وهو الخيانة؟ من هو الخائن؟ ولماذا يخون؟ وما أنواع الخونة؟ وهل الخيانة درجات: تواطؤٌ سلبيّ وتواطؤٌ إيجابيّ، تطبيع، جوسسة أو وشاية؟ تخبرنا دراسات التعاون مع الغزاة والمحتلّين بأنّ الغالبية العظمى من الخونة والمتعاونين لم يروا في التعاون فعلاً ضدّ الانتماء الوطنيّ بل يتّسق مع صدق الانتماء، وفعلاً من أجل مصلحة الوطن، وقد اتّخذت هذه المصلحة عناوين متعدّدةً من مثل إنقاذ ما يُمكن إنقاذه أو كاستراتيجية أو للبقاء أو للصراع الداخليّ (الاستعانة بالخارج ضدّ الأنظمة وفي الحروب الأهلية ).

(6)

إذن، لم يكُن دافع التعاون مع العدوّ والتواطؤ معه والعمالة عبر التاريخ دافعاً أيديولوجياً، أيّ الإيمان بصدقيّة المحتلّ، ولا يتعلّق أساساً بنوايا سيئةٍ أو عطبٍ أخلاقيّ عند المتعاوِن. وإنّما كانت الخيانة (التعاون) تأخذ شكل المصلحة وأهدافاً مشتركةً ما بين المحتلّين والمتعاوِنين "المحليّين"، وكان التعاون كما قلنا في كثيرٍ من الأحيان قراراً عقلانياً يحقّق مصلحة الوطن ويعبّر عن وطنيّةٍ صادقة.

أطلقت حكومة "فيشي" العميلة لألمانيا النازيّة ثورةً أسمتها الثورة الوطنية، واعتمدت على رموز قوميّةٍ مقاتلةٍ للغزاة كـ "جان دارك"، بل وكانت تلاحق الجواسيس والمخبِرين الذين كانوا يقدّمون خدماتٍ لجهاز المخابرات النازيّ بالدافع الماديّ أو التعاطف مع النازية، وذلك في مسعاها إلى تركيز التعاون مع العدوّ في يديها ومن ثمّ التحسين من وضعها التفاوضيّ مع الألمان لمصلحة الوطن فرنسا. ومن هنا نصل إلى ضرورة تحديد المعيار بعيداً عن القشرة الأيديولوجيّة والنوايا والهوية الشكلانيّة لظاهرة التعاون لتوصيفها عمالةً وخيانةً أمّ اجتهاداً سياسيّاً؟

لا يبقى بعد تقشير بيضة التعاون سوى الدور والوظيفة التي يقوم بها المتعاوِنين، الوطنيّين بطبيعة الحال! بمعنى الدور التاريخيّ في لحظةٍ تاريخيّةٍ محدّدة، ما دمنا قد ارتضينا التحليل الاجتماعيّ دليلاً لنا في أحكامنا، أيّ تحوّل ما يُبرّر بالاضطرار أو المناورة أو المغامرة لمغافلة موازين القوى في لحظةٍ تاريخيّةٍ إلى بُنيّةٍ اجتماعيّةٍ سياسيّة، والمقصود بالبنية مؤسّساتٌ وقنواتٌ وممارساتٌ ذات ثباتٍ وديمومةٍ معيّنة، تستوعب الفعل السياسيّ وتعرف حدوده وأساليبه بشكلٍ يساهم في إعادة إنتاج حالة الخضوع للاستعمار.

(7)

## التعاون مع المحتلّين في فلسطين

من المسلّم به أنّ الشعوب لا تحبّ أن تنشر غسيلها الوسخ، الذي ترفرف العمالة على أعلى حباله. وقضية التعاون، كغيرها من قضايا الوجود التاريخي للشعوب، تخضع لسياسات كتابة التاريخ، من حيث كون هذه الكتابة وسيلةً للتذكّر أو النسيان في بناء السرديّات الوطنيّة وعند مهندسي الذاكرة الجمعية. يتمّ تشكيل هويّةٍ وطنيّةٍ تتمحور حول ثنائيّة البطولة والمظلوميّة والاعتزاز القوميّ الوطنيّ دون أن يعني هذا هيمنة النخبة الكاملة على صناعة السرديّات الوطنيّة، فللعامّة أيضاً طرائقهم ومعجمهم الاجتماعيّ في وصف التعاون والمتعاونين قد يتقاطعا وقد يفترقا.

في الحالة الفلسطينية، حيث لا زال الصراع ملتهباً مع المستعمِرين وما يمليه هذا الصراع من إنتاج شكلٍ مقاتلٍ من السرديّة الوطنيّة لا مكان فيها لتاريخ المتعاونين، وإنْ تعرّضت لهذا الإرث لا تُسمّى "الأشياء بمسمياتها"، ولو على الأقل بمسمّياتها المحتمَلة، وتُختزل الخيانة غالباً بعمل المخبِر أو الواشي الجاسوس أو السمسار وبائع الأراضي ولا تتعدّاها إلى التعاون البنيويّ طويل الأمد من قبل النخبة السياسيّة بأطيافها المتعدّدة، والذي يأخذ أشكالاً أكثر مراوغةً ولا يسهُل معالجته.

وفي هذه المسألة، تلتقي الكتابات التاريخيّة الوطنيّة والنقديّة. فقد عرف المجتمع الفلسطينيّ حالاتٍ تاريخيّةً وراهنةً حادّةً في تعاونها مع الاستعمار من مثل فصائل السلام والمجنّدين في صفوف الجيش الصهيوني وروابط القرى والتنسيق الأمني. في المقابل، لا تبتعد كثيراً الممارسات السياسية للأحزاب السياسيّة

العربية المشارِكة في البرلمان الصهيوني والعشائر وشريحة من رجال الأعمال والمقاولين عن تعريفنا الموضوعيّ للتعاون مع المحتلّين، والتي يجري معالجتها بحثيّاً في الكتابة ذات الطابع السوسيولوجي (العلوم الاجتماعية) بتغييب مسألة التعاون بمسمّاها التحليليّ وأطرها النظريّة تغييباً كليّاً، فتناقش قضايا الحقل السياسيّ الفلسطينيّ بالاستناد إلى مقولات علم الاجتماع السياسيّ التقليديّة عن النخبة والزبائنية و الكمبرادور والنيوليبرالية دون أن تؤطَّر ضمن مقولة التعاون.

وهناك اتجاهٌ متزايدٌ في الكتابة التاريخيّة والاجتماعيّة نحو إعطاء الفعل الإنسانيّ في التاريخ مكاناً وصوتاً في التحليل، وبالتحديد تحت الاستعمار، بحيث لا يظهر الناس كمادّةٍ سلبيّةٍ تشكّلها العمليات التاريخيّة ومنظومات السيطرة والهيمنة. قد يبدو في الأمر تناقض ولكنّ دراسة التعاون مع المحتلّين، مثلها مثل المقاومة، تعيد للفلسطيني موقعه كفاعلٍ في التاريخ (بصرف النظر عن الحكم القِيَميّ) ومساهمٍ في صنع مصيره. وقد يقول قائلٌ إنّه بالنظر إلى طبيعة الاستعمار الاستيطاني (الكولونيالي يا نيالي) في فلسطين، القائمة على محو الوجود الفلسطيني بالتهجير والإبادة، تصبح "التنازلات" التي يقدّمها الفلسطيني للبقاء على أرضه متفهّمةً في سبيل بقائه، وإنْ كانت تتضمّن تعاوناً مع محتلّيه.

وقد يكون في هذا القول بعض المنطق السياسيّ، ولكنّ مجرّد البقاء شبيهٌ بـ "المقايضة الفاوستية"، بمعنى نبقى ونخسر روحنا ونُباد سياسيّاً إذا ما تحوّلت هذه المقولة (مقولة البقاء) إلى المنطق الأوحد للوجود، فيصير أهل البلاد كتلةً بشريّةً تُدار برزمةٍ من آليات المراقبة والسيطرة. ولأنّ عمليات السيطرة في الاستعمار الاستيطاني مستمرّةٌ ودائمة، فإنّ الركون إلى شرائح متعاونةٍ للتحكّم بالمجتمع "المحليّ" يجعل هذه العمليّة ذات تكلفةٍ زهيدةٍ اقتصادياً و"أخلاقيَاً"، تتمّ بأقلّ درجة من التدخل المباشر المكلف والمحرّض لردّات فعلٍ عكسيّة. باختصار، عبر التعاون يتمّ تحويل الصراع ما بين المستعمِر والمستعمَر إلى صراعٍ داخل مجتمع المستعمَرين، وعبر التعاون يدفع المجتمع تكلفة استعماره.

## (8)

## في نقد المعرفة الاستعماريّة عن التعاون : "هليل كوهين" نموذجاً

والحال هذه، وقد أبيْنا أن نخلع شوكنا بأيدينا، أدّى قصورنا في دراسة والوعي بـ" **تواطئنا** "إلى الوضع الذي أصبحنا فيه عالةً على المعرفة الاستعماريّة حول تاريخ التعاون مع المحتلّين، وبالتحديد على أبحاث "هليل كوهين". تسيّدت كتابات "كوهين" مرجعاً أساسيّاً، إذا لم نقُل وحيداً، حول نمط التعاون المباشر لبعض الفلسطينيّين مع الحركة الصهيونية في استعمار بلادهم، وصار بعض الباحثين الفلسطينيّين يتواصلون معه لسؤاله حول تعاون بعض الشخصيّات العربية مع الصهيونيّة أثناء كتابتهم لتاريخ بلداتهم وقراهم.

تُرجمت كتاباته "العرب الصالحون" و"جيش الظل" إلى العربيّة، دون مقدّماتٍ جادّةٍ تضع كتاباته في سياق المعرفة الاستعماريّة وسياسات الكتابة ضمنها، ودون نقاش مرجعيّاتها النظريّة وإطاره المفاهيميّ، فضلاً عن منهجيّته البحثيّة من ناحية طبيعة المصادر التي اعتمد عليها وهي في جلّها الوثائق الرسميّة للحركة الصهيونيّة وأجهزتها الاستخباريّة. مع التنويه إلى أنّ عصام زكي عراف يُشير في مقدّمة ترجمته لكتاب "العرب الصالحون" إلى تواصله مع من وردت أسماؤهم في الكتاب، أو من هم على معرفةٍ بما ذُكر فيه، لتصحيح أخطاء الكتاب. يُمكن تكثيف أطروحة "هليل كوهين" الأساسيّة في دراسته لظاهرة

المتعاوِنين مع الحركة الصهيونية بالتالي: إنّ انهيار المجتمع الفلسطيني في عام النكبة 1948 كان نتيجة قصورٍ في نظامه القِيَميّ الوطنيّ المقاتِل بسبب تغلغل منظومةٍ قيميَةٍ منافسةٍ للمتعاوِنين في المجتمع الفلسطيني شلّته.

في الحقيقة، لسنا بحاجةٍ إلى تشغيل ماكينة تحليل خطابٍ معقّدةٍ لمعرفة المضمَر في مشروع "كوهين" المعرفيّ حول التعاون، سواءً بقصد أو بسبب ما تُمليه هويّته الاستعمارية المتوترة. ففي مقالٍ له حول التنسيق الأمني في ظلّ مصالحةٍ وطنيّةٍ محتمَلةٍ بين فتح وحماس، يقترح "كوهين" تسويةً للخلاف حول التنسيق الأمنيّ في هكذا حالةٍ إن تحققت، وهو إعادة تعريف معنى "الخيانة" بما يسمح بدرجةٍ من التعاون الأمنيّ مع "إسرائيل" دون التخلّي عن الثوابت الوطنيّة الأساسيّة. [2] يدور "كوهين" دورةً كاملةً ويعود إلى أطروحته حول العبث بالمنظومة القيميَة كمقدّمةٍ للانهيار المجتمعيّ، ولكن هذه المرّة بصفة **المستشرق** المستشار الاستعماريّ، لا بدّ أنّ "مناحيم ميلسون" قد أُعجب بالفتى!

### بمثابة خاتمة: منظور التعاون مع المستعمِرين "وأزمة "المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ

كثيرةٌ هي الفعاليات التي اتّخذت عنوان "أزمة المشروع الوطني الفلسطيني"، بعيداً عن المسمّيات والأجندات في هذه الفعاليات، فإنّها تنطلق من فشل الأطر والبرامج وقصور القيادات في تحقيق الأهداف الوطنيّة في التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ، وبالتالي تخرج بحلول تقنيّةٍ من مثل المشاركة الشبابية والمصالحة وغيرها. باعتقادي، إنّ حال المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ بمعناه العام قد تجاوز بمراحل توصيف الفشل والقصور، وارتكس الى بنيةٍ سياسيّةٍ متعاونة مع المحتلّين أسمى أمانيها حالياً ليس حكم مجتمعها بالنيابة ،إنّما قبولها كشريكٍ في عملية الحكم هذه. وهنا بالتحديد، تفيدنا دراسة التعاون وأنظمته وتاريخه فلسطينيّاً وعالميّاً في تقديم منظورٍ يُساهم في تحويل الأزمة السياسيّة إلى أسئلةٍ معرفيّة؛ الأطر المفاهيميّة للنظر في الأزمة لتشريحها وفهمها وصولاً إلى الوعي بها على حقيقتها لتجاوزها.

****

# الحكم الذاتي الفلسطيني في زمن انتفاضاتنا المنسيّة(1967-1982)

الكاتب/ة :فارس جقماننشر بتاريخ 2021/01/11

يقدّم فارس جقمان خلفية تاريخية لروابط القرى، ويرصد تطوّر مشاريع "الحكم الذاتي"، محاججاً أنّه كان للفعل الفلسطيني دورٌ أساسي في تحديد شكل وطرح تلك المشاريع الاستعمارية، كما كان من شأن الانتفاضات الشعبية المتعدّدة إحباط مشاريع العمالة البنيوية.

**(هذا المقال هو الثاني ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذج للتعاون مع المحتلّين في فلسطين، لقراءة المقال الأوّل؛ الثالث؛ الرابع؛ الخامس).**

**توطئة:**

تقدّم هذه المقالة خلفيّةً تاريخيّةً لتجربة روابط القرى، وترصد تطوّر مشاريع "الحكم الذاتيّ الفلسطينيّ" منذ احتلال الأراضي المحتلة عام 1967 وحتى العام 1982. يحاجج الكاتب أنّه كان للفعل الفلسطينيّ دورٌ أساسيٌّ في تحديد شكل وطرح تلك المشاريع الاستعماريّة؛ إذ تجلّت الفاعليّة الفلسطينيّة على شكل انتفاضاتٍ شعبيةٍ متعددةٍ، ما قبل انتفاضة عام 1987، والتي كان من شأنها إحباط مشاريع العمالة البنيويّة.

*****

منذ توسّع نطاق السيطرة الاستعماريّة الصهيونيّة على فلسطين لتشمل الأراضي المحتلة عام 1967، نشبت توجّهاتٌ متنوعةٌ حول كيفية التعامل مع الفلسطينيين في الأراضي المحتلّة، وكيفية إدارتهم بالبعديْن السياسي والاجتماعي. ومع تأسيس "الحكم العسكري" الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونتيجةً لتعدديّة التوجّهات الإداريّة لدى القيادات السياسيّة والعسكريّة الصهيونية، حاولت كلٌّ من القيادات المتعدّدة تطبيق أشكالٍ مختلفةٍ للإدارة الاستعماريّة. اندرجت تلك التوجّهات، التي ظهرت خلال العقدين السابقين لاندلاع انتفاضة عام 1987، ضمن المخطّط الأوسع للاستيلاء على الأرض الذي طالما كان الهدف الاستراتيجيّ للاستعمار الصهيوني.[1]

مثّلت مشاريع "الإدارة الذاتية" إحدى أشكال الحكم الاستعماري التي حاولت تمريرها قياداتٌ صهيونيّةٌ متفرقةٌ بتعاونٍ فلسطينيّ، بدءاً بأول جولة مفاوضاتٍ حول إنشاء حكمٍ ذاتيٍ في العام 1968 تحت إشراف "موشيه دايان"، مروراً بخطة "شمعون بيرس" لتطبيق حكمٍ ذاتيٍ فلسطينيّ بين عامي 1975 و 1976، وصولاً إلى مساعي "مناحيم بيغن" لتنفيذ شروط الحكم الذاتي الواردة في اتفاقيّات "كامب ديفيد" عام 1978، وتتويجاً بتجربة روابط القرى التي أشرف عليها قائد الحكم العسكري "مناحيم ميلسون" في عام 1978 و بين عامي 1981-1982.

نبع هذا التوجه الإداري من الطبيعة "الانفصالية" لدى الحركة الصهيونية منذ ما قبل النكبة، فلطالما كانت ركيزتا السياسة الاستعماريّة، كما نعلم في فلسطين، تقوم على التوسّع الجغرافي من جهة، والحفاظ على التجانس الديمغرافي (أيّ الحفاظ على "النقاوة" العرقية اليهوديّة) من جهةٍ أخرى.

كانت أنجع أساليب تحقيق هذين الهدفين في آنٍ واحد (التوسّع الجغرافي والتجانس الديمغرافي) تكمن في التهجير القسريّ للفلسطينيّين من أرضهم، كما حصل في عاميْ 1948 و1967، غير أنّ التهجير القسريّ بصورته الواسعة كان وارداً خلال فترات الحرب. بالتالي، ومع انتهاء حرب النكسة، سعى الحكم

العسكريّ لإيجاد طرقٍ أخرى لمنع اندماج فلسطينيّ الأراضي المحتلّة عام 1967 في الدولة الصهيونيّة، وذلك من خلال إتاحة درجةٍ من "الاستقلاليّة" للفلسطينيين بإنشاء "إدارةٍ ذاتيّةٍ مدنيّة".

وبحسب المنظور الصهيونيّ، كان من المفترض أن يحقّق إنشاء إدارةٍ ذاتيّة مدنيّة هدف عزل الفلسطيني عن الوجود الاستعماري، ويفرض عليه التكلّف بمهام إدارة أموره الحياتيّة، شريطة غياب أيّ محمولٍ سياسيٍّ مناوئٍ للاستعمار عن هذا الشكل الإداري. وبهذا، سعت الإدارة الاستعماريّة لتحقيق هدفين: إنشاء قيادةٍ محليّةٍ تابعةٍ للوجود الاستعماري؛ والتخفيف من عبء الإدارة المباشرة للأراضي المحتلة تزامناً مع تقدّم مشروع الاستيطان. [2]

هذا بالإضافة إلى وجود هدفٍ آخر للإدارة الذاتية، يمكن فهمه ضمناً وإنْ لم يتم المجاهرة به، وهو تحييد العناصر المجتمعيّة والسياسيّة الفلسطينيّة الرافدة للمقاومة في الأراضي المحتلة. وهو ما عزّز نظرة منظّمة التحرير الفلسطينية ومناصريها إلى مشروع الإدارة الذاتية كمشروع وُجِد لنزع الشرعيّة عنها، ولإقامة قيادةٍ محليّةٍ في الأراضي المحتّلة لتصبح مع الوقت ممثلاً شرعياً للفلسطينيّين، يُمكن من خلالها إنجاز تسويةٍ ما مع تلك القيادة.[3]

لم يكُن خيار "الإدارة المدنيّة الذاتيّة" المسار الوحيد الذي تمّ طرحه في السنة الأولى بعد حرب 1967، إذ طُرحت ثلاثة أطرٍ أساسيّة للتعامل مع المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة من قبل أطرافٍ مختلفةٍ داخل الحكم العسكريّ، وهي: "الخيار الأردني"، الذي تمثّل في إعادة الضفة الغربية إلى الإدارة الهاشمية، و"الخيار الفلسطيني"، الذي تضمّن الوصول لنوع من "الحلّ" مع منظّمة التحرير، والخيار "المحليّ"، أي الوصول إلى صيغة تعاونٍ مع "القيادة المحليّة" في الضفة الغربيّة.[4]

كما لم يكُن تحقيق الخيارين الأردني والفلسطيني وارداً في ظلّ المخطّط الصهيوني الساعي للاستمرار في الاستيطان، ليصبح خيار إنشاء إدارةٍ ذاتيّةٍ هو الخيار المنطقي لدى الحكم العسكري، غير أنّه لم يتمّ تطبيق هذه الخطط بشكلٍ ناجح أو مستدامٍ خلال السنين بين 1967 و 1978، أيّ قبل تأسيس روابط القرى ورئاسة "مناحيم ميلسون" لـ "الإدارة المدنيّة" لاحقاً.

وهنا يكمن الهدف الأساسيّ لهذه المقالة: الوصول إلى أسباب فشل هذه المشاريع في تلك الفترة، وبالأخص معرفة مدى إسهام المقاومة، تحت إطار الحركة الوطنية في الأراضي المحتلّة، بارتباطاتها وخلافاتها وتوتراتها مع منظّمة التحرير، في إفشال تلك الخطط. مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ الحكم الذاتي لم يكُن بالضرورة الاستراتيجيّة الأساسيّة للسيطرة الاستعماريّة، على الأقل في سنين الحكم العسكري الجنينية.[5] فمع تقدّم ونضوج حركة المقاومة في الأراضي المحتلّة في منتصف السبعينيّات، نلاحظ ازدياداً في الاهتمام الصهيوني بالحكم الذاتي، وسنسعى في هذه المقالة إلى توضيح تطوّر السياسة الصهيونية تجاه الحكم الذاتي ومواكبتها لحركة الشارع الفلسطيني، وبهذا نصل لصلب مغزى الاستعراض التاريخيّ فيها، وهو تتبّع الفعل الفلسطيني المقاوِم ودوره في رسم معالم السياسات الاستعماريّة فيما يخصّ مشاريع الحكم الذاتي.

## الطرف الفلسطيني ومخلّفات فترة الحكم الأردني

عندما تَذكُر الأدبيّات الصهيونيّة خيار التعاون مع "القيادة المحليّة"، فهي تعني فئةً محدّدةً من النخب المجتمعيّة "التقليديّة" التي شغلت مناصب إداريّةٍ مختلفةٍ ضمن نظام الإدارة الأردنيّة للضفة الغربية قبل عام 1967. ومع حلول الحكم العسكريّ الجديد، انخرطت غالبية هذه النخب، بدرجاتٍ متفاوتةٍ، بالحركة

الوطنيّة الآخذة بالتشكّل آنذاك، وانضمّت إلى لجان التوجيه الوطني، التي تكوّنت من مزيج بين القيادة التقليديّة وقيادةٍ شابةٍ جديدةٍ من الشيوعيين والبعثيين وأعضاءٍ من حركة القوميين العرب.

عمد جزءٌ من القيادة التقليديّة إلى التواصل مع سلطات الاحتلال في سلسلةٍ من اللقاءات السريّة، أُجريت مع "موشيه دايان" وقياديين في الحكم العسكري، للتباحث في إمكانيّة إنشاء نظام حكمٍ ذاتيٍ وتعيينهم في مناصب حاكمةٍ داخله. ترأس هذا التوجه الشيخ علي محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل، والمحامي عزيز شحادة من رام الله، والدكتور حمدي التاجي الفاروقي. شكّل هذا الثلاثي نواة الزعامة التقليديّة الداعيّة إلى تأسيس كيانٍ فلسطينيٍّ ما في الضفة الغربية.[6]

دفع ذلك لجان التوجيه الوطني إلى إصدار بيانٍ، في 4 تشرين الثاني 1967، تحت عنوان "الميثاق الوطني المرحلي في الأرض المحتلة" رفضاً للدعوة "المشبوهة لإقامة دولة فلسطينيّة يُراد لها أن تقوم [كـ]منطقة عازلة بين العرب وإسرائيل ومرتبطة بالوجود الصهيوني الدخيل". [7] وبهذا، شكّلت لجنة التوجيه الوطني في الضفة الغربيّة أوّل ردّة فعلٍ فلسطينيّةٍ رسميّةٍ رافضةٍ للحكم الذاتي، كما وردّدت منظّمة التحرير ذات الموقف في الخارج.[8]

كان أول لقاء لـ"تيار الجعبري-شحادة-الفاروقي"، كما أسماه أفراد الحركة الوطنية آنذاك، مع الحكم العسكري في زيارة عزيز شحادة ورئيس بلدية نابلس حمدي كنعان لـ "موشيه دايان"، بهدف عرض صيغةٍ معيّنةٍ للحكم الذاتي. كانت تلك الزيارة مقدّمةً لسلسلةٍ من اللقاءات في الأسابيع التي تلت، وأفصح رئيس الوزراء "ليفي اشكول" أثناء لقائه مع القاضي المقدسيّ تيسير كنعان عن جاهزيّته لمنح الفلسطينيين "نوعاً من أنواع الاستقلال في الضفة الغربية".[9]

وفي الأثناء، التقى شحادة وحمدي كنعان مع عددٍ من نظرائهم "الزعماء التقليديين" الفلسطينيين، واشتكوا من ردّة الفعل الصهيونيّة الخاملة تجاه مبادراتهم، فيبدو أنّه وعلى الرغم من اقتناع "دايان" بأهميّة الحكم الذاتي، أنّه اتّبع نهجاً "رسمياً-بيروقراطياً غير مبادرٍ"، ويعتقد "شلومو غازيت"، "المنسّق لأعمال الحكومة في المناطق" آنذاك، أنّ ذلك التباطؤ نتج عن توتّر علاقة "دايان" مع رئيس الوزراء "إشكول". [10]

وبالتزامن مع ذلك، عرض "موشيه ساسون"، ممثل رئيس الوزراء الصهيونيّ، على هذه النخب الفلسطينيّة ثلاثة مساراتٍ ممكنةٍ لتطبيق الحكم الذاتي. كان المسار الأول من اقتراح الشيخ علي محمد الجعبري، والذي أراد أن يُعَيَّن بقرارٍ عسكريٍّ محافظاً لكافة الضفة الغربية، مع استمرار الحكم العسكري. وكان الخيار الثاني مبنيّاً على اقتراحات نخب بيت لحم بتنفيذ الحكم الذاتي بشكلٍ تدريجيّ في بعض المحافظات بدءاً ببيت لحم وأريحا ورام الله، والذي كان بمثابة مقترح مضادٍ لخيار الجعبري. أمّا المسار الثالث، فكان يمثّل نوعاً من التسوية بين المسارين، حيث تواضَع الجعبري في مساعيه الجغرافيّة وأصبح المقترح يدور حول إنشاء قيادةٍ مشتركةٍ لجنوب الضفة الغربية، بما في ذلك الخليل وبيت لحم وأريحا، والتي ستنفّذ حكماً ذاتيّاً محليّاً تدريجيّاً.[11]

لم يفضّل "إشكول" وغيره من الوزراء تطبيق هذا الخيار، معتبرين أنّ تعيين الجعبري بقرارٍ عسكريٍّ أحاديّ الجانب لن يكون خطوةً موفقة، [12] وعادوا إلى الجعبري بمقترح آخر يقلّص دوره ليكون محافظ منطقة الخليل فقط. قَبِلَ الجعبري بهذا الخيار، إلّا أنّه تراجع عنه بشكلٍ فجائيٍ ومن دون سابقِ إنذار، وتتكهن المصادر الصهيونيّة أنّ هذا التراجع جاء على إثر تهديداتٍ أردنيّةٍ للجعبري، ونتيجةً لإعلان منظّمة التحرير عن نيّتها إفشال أيّ دولةٍ فلسطينيّةٍ مرتبطةٍ بالكيان الصهيوني.[13] [14]

وبهذا، فشلت أوّل تجربة حكمٍ ذاتيّ في عام 1968، نتيجة مزيج من التخبّط الداخلي لدى الفلسطيني وعدم الإجماع لدى الصهيوني، بالإضافة إلى وجود بيئةٍ إقليميّةٍ ومحليّةٍ غير مواتيةٍ للمضيّ قدماً في هذا المشروع. وعلى الرغم من تجديد المحاولات لإحياء الفكرة من قِبَل الجعبري في عام 1969، إلا أنّ الحكومة الصهيونية لم تكُن واثقةً من مصداقيّة الجعبري، خاصةً بعد تراجعه المفاجئ عن المفاوضات قبل عام.[15]

## حكمٌ ذاتيٌّ من نوعٍ آخر: الصراع على المجالس البلدية

مع فشل النسخة الأولى من الحكم الذاتي، لم تتوقف حكومة الاحتلال عن منح درجاتٍ أكبر من الصلاحيّات والمسؤوليّات الإدارية لرؤساء البلديّات ومجالسها. [16] فتحوّل التوجه الصهيوني نحو تشجيع سكان الأراضي المحتلة على إدارة أمورهم المعيشيّة من خلال "آليات ومؤسسات غير سياسية للقيام بنشاطاتٍ اجتماعية واقتصادية، بالإضافة إلى التعبير عن مواقف سياسيّة في العلن، **على شرط ألّا تثير هذه النشاطات والتصريحات الفوضى العامة**"؛ أيّ أن لا تثير أيّ معاداةٍ للوجود الاستعماري. وبالنسبة للتفكير الرسمي الصهيوني، فإنّ هذه الأطر والمؤسسات "غير المسيّسة" كانت تعتبر المجالس البلدية.[17] وجاء ذلك نتيجة توجهٍ إداريّ "ليبراليّ"، تجسّد في أمثال "شمعون بيرس" و"عيزر وايزمان"، عمل على تشجيع قيام قيادةٍ فلسطينيةٍ بديلةٍ تقبل بالوجود الاستعماري وقد تستأنف مفاوضات الحكم الذاتي مستقبلاً.

وإذا تمعّنّا في المحاولة الأولى في عام 1968، نلاحظ فجاجة تصوّرها لشكل الحكم الذاتي، نظراً لطلب الجعبري من الحكم العسكري أنْ يعيّنه بشكلٍ منفردٍ محافظاً حصرياً للضفة الغربية. أمّا مؤسسة البلديات، والتي كان يشغلها العديد من الشخصيّات المعروفة مجتمعياً، بعضها شخصيّاتٌ وطنيّةٌ وأعضاءٌ في لجان التوجيه الوطني، فكان لديها قدرٌ معيّنٌ من الشرعية المكتَسبة، وكانت تلك المناصب تؤثّر في حياة الناس بشكلٍ مباشر، وبالتالي نوى الحكم العسكري الاستيلاء على هذه المؤسّسة وتحويلها لتخدم مصالح استعمارية. فأُعلِن في 26 تشرين الثاني 1971 عن نيّة إجراء انتخابات البلديات، تماشياً مع القانون الأردني رقم 29 عام 1955 الذي ورثته الحكومة العسكريّة بعد حرب 1967. [18]

بطبيعة الحال، لم تكُن هذه المساعي الاستعماريّة سريّةً بالنسبة للحركة الوطنيّة في الأراضي المحتلّة، وتشكّل إجماعٌ وطنيّ على مقاطعة الانتخابات، كونها اعتُبِرَت خطةٌ لتطوير "البلديات لتصبح هيئات ضمن ما يسمى بالحكم الذاتي"، على حدّ قول قائد التنظيم الشيوعي الفلسطيني عربي عوّاد، وشُنّت ما وصفها بحملةٍ جماهيريّةٍ واسعةٍ لمقاطعةٍ الانتخابات، شملت "مختلف الفئات والهيئات الوطنية وتمثلت في إصدار العديد من المنشورات المناوئة للانتخابات وكتابة الشعارات على الجدران وعقد الاجتماعات وكتابة المقالات في الصحف العلنية". [19]

ولكن لم تنجح هذه الحملة في إجهاض الانتخابات، فعندما سحب حمدي كنعان اسمه من قائمة مرشّحي بلدية نابلس على إثر حملة الضغط هذه، أجبرت سلطات الاحتلال معزوز المصري، رئيس البلدية الذي لم يُرشّح اسمه، على قبول ترشيحه لمنصب الرئاسة، وتمّ عقد الانتخابات على مرحلتيْن، الأولى في النصف الأول من عام 1972. بدأت نخبٌ تقليديّةٌ من غير العناصر الوطنيّة بالفوز في الانتخابات، وانتُخب الجعبري بالتزكية رئيساً لبلدية الخليل.[20]

لذا، بدا وكأنّ مقاطعة الانتخابات في الجولة الأولى قد سلّمت الحكم لبعض القادة المتعاونين مع الاحتلال. فيعترف عربي عوّاد أنّه "في المرحلة الثانية من الانتخابات التي جرت في المنطقة الجنوبية، وبعدما تبيّن أن الظروف لا تساعد على مقاطعة الانتخابات وإحباطها، قرّرت القوى الوطنية المساهمة فيها لإنجاح عناصر وطنية، وتمكّنت القوائم الوطنية من أن تحرز نجاحاً ملموساً في عدد من المجالس

المحلية". [21] يؤكّد على ذلك عبد الجواد صالح، الذي كان قد أصرّ على موقف المقاطعة، إلّا أنّ أهل مدينة البيرة لم يقبلوا منه ذلك على حدّ قوله، نظراً لواقع ترشيح "بعض العملاء المعروفين لدى السكان بأنهم عملاء وسيئو الخلق. وعندما أدركت الناس أن أمثال هؤلاء هم من سيتولون شؤون بلدياتهم في المستقبل احتجوا بشدة [عليه] شخصياً وتجمعوا في دار البلدية أكثر من خمسمائة شخص". [22]

إذن، حاربت الحركة الوطنيّة الانتخابات، ومن ثمّ شاركت فيها كمحاولةٍ لاحتواء ضررها بعد أنْ حصلت. فهل وفّر ذلك فرصةً لتغلغل مصالح العدوّ في صفوف الحركة الوطنيّة وتدجينها؟ هكذا كان موقف منظّمة التحرير، وظهرت في حينها بوادر التوتّرات بين قيادة المنظّمة في "الخارج" والقيادات الوطنيّة في "الداخل". أمّا الحركة الوطنيّة، فاعتبرت وجودها في البلديّات فرصةً للحدّ من المشاريع التي عُرضت عليها من قبل الاحتلال من جهة، ولتوسيع نشاطات المقاومة من خلال الصمود من جهةٍ أخرى.

وفيما يتعلق بالهدف الأوّل، يعتقد عبد الجواد صالح "بشكل عام أن رؤساء البلديات قد رفضوا القيام بأيّ دور في مشاريع الاحتلال السياسية. فقد كانت السلطات تعرض دائماً القيام بمثل هذه المشاريع خاصة على رؤساء البلديات الكبيرة. وكان جواب رؤساء البلديات دائماً هو أننا لم ننتخب للقيام بدور سياسي بل انتخبنا على أساس أن نقوم بواجبات معينة ينصّ عليها القانون. وكان البعض يردّ بصراحة على ذلك باتهام سلطات الاحتلال أن المشاريع المطروحة لا تتعدى كونها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية". [23] أمّا فيما يخص الهدف الثاني، فيقول عبد الجواد صالح إنّ "الحقيقة تقتضي القول إن المجالس البلدية لم تكُن على مستوى الأحداث بشكل عام، وذلك لطبيعة تكوينها الاجتماعي والعائلي". [24]

ولربما نظراً لهذا الواقع المركّب، استمرّ الحكم العسكري بالنظر إلى البلديات كحيزٍ مناسبٍ لتنمية مشروع الحكم الذاتي، ولذلك لم يتردّد في عقد انتخابات بلديّةٍ جديدةٍ في عام 1976. وفي هذه الجولة، اكتسب شعار الحكم الذاتي زخماً جديداً في عهد "شمعون بيرس".

## الانقلاب على الحكم الذاتي في زمن الانتفاض الشعبيّ المستمرّ (1968-1976)

اعتلى "بيرس" منصةً احتفاليّةً نظمتها بلديّة بيت جالا في 22 تشرين الأول 1975 قائلاً: "إنّ الظروف قد نضجت لمنح سكان الضفة الغربية حكماً ذاتياً...إن الفراغ الذي طرأ في الضفة الغربية عقب قرار مؤتمر الرباط الخاص بالأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية ينبغي أن تملأه إدارة ذاتية، وحكم ذاتي". [25]

عكست شهادة "بيرس" ثقةً عمياء باستقرار الأوضاع السياسيّة في الضفة الغربية وإمكانيّة إقامة إدارةٍ ذاتيّةٍ من دون مقاومة. كما أنّ الطمأنينة التي جاهر بها "بيرس" تبدو الآن زائفة، وقد اعتُبر إصراره على إقامة انتخابات البلديات مجدداً – كما أعلن بعد شهرين من خطابه في كانون الأول 1975، متعهّداً أنّ الانتخابات ستعقد في شهر نيسان من 1976 – قراراً متهوراً غير مدروسٍ من قبل العديد من المحّللين. فيحاجج "موشيه معوز"، وهو مستشرقٌ صهيونيّ والمستشار السابق للشؤون العربيّة لوحدة "تنسيق أعمال الحكومة في المناطق" بالقول: "بدا في تلك الفترة المفصليّة أنّ ذلك الإجراء لم يكُن في وقته، وكان يجازف [بيرس] بالمصالح "الإسرائيليّة" في الضفة الغربية، بل ويؤذيها. فلقد تمّ تبني قرار عقد الانتخابات في وسط أخطر موجة عصيانٍ مدنيٍ عربية، وهبّةٍ غير مسبوقةٍ من المشاعر الوطنيّة المعادية لإسرائيل والمؤيّدة لمنظمة التحرير الفلسطينية". [26]

لم تكُن تلك "الهبّة" محطةً عابرةً من شأنها أن تندثر بعد لحظة، بل عكست انتفاضةً جماهيريّةً واسعةً شملت كافة الأراضي الفلسطينيّة في الضفة، والأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1948، وغزة. سُمّيت "الانتفاضة الكبرى" و"الانتفاضة المجيدة" بين القوى الوطنيّة في الأراضي المحتلّة وفي الخارج،

وأسفرت عن بداية بروز دور الأراضي المحتلّة كعنصرٍ فعّالٍ في حركة المقاومة الفلسطينية، وكمقدمةٍ لانتقال مركز الثقل السياسيّ "من الخارج إلى الداخل".

لم تأتِ الانتفاضة الجماهيريّة من فراغ، بل كانت تتويجاً لسلسلةٍ من الانتفاضات الشعبيّة فيما سبقها من سنين، أبرزها انتفاضة 1968-1969 التي بدأها طلبة مدارس نابلس، لتندلع بعدها في باقي مدن الضفّة الغربية بعد إعلان ضمّ القدس، و "انتفاضة تشرين الثاني 1974" التي صادفت خطاب "البندقية وغصن الزيتون" لياسر عرفات في الأمم المتحدة.[27] فكانت كلتا الانتفاضتين محصورةً جزئياً من حيث النطاق الجغرافي والفترة الزمنية، إلّا أنّها شكّلت نموذجاً لشكل المواجهة التي ستأخذها الانتفاضات التالية، كما واعتُبرت أحداثٌ مؤسِّسةٌ بالنسبة للحركة الوطنيّة والمقاومة الفلسطينية الآخذة بالتشكّل في الأراضي المحتلة.

بدأت انتفاضة 1968-1969 كسلسلةٍ من إضرابات المدارس التي دعت إليها لجنة التوجيه الوطني بعد إعلان ضمّ القدس. فخرجت حشودٌ كبيرةٌ من الطلبة وأُغلقت المحال التجاريّة وواجهت قوات الاحتلال في أول ظهورٍ كبيرٍ لشكل الإضراب الجماهيريّ منذ بداية احتلال عام 1967، تلك الأداة النضاليّة التي أخذت مداها في ثورة 1936 والتي عادت إلى شوارع نابلس. بدأت بمدرسة العائشية للبنات عندما خرجن الطالبات يهتفن ضدّ الاحتلال، وقمعتهنّ قوات الاحتلال من خلال اجتياح المدرسة والهجوم على الطالبات والمعلّمات وإغلاق المدرسة بقرارٍ من الحاكم العسكري.[28] وفي اليوم التالي، انضمّت كافة المدينة إلى الإضراب بمشاركة شرائح واسعةٍ منها. وفي ذات الوقت، بدأت مظاهراتٌ تندلع في غزة.[29]

قامت الانتفاضة في سياق عدة عملياتٍ فدائيّةٍ داخل الأراضي المحتلّة، الأمر الذي زاد من شدّة قمع قوات الاحتلال من خلال العقوبات الجماعيّة، مثل هدم المنازل والاعتقالات والإبعاد والقمع العنيف للمظاهرات. دامت الانتفاضة منذ تشرين الثاني 1968 إلى بداية شهر آذار 1969، وخلال هذه الأشهر، شهدت المظاهرات وتيرةً متصاعدةً وتطويراً لأدواتها النضاليّة. ففي أحد المظاهرات في غزة في 11 شباط 1969 أُلقيت المتفجّرات على جنود الاحتلال، وتمّ تنفيذ أكثر من عمليّةٍ مسلحةٍ في القدس من قِبَل خلايا من المناضلات.[30]

ويعتبر غازي الخليلي هذه الانتفاضة مشكّلةً من أربع سماتٍ رئيسيّة: مشاركة النساء الواسعة، وكونها شملت كلّ الضفة الغربية وقطاع غزة، وتزامن اندلاعها مع ازدياد القمع الصهيوني للخلايا الفدائيّة (بالتالي يعتبر الخليلي الانتفاضة تحدياً لذلك القمع)، وكونها دامت لعدّة أشهر، ممّا يشير إلى ازدياد قدرة سكّان المنطقة على مواصلة النضال لفتراتٍ زمنيّةٍ ممتدّةٍ نسبياً.[31]

في ذات الوقت، اتّسمت الانتفاضة بما يعتبره الخليلي "طابعاً عفوياً"، وقد يبالغ الخليلي قليلاً في هذا الوصف نظراً لكتابته عن الظاهرة من خارج فلسطين في ذلك الوقت، فيأسف على "عدم وجود الهيئات التي توظف هذه العفوية النضالية بعقلانية في مواجهة السلطات المحتلة" على الرغم من تشكّل بعض الهيئات التي يذكرها من لجان طلابيّةٍ مناطقيّة، إلا أنّ "هذه اللجان كانت محلية ووقتيّة وكانت تعبيراً عن مدى الحاجة إلى وجود هيئات أو لجان تقود وتنظم التحرك الجماهيري".[32]

يغفل الخليلي هنا دور لجنة التوجيه الوطني في المساهمة في الدعوة إلى المظاهرات وتوسيعها. ولكن، يعترف بعض أعضاء لجان التوجيه أنّ مشكلة غياب التنظيم شكّلت عائقاً حقيقياً أمام الديمومة، وأنّ غياب قوىً منظّمةٍ على الأرض قادرةٍ على استيعاب الطاقات الجماهيرية المتدفّقة كان أحد أسباب عودة المدارس إلى الدوام. فيعتقد أحد أعضاء لجنة التوجيه وعضو المجلس الإسلامي الأعلى عبد المحسن أبو ميزر أنّ "الانتفاضة الجماهيرية التي أعقبت ضمّ القدس كانت تعبيراً واستفتاء على رفض سكان القدس والمناطق

المحتلة لضم المدينة المقدسة... ولانعدام الشروط الموضوعية اللازمة لاستمرار هذه الانتفاضة بشكل متواصل، كان من الطبيعي أن تفتر ثم تشتد". [33]

كما ويضيف أبو ميزر أنّ عدم اهتمام المقاومة الفلسطينية (وهنا يعني منظّمة التحرير في الخارج) بالتنظيم السياسي وانعدام الدعم العربي لمؤسّسات صمودٍ مجتمعيّة "كان له أثر على عدم استمرارية الانتفاضة التي نشأت بعد إعلان الضم". [34]ولربما يُجحف أبو ميزر قليلاً في هذا الحكم، نظراً لأنّ واقع الأراضي المحتلة كان لا يزال في طور التعافي من حالة الترهّل السياسي الذي ساد الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، والذي أعاق التنظيم بأشكاله المختلفة.

أمّا بعد احتلال الضفة وغزة، فعادت المحاولات لإنشاء بنىً مختلفةٍ لتنسيق جهود المقاومة في الأراضي المحتلة، وبعد فشل تجربة لجان التوجيه الوطنيّ وحظرها من قِبَل الحكم العسكري، تمّ تأسيس الجبهة الوطنية الفلسطينية في عام 1973 المكوّنة من القوى الوطنية في الأراضي المحتلّة.

وبعد عام، اندلعت "انتفاضة تشرين الثاني 1974". وفي هذه الانتفاضة الثانية، كانت آثار التنظيم خلال الأعوام الماضية قد تركت بصمتها على شكل النضال، فتمّ التنسيق لأوّل مظاهرةٍ لتتزامن مع خطاب عرفات في الأمم المتحدة في 13 تشرين الثاني، وكانت الشعارات المرفوعة في الكثير من الأحيان مؤيّدةً لمنظّمة التحرير، ويعتبر الخليلي أنّ هذه المظاهرات لم تكن عفويةً، بل منسّقاً لها مسبقاً. [35] ونجد هنا المفارقة الكبرى؛ فبالنظر إلى كون الانتفاضة منظمةً بشكلٍ مباشر، فقد كانت محصورةً بمبادرة القيادة التي نسقّت إليها، ولم تستمرّ لأكثر من أسبوعين، أو باعتقاد الخليلي فلقد كانت من "تلك الانتفاضات التي تقوم بقرار وتنتهي بقرار". [36]

وعلى الرغم من ذلك، ظهرت أشكالٌ جديدةٌ من الممارسة السياسيّة والنضاليّة خلال هذه الانتفاضة الصغرى، إذ "برز دور المحرّض السياسي...[و] المنشور السياسي التحريضي...[و] إن هذه الأشكال من العمل لا تقوم بها إلا جماعات منظمة"، الأمر الذي أدّى إلى موجةٍ من الاعتقالات طالت عدداً كبيراً من أفراد حركة المقاومة الوليدة الذين لم يكونوا بالضرورة معرّضين للاعتقال قبل تلك اللحظة. [37]

## انتفاضة 1976 وأفول الحكم الذاتيّ في البلديات

لم تمضِ سنتان على ذلك الحدث قبل اندلاع، أخيراً، الانتفاضة الثالثة "الكبرى". ظهرت بوادرها في منتصف عام 1975 واشتدّت في النصف الأول من 1976، قبل انتشارها إلى مناطق واسعةٍ من فلسطين بما فيها الجليل المحتل. وجاءت الانتفاضة بشكلٍ عفويٍّ رداً على توسّع الاستيطان، خاصةً في منطقة نابلس بعد بناء مستوطنة "الون موريه" من قبل حركة "غوش ايمونيم" في سبسطية.

جمعت هذه الانتفاضة بين سمات الانتفاضتين السابقتين، أيّ بين العفوية الجماهيرية الواسعة والوجود التنظيمي على الأرض، والذي لعب دوراً مهماً، وإنْ لم يكن شاملاً، في توجيه مسار التحرك الجماهيري. بل وتجاوزت هذه الانتفاضة الانتفاضات السابقة من حيث النطاق الجغرافيّ والمشاركة الاجتماعيّة الواسعة وحدّيّة المواجهة وامتداد الفترة الزمنيّة التي تجاوزت أكثر من نصف عام.

في خضمّ هذه الموجة من النهوض الشعبي، جاءت انتخابات البلديّات ومشروع الحكم الذاتي كمحاولةٍ لإخماد حالة الغليان. استمرّت الحركة الوطنيّة في بناء أطرٍ سياسيّةٍ (مثل الجبهة الوطنية الفلسطينية) لمواجهة مشاريع الحكم الذاتي. بدوره، أصرّ "بيرس" على تنفيذ رؤيته للحكم الذاتي من خلال البلديّات، والتقى بالعديد من "الزعامات التقليديّة" المألوفة للحكم العسكري في أواخر العام 1975،

مثل الجعبري ومعزوز المصري ورشاد الشوّا رئيس بلدية غزة، وتحدّث معهم حول إمكانيّة توسيع صلاحيّات البلديّات لتتجاوز إدارة الأمور الحياتيّة كالتعليم والصحة ولتبدأ باستدخال أدوارٍ سياسيّة. [38]

وبالنظر إلى نيّة استخدام البلديّات في إضفاء صفةٍ تمثيليّةٍ سياسيةٍ على المرشّحين "التقليديّين"، لم تكُن القوى الوطنيّة قادرةً على اتّخاذ قرارٍ بالمقاطعة كما فعلت في الجولة الأولى للانتخابات في عام 1972. فاصطدمت هنا مجدداً بموقف منظّمة التحرير (وفصائل المقاومة داخلها) الداعي للمقاطعة، والتي سرعان ما تراجعت عنه بعد إصرار عناصر من الحركة الوطنيّة في الأراضي المحتلّة على تأييد قائمة الجبهة الوطنية المرشّحة من رؤساء البلديّات الوطنيين، إذ وصل ذلك الإصرار إلى تهديد بعضهم بالاستقالة من مناصبهم في المنظّمة، ما أدّى إلى دعم المنظمة، متأخرةً، لقائمة الجبهة الوطنيّة في انتخابات البلديّات. [39]

أمّا نتيجة الانتخابات فكانت ساحقة، وفازت قوائم الجبهة الوطنية في معظم المدن، واعتُبرت تتويجاً للجهود التنظيميّة للجبهة الوطنيّة، وهو استنتاجٌ يُجحف بحق الانتفاضة ذاتها التي من دونها لكان فوز قوائم الرؤساء الوطنيين أمراً غير مضمون. ويعتبر عربي عوّاد أنّ الانتفاضة قد "دفنت مشروع الإدارة المدنية"،[40] ولكن يتمّ إغفال دور الشارع في تحديد مصير مشاريع الحكم الذاتي، ولا يحظى باهتمامٍ يليق بدوره الفعليّ. فمن الجدير الوقوف عند هذه النقطة المفصليّة؛ الفاعليّة الفلسطينيّة في تحديد المشاريع الاستعماريّة.

## الحكم الذاتي وشبح المقاومة الفلسطينية

يُكتَب تاريخ المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلّة كسلسلةٍ من ردّات الفعل على الفعل الصهيوني المؤسس، ونجد هذه السردية ليس فقط في التأريخ الصهيوني،[41] وإنّما أيضاً في السرديات الفلسطينية، كما ورد في سرديّة الخليلي حول الانتفاضات وردّها على الفعل الاستيطاني، بالإضافة لما ورد أيضاً في دراسة هشام هواري حول الأسباب المتعددة لاندلاع انتفاضة 1976. [42]

وبطبيعة الحال، فإن أيّ مقاومةٍ للاستعمار هي بتعريفها ردّة فعلٍ على الظروف الاستعماريّة، ولكن من المخطئ حصر فهمنا للفعل الفلسطيني المقاوم ضمن هذه المعادلة الضيّقة. فنجد أنّ المقاومة الفلسطينية، وإن ردّت على السياسات الاستعماريّة، فهي أيضاً ساهمت في تحديد مسار السياسات الاستعماريّة، ولعبت دوراً في صنع شكلها.

ويُمكن اعتبار المحاولات المختلفة لتنفيذ مشاريع الحكم الذاتي كآليّةٍ صهيونيةٍ "لمكافحة التمرّد" بالوسائل الناعمة، وهو ما يعود جزئياً إلى الخشية الملموسة التي شعرت بها الإدارة الصهيونية من إمكانيّة تصاعد الفعل "التخريبي". فكان شبح المقاومة الفلسطينية يشكّل أحد دوافع صنّاع القرار الصهيوني في تأييد مشاريع الحكم الذاتي.

لربما من السهل إثبات هذا المنظور شكلياً، فإنّ الهدف المعلن والواضح الذي ردّده روّاد الحكم الذاتي كان نزع الشرعية عن منظّمة التحرير وأنصارها في الأراضي المحتلة،[43] وتأسيس زعامةٍ قادرةٍ على تمثيل الأراضي المحتلّة سياسياً، كما أسلف "موشيع معوز"، شريطة أنْ تقضي هذه الزعامة على "الفوضى العامة". [44]

ولا خلاف على هذا الادّعاء "المخفف"؛ أيّ أنّ الحكم الذاتي كان وسيلةً لتأجيل حدوث الفعل المقاوم الفلسطيني. وبكلماتٍ أخرى، مثّلت إمكانية نشوب مقاومةٍ خطراً دائماً يحدّق بمنظومة الحكم العسكري. ولكن من الممكن تطوير هذه الحجّة حول دور الفعل الفلسطيني في التأثير على مشاريع الحكم الذاتي،

لتصبح المقولة بصيغةٍ أقوى: لقد كان للفعل الفلسطيني المباشر، وليس مجرّد إمكانيّة حدوثه، أثرٌ مباشرٌ على التأييد الصهيوني للحكم الذاتي.

نستطيع إيجاد بعض الأمثلة التي تدعم هذا الوصف. كما أوضحنا في القسم السابق، فشلت أول محاولةٍ للحكم الذاتي بعد انسحاب الجعبري المفاجئ من مفاوضاته مع الحكم العسكري، لربما نتيجةً لتهديداتٍ أردنيةٍ وفلسطينيةٍ ضدّه. ولكن ما يجب الإشارة إليه أيضاً هو اندلاع انتفاضة 1968-1969 في فترةٍ قريبة، ممّا خلق مزاجاً عاماً معادياً للوجود الاستعماري، لم يكُن سهلاً تحقيق حكمٍ ذاتيّ في ظلّه.

نجد إثبات هذه النظرة في توجّهات الحكم العسكريّ ما بعد اندثار الانتفاضة، لا في سجلّ مفاوضات الحكم الذاتيّ في تلك السنوات، أيّ عندما أصرّ "موشيه دايان" على إقامة انتخاباتٍ بلديّةٍ في عام 1972. فيحاجج "معوز" أنّ الظروف الموضوعيّة لم تكن متوفرةً ما قبل عام 1972 لبناء مشروع حكمٍ ذاتيّ.

بدأت تلك الشروط بالنضوج مع نهاية عام 1971، إذ "كانت المنطقة هادئة، كان الإرهاب آخذاً بالانخفاض، وكان التطرّف السياسي في حالة انحسار تزامناً مع حدوث كارثة منظمة التحرير في الأردن [أيلول الأسود]؛ وتحسّن الوضع الاقتصادي في الوقت الذي أصبح فيه التطبيع مستقرّاً بما يكفي للسماح للعرب بالتعبير الحرّ عن آرائهم السياسية". [45]

وبكلماتٍ أخرى، أطاح وجود المقاومة بأيّ إمكانيةٍ لتأسيس نظام حكمٍ ذاتي، وشكّل تراجع المقاومة الشرط اللازم لتمرير مشروع كهذا. لم يأتِ هذا التراجع من فراغ، بل نتج عن حملة قمع صهيونيّةٍ للوجود التنظيمي المناوئ للاستعمار، لا سيّما من خلال الاعتقالات والإبعاد وحظر لجان التوجيه الوطني، الأمر الذي دفع "شلومو غازيت" للاستنتاج أنّه "لم يكن هناك سبب للقلق من إمكانية انتخاب ممثلي منظمة التحرير في البلديّات". [46] بمعنى أنّ انتخابات عام 1972 كانت تتويجاً لحملةٍ صهيونيّةٍ لمكافحة التمرّد. ولكنّ هذه السردية الصهيونية ذاتها تحوي اعترافاً ضمنيّاً أنّ واقع "التمرّد" هو ما خلق الحاجة لوجود "قيادةٍ بديلة".

وفعليّاً، نجحت هذه المقاومة الفلسطينية في إفشال الحكم الذاتي مرةً أخرى مع فوز القوائم الوطنيّة في انتخابات عام 1976، وتحوّلت البلديات من أداةٍ للتحكّم الاستعماري إلى أداةٍ للتحدي. ويعترف "معوز" أنّ مبادرات "المتطرفين الوطنيين قد انتعشت، بشكلٍ متناقض، نتيجة للسياسات الأمنيّة والقوميّة الإسرائيلية في الضفة الغربية،" [47] أيّ أنّه كان للانتخابات نتائج عكسيةً من وجهة نظر صهيونية.

ويضيف "معوز" أنّه حتى رؤساء البلديات "المحافظين والمعتدلين"، بمن فيهم الجعبري، قد أُجبروا على إصدار مواقف ضدّ الاحتلال، "وتبنّوا مواقف متطرّفة فيما يخص الحكومة الإسرائيلية،" كما وشمل هذا التطوّر حملةً من الاستقالات لرؤساء البلديّات وأعضاء المجالس البلدية في بيرزيت ونابلس ورام الله وطولكرم في آذار 1976 ردّاً على أفعال قمع انتفاضة عام 1976. [48] ويُكمل "معوز":

> "نظرياً، كان من الممكن أن يستخدم رؤساء البلديّات ما تبقى من سلطتهم ونفوذهم لتهدئة المتظاهرين وإعادة النظام والهدوء إلى الضفة الغربية. ولكن من حيث التطبيق، وكونهم فلسطينيين عرب، فلقد اشترك رؤساء البلديات بهموم الشباب الراديكاليين الوطنيين...واعتبروا أنّ هذه الأفعال الإسرائيلية كانت استفزازيّةً للغاية، وجعلت الانصياع للسلطات الإسرائيلية أو مساعدتها في الحفاظ على الاستقرار وسيادة القانون ضمن هذه الظروف الحرجة أمراً مستحيلاً". [49]

وهنا، نجد مجدداً اعترافاً ضمنياً أنّ أحد أدوار الحكم الذاتي كانت إفشال حالات المقاومة والتمرّد الجماهيري، كما ويبيّن أنّ هذه المحاولة لمكافحة التمرّد لم تفلح بنتيجة، نظراً لحدّيّة المقاومة واتّساعها. ومع هذا، انطوت صفحة محاولة إنشاء حكمٍ ذاتيٍ من خلال مؤسّسة البلديات. وكان للفعل الفلسطيني دورٌ مركزيّ في هذا التطوّر. فأصبحت الإدارة الاستعماريّة تبحث عن سبلٍ جديدةٍ لتمرير مشروع الحكم الذاتي. وفي هذه الأثناء، انتُخِبَت حكومة "مناحيم بيغن" وحزب "الليكود" في أيّار 1977.

## الحكم الذاتي ينتقل إلى الريف: روابط القرى في زمن "كامب ديفيد"

أُدرج الحكم الذاتي ضمن بنود اتفاقيّة "كامب ديفيد" عام 1978، على الرغم من أنّ المفاوضات الصهيونيّة والأمريكيّة مع مصر كانت تخصّ حكماً ذاتياً للفلسطينيين، فلم يشارك أيّ طرفٍ فلسطينيٍ فيها، واحتلّت المفاوضات ما يقارب فترة أربعة سنواتٍ ما بين 1979 و 1982. لم تخرج المفاوضات بأيّ نتيجةٍ ملموسةٍ أو محاولة تطبيقٍ فعليّة، وتمّ وضع المفاوضات جانباً على إثر اجتياح لبنان عام 1982. وعلى الرغم من عدم خروج المفاوضات بنتيجةٍ عينيّةٍ تطبّق على أرض الواقع، ابتكرت "كامب ديفيد" مفهوم "الفترة الانتقاليّة" و"الحكم الذاتي المحدود" التي ورثتها اتفاقية أوسلو. [50]

أمّا "مناحيم بيغن"، فقد نبعت نظرته للحكم الذاتي من أبيه الروحي "فلاديمير جابوتينسكي"، فردّد منظور الأخير حول موقف السياسة الصهيونية من "الأقليّات القوميّة"، وأنّه كان بإمكان تلك "الأقليّات" تحقيق مساعيها القوميّة من خلال ما سُمّيَ بـ "الاستقلالية الشخصية" و"الحكم الذاتي للأقليات القومية". [51] من ناحية عمليّة، وبالتناسق مع المقترحات الصهيونية السابقة، كان ذلك يعني الانفصال بين المستعمِر والمستعمَر دون المساس بأيّ أمورٍ سياسيّة، حيث أراد "بيغن" أن يمنح أيّ طرفٍ فلسطينيٍ "حكماً ذاتياً محدوداً" يسمح باستمرار العملية الاستيطانيّة في خدمة تحقيق غاية "إسرائيل الكبرى".

لكن في هذه الأثناء، ومع انسداد الأفق للإدارة الذاتيّة على صيغة المؤسسات البلديّة المتمركزة في المدن، بدأ يظهر توجهٌ صهيونيٌّ جديدٌ يهدف إلى تصدير الحكم الذاتي إلى الريف. ومع أنّ حكومة الليكود استمرّت في محاولة تطبيق الحكم الذاتي في سياق المجالس البلدية حتى **بعد انتفاضة 1976** – والتي أشرف عليها "عيزر وايزمان" في الأعوام 1977-1978 على أمل أن تصبح المجالس البلدية جهةً في مفاوضات الحكم الذاتي ضمن "كامب ديفيد" – فقد خرج تكتلٌ صهيونيٌّ منافسٌ لمساعي "وايزمان" أراد حصر صلاحيّات البلديّات وتفكيك المجالس البلدية، لتحلّ مكانها زعامةٌ فلسطينيّةٌ جديدةٌ متمركزةٌ في القرى.

انبثق هذا التوجه الجديد من دوائر الحكم العسكري، بقيادة الأستاذ في الجامعة العبرية "مناحيم ميلسون"، والذي عمل مستشاراً للحكم العسكري في "الشؤون العربية" بين 1976 و 1978 ومن ثمّ ترأس "الإدارة المدنية" الجديدة بين 1981 و 1982. اعتقد "ميلسون" أنّ العمل من خلال المجالس البلديّة لن يؤدّي لنتيجة، نظراً لاستيلاء الحركة الوطنية عليها، [52]واقترح أنْ يتمّ إنشاء قيادةٍ محافِظةٍ جديدةٍ في القرى والبلدات[53] .

وهكذا، نشأت استراتيجيّة روابط القرى، التي سعت بشكلٍ أساسيٍ لتفكيك المؤسّسات البلديّة ومحاربتها ونزع الشرعيّة عنها. وهذا ما فعله الحكم العسكري ضمن توجّه "ميلسون"، من خلال قطع مصادر التمويل الخارجيّة للبلديّات، وإقالة عددٍ من رؤساء البلديّات بين 1977 و 1978. وبعد انتخاب حكومة "بيغن" الثانية في أيّار 1980، تعمّقت حملة تفكيك البلديّات ضمن سياسة "القبضة الحديديّة" التي وصلت ذروتها في صيف 1981. [54]

ونجد هنا، كما وجدنا في الحالة السابقة للإدارة الذاتيّة، أنّ مشروع روابط القرى كان بمثابة محاولةٍ صهيونيّةٍ جديدةٍ لاحتواء الفعل الفلسطيني. ومثلما كانت خطّة انتخابات البلديّات أداة مكافحة تمردٍ لسحب البساط من تحت المقاومة في عامي 1972 و 1976، جاء مشروع روابط القرى كمحاولةٍ لاحتواء حالة التمرّد التي بنتها الحركة الوطنيّة في البلديّات. يقودنا ذلك إلى خلاصةٍ مفادها أنّ المقاومة كانت جزءاً من عمليّة صنع الفعل، ليس فقط الفعل النضاليّ وإنمّا الفعل الاستعماريّ أيضاً، الذي ناور من أجل احتواء حالات التمرّد والرفض والمقاومة، وذلك على الرغم من كونها -المقاومة- دائمة التغيّر والتحوّل، وإنْ تقدّمت وتراجعت في مراحل مختلفة.

في آب 1978، تمّ تأسيس أوّل رابطةٍ في دورا الخليل تحت زعامة مصطفى دودين، [55] لحقتها باقي روابط القرى في الأعوام التالية، وتأسّست سبع روابط في مناطق مختلفةٍ من الضفة الغربية في المحافظات الجنوبية أولاً، ومن ثم الشماليّة. وكما دَفَنَت انتفاضات 1968-1969 و 1974 و1976 مشاريع الحكم الذاتي المختلفة في فتراتٍ مختلفة، اندلعت كذلك انتفاضةٌ جديدةٌ رابعة، لتقلب الطاولة على مشروع روابط القرى وتُعيد الاعتبار للفعل الفلسطيني مجدداً؛ انتفاضة 1981-1982 الجماهيريّة.

*****

# روابط القرى: سلطة «إسرائيل» الوطنية وانتفاضة عام 1981-1982

الكاتب/ة :حازم جمجوم and ريتا أبو غوشنشر بتاريخ 2021/01/18

دراسة للباحث حازم جمجوم عن محاولات الاحتلال اصطناع قيادات محليّة من خلال تجربة روابط القرى، والتي أفشلتها الانتفاضة التي اندلعت في 1981، تتوسّع في جملة المصالح والسياقات الصهيونية التي قادت إلى تصوّر حكمٍ ذاتي فلسطيني ودور الاستشراق الصهيوني في بلورة هذا التصوّر وتطبيقه. (ترجمة ريتا أبو غوش)

**(هذه المادّة هي الثالثة ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذج للتعاون مع المحتلّين في فلسطين، لقراءة المقال الأول؛ الثاني؛ الرابع؛ الخامس).**

*ترجمة: ريتا أبو غوش*

**توطئة:**

هذه ترجمة لدراسة مطوّلة للباحث حازم جمجوم عن محاولات الاحتلال اصطناع قيادات محليّة من خلال تجربة روابط القرى، والتي أفشلتها الانتفاضة الشعبية التي اندلعت في عام 1981. يتوسّع البحث في جملة المصالح والسياقات الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية الصهيونية التي قادت إلى تصوّر حكمٍ ذاتي فلسطيني ما بعد 1967، متناولاً دور الاستشراق الصهيوني في بلورة هذا التصوّر وتطبيقه. هذا البحث هو بالأساس رسالة ماجستير غير منشورة قدّمها الباحث حازم جمجوم في عام 2012 في الجامعة الأمريكية في بيروت، بعنوان (The Village Leagues: Israel's Native Authority and The 1981-1982 Intifada).

*****

**مقدّمة**

في الأوّل من تشرين الثاني عام 1981، تقلّد العقيد الصهيوني وأستاذ الأدب العربي في الجامعة العبرية في القدس، "مناحيم ميلسون"، منصب رئيس "الإدارة المدنيّة" الجديدة لجيش الاحتلال في الضفة الغربية، ليقدّم استقالته بعد أقلّ من عامٍ على توليه المنصب. كان مشروع "روابط القرى" الذي كُلّف به "ميلسون"، بناءً على طلبه، قد فشل فشلاً ذريعاً. جوبه المشروع منذ اللحظة الأولى برفضٍ واسع، وعمّت التظاهرات والاحتجاجات المدن والبلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية، والتي ستستمرّ وتتأجّج على مدار العام التالي، وحتى سقوط آخر هيئةٍ من روابط القرى.

تكمن الفكرة من وراء "روابط القرى" في منح القوة الاستعمارية سلطةً متزايدةً لروابط قرويةٍ، شكّلتها السلطات الصهيونية عبر شبكةٍ من المتعاونين والعملاء في القرى، من أجل إدارة الحياة اليومية لأهالي وسكان الأراضي المحتلّة عام 1967. لم يأتِ اختيار المناطق الريفية، لا المدينية، مصادفةً؛ فمن جهةٍ، كان خياراً مرتكزاً على الواقع الإحصائي، حيث شكّل سكّان الريف في حينها الغالبية (حوالي 70%)،

واستندت فكرة المشروع من جهةٍ ثانيةٍ على الإنتاج المعرفي الصهيوني الاستشراقيّ، الذي يتعامل مع القرويّين الفلسطينيين على أنّهم "الأكثر هدوءاً"، وبالتالي أكثر قابليةً للتعاون مع النظام الاستعماري.

وكما افترض المستشرقون الصهاينة، توجّب وضع هؤلاء الفلّاحين في مواجهة "المتطرّفين الراديكاليين" في المدن. وباختصار، كان من المقرّر أن تكون روابط القرى "سلطةً محليّة"، كالتي ناقشها "محمود ممداني" في السياق الإفريقي، غير أنّ "الصدع الاجتماعي" الذي خطّطت السلطات الاستعمارية الصهيونية لـ[افتعاله] واستغلاله في الحالة الفلسطينية لم يكُن قبلياً ولا دينياً، إنّما ريف مقابل مدينة.

في المقابل، لا يتمّ الاحتفاء بهذه المرحلة فلسطينياً أو إحياء المقاومة التي تسبّبت في فشل مشروع روابط القرى بما يكفي. غياب هذه التجربة عن الرواية الفلسطينية المقاوِمة ضدّ الاستعمار هو دافع هذه الدراسة بالدرجة الأولى، خاصةً بالنظر إلى أنّها جزءٌ من الذاكرة الحيّة لمعظم جيل ما قبل منتصف السبعينيّات، بالإضافة إلى كون انتفاضة 1981-1982 تجربةً تكوينيةً استثنائيةً للجيل الذي سيقود انتفاضة عام 1987. [1] ولدى التعمّق في هذه التجربة، تتّضح لنا الفجوة المعرفية حولها أكثر فأكثر، ممّا يُكسبها أهميةً خاصةً بالنظر إلى كونها أول محاولةٍ استعمارية صهيونية ممنهجة ومدَعَّمة نظرياً (theorized) لإنشاء سلطة حكمٍ ذاتيّ في الضفة الغربية.

تسعى هذه الدراسة إلى محاولة سدّ الفجوة المعرفية حول مشروع روابط القرى، والذي كان محورياً ضمن التحوّل الأوسع في الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية الصهيونية، أو ما يصفه "ديفيد سكوت": "أهداف القوة الاستعمارية.. ومجال عملها". [2] طرأ هذا التحوّل في عهد "الليكود" بين أعوام 1977-1984 لأسبابٍ أيديولوجيةٍ واقتصادية، ويُمكن اعتبار تعامل الإدارة الاستعمارية الصهيونية مع الضفة الغربية، باعتبارها أرضاً، وجزءاً مركزياً غير قابلٍ للسلخ عن "إسرائيل"، أهم الجوانب التي أوضحها هذا التحول.

كما أصبح شكل "الحكم القائم" مكلفاً على العدوّ، وذلك من الناحية المادية ومن ناحية تأثيره على الرأي العام الدوليّ تجاه الدولة الصهيونيّة. ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي المتمثّل بالسيطرة على كامل الأرض الفلسطينية، وحمايته على المدى البعيد، كان على هذا الحكم أن يتحوّل إلى شكلٍ من أشكال الحكم غير المباشر، وذلك بإقامة "سلطة محليّة" في الأراضي المحتلّة عام 1967. أمّا الشكل الذي ستصوغه السلطات الاستعمارية لهذا الحكم، فسيعتمد في المقام الأوّل على "المعرفة والخبرة" التي طوّرها المستشرقون الصهاينة على مدار العقود السابقة.

أحدهم كان "مناحيم ميلسون"، الذي بادر إلى تطوير فكرة إنشاء سلطة ذاتية تقوم على وضع الفلسطينيّين القرويّين في مواجهة أبناء جلدتهم في المدن، والتي أخذت شكل "روابط القرى". هذه القناعة التي تملّكت "ميلسون" بنجاح مشروعه كانت معتمدةً، أساساً، على "عدسة المستشرق" التي رأى من خلالها المجتمع الفلسطيني والضفة الغربية، والتي حجبت بكلّ تأكيد كلاً من طبيعة المقاومة الفلسطينية من ناحية، والواقع السياسي والاقتصادي للفلّاحين الفلسطينيين من ناحيةٍ أخرى، وهما عاملان جعلا القبول بروابط القرى أمراً مستحيلاً على أرض الواقع.

## الأدبيّات حول روابط القرى

لا يُمكن إنكار ندرة المصادر حول مشروع روابط القرى. تعود الدراسة المطوّلة الوحيدة حول الموضوع للباحث يحيى طاهر سحويل من جامعة النجاح، والتي أُتيحت بطاقة فهرستها عبر الإنترنت [3] ولكن يبدو أنّها اختفت، ولم تتوفّر نسخة منها لدى المؤلّف.[4] أمّا تقرير اللجنة المشتركة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن المعنيّة بالروابط، [5] فهو مفقود من مكتبة الجامعة الأردنية بعد آخر استعارةٍ في عام 2006 [حسب هذه الدراسة في عام 2012]، بينما غادرت النسخة المتاحة للجمهور في مكتبة شومان في العاصمة الأردنية إلى قسم الممنوعات. [6]

ولا شكّ أنّ هناك موادّ أرشيفية أخرى، ولكن يصعب الوصول لها لأنها ظلّت حكراً على الأجهزة الحكومية والاستخبارية الصهيونية ذات الصلة، فيما تمّ تدمير معظم ما احتفظ به المشاركون في روابط القرى، أو يُستبعد إتاحته للباحثين والجمهور في المستقبل المنظور. كما لم تتمّ أرشفة الصحف الصادرة عن روابط القرى (المرآة وأمُّ القرى) في أيٍّ من الجامعات أو المكتبات العامة في فلسطين أو لبنان أو الأردن. إنّ الاحتمالات الممكنة للوصول إلى هذه المصادر هو عبر العثور عليها في مجموعاتٍ شخصية، وهو أمرٌ لم يتمكّن الباحث من القيام به.

وفيما يتعلّق بالدراسات التحليلية، وضمن نطاق معرفة الباحث، هناك مقال واحد مخصّص يتناول موضوع روابط القرى لسليم تماري (1983)، يعتمد في الغالب على تقارير الصحف "الإسرائيلية" والدولية، بالإضافة إلى التحليلات التي تمكّن المؤلف من التوصّل لها خلال معاينته الأحداث التي كانت ما تزال تتكشّف. مصادر أخرى تُشير إلى روابط القرى بشكلٍ وجيز، وذلك ضمن مشاريع بحثيةٍ تناولت موضوعاتٍ أخرى كتاريخ الأرض المحتلّة والمقاومة الفلسطينية في الفترة التي سبقت انتفاضة 1987، [7] وتحليلات العلاقات الصهيونية الدولية، خاصةً الغربية، في أوائل الثمانينيّات، [8] أو السِيَر الذاتية التي كتبها المشاركون في الأحداث المحيطة بروابط القرى، وغيرها. [9]

أمّا السيرتان الذاتيّتان لشخصيتين رئيسيتين ممّن كان يُمكن لهما التأريخ لهذه الظاهرة، فكانتا أقلّ فائدةٍ من المأمول؛ فقد اكتملت سيرة رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة قبل التنفيذ الموسّع لمشروع الروابط، [10] فيما تجنّب "آرييل شارون"، بشكلٍ ملحوظ، أيّ ذكرٍ لسياساته تجاه الضفة الغربية خلال فترة تولّيه منصب وزير الحرب، [11] وكذلك تجنّبها أشدّ المنتقدين لسيرته. [12]

ومن بين جميع المصادر التي تمّ الاطّلاع عليها ضمن الموضوعات التي سبق ذكرها، يولي كلٌّ من "مايكل بالمبو" و"جيفري أرونسون" و"نيف غوردون" اهتماماً كبيراً بروابط القرى بشكلٍ خاص. رواية الأوّل صحفيةٌ إلى حدٍ كبير. ينتقل فيها من حكايةٍ إلى أخرى في محاولةٍ لإدانة الاحتلال، دون وضع المشروع في سياقه أو التشكيك في أهميته الأوسع. بينما يقدّم "أرونسون" أكبر قدرٍ من التفاصيل، دون تجاوز نواياه الوصفية التي حدّدها بـ "تصوير السياسة الإسرائيلية.. وردود الفلسطينيين عليها". [13] وتعدّ رواية "غوردون" الأكثر تحليلاً لروابط القرى وسياقها، يوظّف فيها هذه اللحظة التاريخيّة للربط بين عودة الهوية الفلسطينيّة في السبعينيّات واندلاع انتفاضة 1987، على الرغم من توظيف المشروع لـ "قمع الروح الوطنية الناهضة بين السكّان المحتلّين". [14]ومع ذلك، يبقى تحليله موجزاً، يركّز فيه على الفترات التي سبقت وأعقبت أوائل الثمانينيّات، أكثر من تناوله مرحلة روابط القرى عينها.

وبالنظر إلى أهميّة مشروع "روابط القرى" والانتفاضة التي هزمته، قد يكون من المفيد تقديم تخميناتٍ حول أسباب قلة الاهتمام الذي حازت عليه هذه التجربة، ولماذا غابت بشكلٍ كبيرٍ عن السرديّة الفلسطينية لمقاومة الاستعمار.

ظلّت أدبيات الحركة الوطنية الفلسطينية حبيسة اتجاهين في مناقشة المقاومة الفلسطينية، وهما العنف واللاعنف. من جانب، هناك الاتجاه الذي صان وخلّد التاريخ "الرسمي" لمنظمة التحرير، واتّسم بنزعة إعطاء أولوية مناقشة تاريخ المقاومة الفلسطينية للقاعدة الميدانية لمنظمة التحرير. فباستثناء الأحداث التي كان لها تأثيرٌ على هذه الأنشطة خارج حدود فلسطين، وحتى اندلاع انتفاضة عام 1987، ظلّ النقاش حول أحداث الأراضي المحتلّة عام 1967 نقاشاً هامشيّاً. ومن جانبٍ آخر، كانت هناك المعادلة الصريحة لـ "الحركة الوطنية" بـ منظمة التحرير الفلسطينية. [15] ومن الأمثلة البارزة على ذلك هو عمل "شموئيل ساندلر" و"هليل فريش "، اللذين وإنْ وفّرا كمّاً هائلاً من المعلومات بالرجوع إلى المصادر العبرية، فقد فعلا ذلك فقط لإظهار الأراضي المحتلّة بوصفها هامشيّةً لـ "المركز" في الخارج. [16]

وفي مؤلّفه عن تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، يخصّص يزيد صايغ ثلاثين صفحةً للحديث عن الأراضي المحتلّة عام 1967 قبل انتفاضة عام 1987، محاججاً بأنّ الاهتمام بها كان نابعاً من حقيقةٍ مفادها أنّ "التنظيمات الفدائيّة كلّها سعت لإيجاد حلفاء وجمهور في الأراضي المحتلّة"، وذلك ضمن إطار "التأثير في اتجاه سياسة م. ت. ف المركزيّة.. [بنيّة] "الاستيلاء" على بنيانها الدولاني". [17]

وهناك مجموعة من الأدبيات المتمحورة حول منظّمة التحرير الفلسطينية، وهي الأكثر عقائديّة وإثارة للجدل حول الصراع الفلسطيني، والتي تتباين كثيراً من حيث النوعيّة. وفي الجانب المعادي منها لـ "إسرائيل"، وغالبيتها بالعربية، ينصبّ التركيز على المقاومة المسلّحة باعتبارها "الطريق الوحيد لتحرير فلسطين"، [18] الذي التزمت به منظّمة التحرير، بالتالي يحيل أيّ أشكالٍ أخرى من المقاومة إلى منزلةٍ ثانوية، بل وأقل شأناً، للصراع، وبالتالي أقلّ جدارة بالاهتمام. [19] وفي هذه الكتابات، يرافق موقع المقاومة المسلّحة القاعدة الميدانيّة لمنظمة التحرير الفلسطينية، من الأردن مروراً بلبنان ووصولاً إلى تونس، ولا يعدو فيها الوطن المحتلّ سوى وُجهةٍ للهجمات الفدائية التي يعود منها عددٌ قليل من المقاتلين.

ومن جانبٍ آخر، سعت الأدبيات الصهيونية الغزيرة إلى وسم الحركة الوطنية الفلسطينية بصفتها مسعىً عنيفاً متعطّشاً للدماء، وهو توجّهٌ كان مدفوعاً إلى حدٍ كبير بالرغبة في الحطّ من شأن الحركة الوطنية وفاعليها، وبالتالي إعادة تقديمهم بوصفهم إرهابيّين ومتطرّفين. وهنا أيضاً، لا تتناسب الوسائل غير المسلّحة في النضال الشعبي مع القالب الأيديولوجي الصهيوني، وبالتالي يتمّ تجاهلها باعتبارها غير "ذات صلةٍ" تاريخيّاً. كما يتطابق التركيز شبه الحصريّ على عمليات المنظّمة في الأردن ولبنان مع ما أطلق عليه "باتريك سيل": "حرب الأشباح"، [20] لتؤكّد أطروحات الأدبيّات الصهيونية كذلك على التطرّف الفلسطيني العنيف. بالمقابل، نادراً ما يظهر الفلسطينيون في الأراضي المحتلّة في هذه الأدبيّات، إلا عندما يشاركون في المقاومة المسلّحة. [21]

كان المستشرقون الصهاينة أبرز المساهمين في النقاش حول العنف، خاصةً في تحليل الحركة الوطنية داخل فلسطين من منظور المستعمِر. [22] وبحسب سميح فرسون و"جين لانيدز"، ولاحقاً "رود أيا"، تمثّل إسهامهم الرئيسيّ في "نموذج المحرّض الخارجي"؛ أيّ منظمة التحرير التي حرّضت "الجماهير الهادئة" في فلسطين وعملت على استفزازها، بل وإكراهها على مقاومة "إسرائيل". [23]

ورداً على السرديّات التي تمحورت حول العنف – سواءً مدفوعةً بالتزامٍ أيديولوجي باللاعنف كوسيلة أو رغبةً بالتخلّص من صورة الفلسطيني العنيف – برز اتجاهٌ جديد في تأريخ الكفاح الفلسطيني يسعى إلى

تأريخ اللاعنف، [24] ويسلّط الضوء على المقاومة الفلسطينية السلميّة متجاهلاً المقاومة العنيفة. وبالنظر إلى اعتبار الكفاح المسلّح مبدأً تنظيمياً رئيسياً لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ساهم هذا التجاهل في توجيه الرواية بشكلٍ يميّز بين داخل فلسطين وخارجها بشكلٍ حاد.

وإن كان بقصدٍ أو بدون قصد، عمل المؤرّخون الذين انخرطوا سواء بالعنف أو اللاعنف الفلسطيني بالفعل على تسطيح تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية على مستويين. الأول باختزالهم النضال الوطني وإبقائه حبيس هذه الثنائية. ففي المحصّلة، لا معنى لهذه أو تلك الثنائية بالنسبة للفلسطينيين الذين يرون أنفسهم مشاركين في الكفاح المسلّح، حتّى لو اقتصر فعلهم على رفع علمٍ فوق مبنى أو الكتابة على جدران قريتهم في منتصف الليل. والأهم من ذلك هو أنّ هذه النزعة أتاحت للمستعمِر التركيز على العنف الفلسطيني بتحديد شروط التحليل العلميّ للمستعمَر. إذ وقع الأخير ضحية اختزال نفسه إلى ردّ فعلٍ على ماكينة المستعمِر الدعائية، لينتج عن ذلك تركيز على التكتيك، بدلاً من تقييم فائدة التكتيكات المختلفة كجزءٍ من الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية والتحرّرية الأوسع التي ينطوي عليها هذا الصراع.

ولنأخذ المثال التالي: كان اغتيال زعيم رابطة قرى رام الله، يوسف الخطيب، من الأحداث التي تمّ التقليل من شأنها – بل وتشويهها في الواقع – ضمن التيار الحديث المتمركز حول اللاعنف في أدبيات النضال الفلسطيني. ومع ذلك، لعبت عملية اغتيال الخطيب، وعملياتٌ مشابهة غيرها، دوراً محورياً في ردع التعاون مع روابط القرى وتقييده بشدّة. إذ لا يُمكن التوصّل إلى فهمٍ معمّق للسياسات الاستعماريّة "الإسرائيلية" والمقاومة الفلسطينية لها من غير دراسة المقاومة بأشكالها المختلفة – دون اتّخاذ موقف أيدولوجي يفضّل نوعاً على الآخر – وهذا لا يعني أنّه لا يُمكن تقييم الأثر والفعالية لمختلف أشكال المقاومة والتوصّل إلى حكمٍ بشأنها.

مستوى آخر ساهم في تقويض تاريخ الحركة الوطنية، وهو ميل كلا التوجّهين الآنف ذكرهما (التيار المتمركز حول منظمة التحرير وتيار اللاعنف الحديث) إلى تجاهل بعض العمليات السياسية – الاقتصادية المهمّة، والتي يعتمد عليها المشروع الاستعماري الصهيوني والحركة الوطنية على حدّ سواء. أمّا الدراسات التي تناولت هذه العمليّات، فقد ركّزت عليها بشكلٍ حصري، وبالتالي أهملت تأثيرها على المشاريع الاستعمارية والمناهضة للاستعمار. [25]

يعدّ ما قدّمته ليلى فرسخ عن العمالة الفلسطينية في الداخل المحتلّ استثناءً في هذا الصدد، غير أن إضاءتها على المسافة بين الاقتصاد والتاريخ السياسي-الاجتماعي تُستخدم لدى تناول سياق ما بعد عام 1994. [26] كما نستثني من هذه المجموعة المجلّدات المنقّحة التي شملت دراساتٍ تضمّنت منهجيات تحليل متنوّعة، مع أنها قامت على الفصل التحليلي بين الاقتصاد والسياسة والقانون وغيره. [27]

وبينما ينصبّ تركيز هذه الرسالة على الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية "الإسرائيلية"، إلا أن الكثير مما شرعتْ في القيام به هو فحص السبل التي نجحت فيها المقاومة الفلسطينية في تحدّي مشروع روابط القرى، كما تعاملت في قراءتها للمقاومة العنيفة واللاعنفيّة كتجليّاتٍ للنبض الشعبي وتعبيره عن مقاومة الاستعمار والاحتلال الصهيوني.

## منهجية الدراسة ونطاقها

يتبنّى البحث منهجيّة مركّبة في محاولةٍ للربط بين الأدبيات المجزأة كالتاريخ والسياسة والاقتصاد والسوسيولوجيا والقانون. يهدف الباحث هنا إلى تفكيك التحوّل في الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية الصهيونية، من خلال دراسة وفحص سياقاتها السياسية والقانونية والاقتصادية في الأراضي المحتلّة عام 1967 خلال سنوات "الليكود"، وذلك بالتركيز على كيفية نشوء فكرة روابط القرى، والمصالح التي خدمتها، والكيفيّة التي تمّ بها تنفيذ هذا المشروع، وكيف أثّر وتأثّر بالتحوّلات الاجتماعية-الاقتصادية. وأيضاً، كيف قاوم الفلسطينيون مشروع روابط القرى، وكيف ساهمت المقاومة في زوالها.

تبني الدراسة تحليلها بشكلٍ أساسيّ على ما قدّمه محمود ممداني حول "السلطات المحليّة" – أطلق عليها البريطانيون "حكماً غير مباشر" وتعامل معها الفرنسيون كـ "رابطة أهلية" – والتي فرضتها القوى الاستعماريّة الأوروبية في القارة الأفريقية. في كتابه "المواطن والرعية"، يتعامل "ممداني" مع هذه السلطة المحلية بوصفها "استبداداً لامركزياً"، موضحاً كيفية استنادها على "الفصل المؤسّساتي "، كما أسماه "جان سموتز"، وهو شكلٌ من أشكال الحكم الاستعماري الذي ابتكره المستعمِر البريطاني "فريدريك لوغارد" في كلٍّ من نيجيريا وأوغندا. تمّت صياغة هذه الاستراتيجية كردٍّ على ما حقّقته الشعوب المستعمَرة في مقاومتها لاستراتيجية التفرقة الإقليمية التي اتّبعها الاستعمار، وذلك من ناحية تنامي النزعة التحرّرية وقدرة المسعمَرين على المقاومة. [28]

مثّل تشعّب الدولة الاستعماريّة العنصرَ المحوريّ لـ "الاستبداد اللامركزيّ"، ترتّب عليه تشكّل سلطةٍ حاكمةٍ من المستعمَرين، وذلك بدعم المستعمِر وبأمره، لتبقى ذراعاً ممتدّاً للقوة الاستعمارية لا منفصلاً عنها، " [29]تشكّل "نظام حكمٍ مستقلاً ولكن تابعاً"، وتجمع بين الاستجابة المرِنة للرعيّة والقدرة على تنفيذ التوجيهات الاستعمارية المركزية وامتصاص ردود الأفعال حولها[30] .

يركّز تحليل "ممداني"، بشكلٍ رئيسيّ، على تأثير السياسة الاستعمارية على المستعمَر؛ والذي تناسب مع هدفه لـ "تسليط الضوء على تلك الجزئية من الإرث الاستعماري.. التي لا تزال على حالها إلى حدٍّ ما". [31] بدورها، تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة الاستعمار الصهيوني واستراتيجياته، في مساهمةٍ لتطوير قراءته وتحليله، متكئةً على الإطار التحليلي لـ "ممداني"، ومضيفةً مستوى تحليليّاً آخر على ما قدّمه، تركزّ فيه على الإنتاج المعرفي الصهيوني حول الفلسطينيين، الذي أنتجه باحثون مستشرقون كما سنوضّح، بالاستناد إلى ما قدّمه إدوارد سعيد (2003) في *الاستشراق*.

وبإضافة ذلك، يتّضح لنا أنّ التوجّهات الإدارية للاستعمار الصهيوني لم تختلف حول الحاجة إلى إنشاء "سلطةٍ محليّة"، ولكنّها اختلفت عمّا يجب أن تبدو عليه؛ إذ جادل مستشرقو حزب العمل (المعراخ)، كالأستاذ – الكولونيل "أمنون كوهين"، أنّه ينبغي التوصّل إلى اتفاقٍ بشأن تقاسم السلطات مع الأردن وتوزيع المسؤوليات والمكتسبات المنبثقة عن الضفة الغربية. واعتبر مستشرقو "الليكود"، كالأستاذ – الكولونيل "مناحيم ميلسون"، "خيار الأردن" وتقسيم أرض "إسرائيل الكبرى" أمراً مرفوضاً، وأن الأردن هو الدولة الفلسطينية البديلة، وسيتناغم بوصفه معتدلاً مع أيّ خطّة ينفّذها الجانب "الإسرائيلي". وعلى هذا، تؤكّد النتائج التي يتوصل إليها هذا البحث صحّة ما نادى به "فريدريك كوبر" و"آن لورا

ستولر"، وهو وضع التناقض في قلب الدولة الاستعمارية، [32] بينما لا يترك الإطار النظريّ لـ "ممداني" مجالاً لمثل هذا التناقض.

في الواقع، لم تبدأ المحاولات الاستعمارية لفرض حكمٍ غير مباشرٍ في فلسطين بروابط القرى، ولم تنتهِ عندها. نجد سابقةً في محاولة الوكالة اليهوديّة في ثلاثينيّات القرن الماضي تسييس الخلافات القائمة بين المدن والريف وتأسيس "حزب الزرّاع" الذي دعمته عائلة النشاشيبي في مواجهة الحسيني، [33] إلا أنّ المقارنة المتعمّقة بين هذه التجربة، أو غيرها، مع روابط القرى تبقى خارج نطاق هذه الدراسة.

كما شهد كلٌّ من جنوب لبنان والجولان المحتلّ وقطاع غزّة والأراضي المحتلّة عام 1948 محاولاتٍ صهيونية لفرض أشكالٍ مختلفة من السلطات المحليّة، والتي قاومتها الجماهير الفلسطينية والسورية واللبنانية كما جرى في الضفة الغربية، ولكن لم تتمكّن هذه الدراسة من التعمّق في هذه المحاولات، وتركّز في تحليلها على الضفة الغربية.

### الفصل الأول: نشأة روابط القرى وحلّها

مع أنّه غير كاف، ولكن يمكن للمرء أن يستخلص قدراً معقولاً من المعلومات حول روابط القرى وانتفاضة 1981-1982 من الكتابات القليلة حولها وتقارير الصحف التي نُشرت في تلك الفترة. يقدّم هذا الفصل لمحةً عن تجربة روابط القرى وانتفاضة 81-82، مبتدئاً بتحليلٍ للحركة الوطنية المتنامية في تلك الفترة والتي شكّلت أساساً للهبّة التي أطاحت بهذا المشروع، ثمّ يعطي لمحةً عامةً عن بعض الأحداث الرئيسية في تلك الأشهر العشرة المصيريّة، أيّ ما بين فرض الإدارة المدنية الموسّعة بقيادة "مناحيم ميلسون" في الأول من تشرين الثاني 1981 وحتّى استقالته في أيلول 1982، ويختم بتقديم بعض الملاحظات حول الجوانب التي اعترت المشروع والمقاومة التي شهدها.

## أ. الحركة الوطنية الفلسطينية عشيّة العام 1981

في محاججته بأنّ السياسات الإندونيسية في تيمور الشرقيّة أدت إلى ظهور ونموّ الحركة الوطنية التيمورية الشرقية، يقول "بنديكت أندرسون" إنّ نظام "سوهارتو" لم يكُن "على دراية بالتاريخ الحديث لبلده"، ولم يتعلّم قادته الدروس من ماضي إندونيسيا. كان هذا الدرس، على حدّ قوله، يتمثّل بأنّ "الفكر الإمبراطوري الجديد" في لاهاي في مطلع القرن العشرين كان إيذاناً بـ "مزيج مشحون من التنمية والتعليم والقمع (الذي) أدّى إلى نهوض القومية الإندونيسية فجأة، والتي قضت على الحكم الهولنديّ بعد بضعة عقودٍ فقط".

وقد يكون من المغري قراءة نهوض الحركة الوطنية في الضفة الغربية خلال السبعينيّات، وكيف تجلّت في اندلاع الانتفاضة، كتطوّرٍ مماثلٍ حفّزته التنمية أو رؤى الحداثة الاستعماريّة. لكنّ هذه الطريقة بالتحديد هي التي حلّل بها بعض المستشرقين الصهاينة هذا الموضوع. ومع ذلك، يُلقي هذا التوجّه الضوء على الديناميكيات والأحداث المختلفة التي تُكسب كل حالةٍ خصوصيّتها، والأهم من ذلك، الدور الفعليّ والمتناقض للمستعمَر في تشكيله وعيه الوطنيّ واستراتيجيّته للمقاومة.

في أعقاب التضييق الأردني والصهيوني على النشاط السياسي في فلسطين منذ أواخر الخمسينيّات، سعت الحركة الوطنية لإعادة بناء نفسها في أوائل السبعينيّات، وهو ما بدأت ثماره بالنضوج في عام 1976 مع فوز مرشّحي الجبهة الوطنية الفلسطينية في انتخابات البلديّات. ساهم تولّي البلديات في إعادة خلق مساحةٍ منظّمة للعمل الوطنيّ تشكّل مركزاً لعمل الحركة الوطنية وتنسيق فعالياتها وتمثيلها. وقد ظهر ذلك بشكلٍ جليٍّ في أعقاب توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" عام 1978، على وجه الخصوص، بُعيد تشكيل رؤساء

البلديات المنتَخبين لجنة التوجيه الوطني، لتصبح هذه اللجنة واجهة الحركة الوطنية في الأراضي المحتلّة التي تنظّم المظاهرات الموحّدة وتصدر المواقف وبيانات التنديد، وتدعو إلى الإضرابات العامة.

وقد يكون من الصعب المحافظة على هذه الأنشطة، التي غالباً ما تكون سريّة، بسبب سيطرة السلطة الاستعمارية وملاحقة المبادرين إليها. غير أنّ هذا القمع أصبح محدوداً إلى حدّ ما بعد انتخاب رؤساء البلديّات في عمليّة ديمقراطية وافقت عليها السلطة الاستعماريّة. لذلك، كانت اللجنة هي الوحيدة التي بوسعها القيام بهذا الدور في الحركة الوطنيّة.

ومن بين جوانب الدور التنسيقي الذي لعبته لجنة التوجيه الوطنيّ هو أنّها ضمّت ممثلي المجالس القروية، التي كانت لتندرج "تحت سلطة الدولة في ظل ظروف سيادة وطنية"، [34] بالإضافة إلى ما عُرف بـ "المؤسسات الوطنية" في حينها، كالغرف التجارية والنقابات المهنية والخيرية. وكنتيجةٍ للتنسيق والتواصل المستمرّ، خاصةً بين القيادات المختلفة، ساهم دور اللجنة التنسيقي (وقبلها الجبهة الوطنية الفلسطينية) في تقويض أيّ انقسامٍ سياسيّ قائمٍ بين المدن والقرى.

فرضت انتخابات عام 1976 برنامجاً وطنياً نضالياً ضدّ الاحتلال، وجاء الفوز على أساس هذا البرنامج ليقطعَ الطريق على الانقسامات الطبقية والعشائرية، فضلاً عن إخضاعه الخصومات القائمة للنضال الوطنيّ. وفي حالة روابط القرى، عارض أبناء العشائر قادة الروابط من عشائرهم علانيّة، وتبرّأت العائلات من أبنائها الذين شاركوا في المشروع التعاونيّ، كما حصل مع زعيم رابطة قرى بيت ساحور بشارة قمصيّة.

وبالإضافة إلى لجنة التوجيه الوطني، تشكّلت تنظيماتٌ شعبيةٌ لعبت دوراً مهمّاً في تلك المرحلة، ويُمكننا إدراجها في فئتين رئيستين، وهما مبادرات التنمية المقاومة والمنظّمات الجماهيرية، والتي هدفت بشكلٍ أساسيّ إلى تحويل مفهوم التنمية من مفهوم سياسات إعاقة التنمية الصهيونية، وسياسات الحفاظ على الوضع القائم الأردنية، إلى مفهومٍ يوفّر الأساس الاقتصادي والاستدامة للثورة الفلسطينية، وينتقل من مفهوم الصمود إلى فعل الصمود المقاوم. عملت هذه المبادرات الشعبية المنظّمة على تطبيق برامج استراتيجية التنمية المقاومة في المجالات الزراعية والطبية، وارتبط معظمها بالفصائل اليسارية كلجان العمل الزراعي ولجان العمل الصحي وجمعية الإغاثة الطبية. يصف البرغوثي وجقمان كيف سعت هذه المبادرات للانفصال الكامل عن البنية القائمة التي كانت تعمل تحت الاحتلال، والتي بدورها إمّا قَبِلت بسياسات الاحتلال كأمرٍ واقع أو اتّبعت النهج الغربي في عملها.

على صعيد الصحة، هدفت هذه الجهود إلى تطوير القطاع الصحيّ وسبل الوقاية والعلاج، مشركةً شرائح مجتمعيّة مختلفة في نشاطاتها، كما صعّدت تحديها للسلطات العسكرية وقدّمت الخدمات الطبيّة حيثما أمكن، دون انتظار الحصول على إذن منها. [35] وقد جاء ذلك في الأساس رفضاً لخفض الخدمات الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلحاقها بنظام الرعاية الصحي "الإسرائيلي"، وهو ما سيشكّل أحد عناصر خطط الإدارة (الذاتية) المدنية . [36]

وكان دعم الزراعة محورياً لهذه المبادرات، لينخرط الفلّاحون في جهود تشكيل التعاونيات الزراعية والتسويق والحملات المحلية لتشكيل البنية اللازمة للإنتاج التنافسي، فضلاً عن الحشد والتنظيم ضدّ مصادرة الأراضي والمياه، والتي ستكون من السمات التي ميّزت فعاليات انتفاضة 1981-1982.

يظهر دور هذه التعبئة في معارك الحفاظ على السيطرة الفلسطينية على إمدادات الكهرباء، كما حصل في نابلس في تشرين الثاني 1979 بعد رفض رئيس البلدية ورئيس لجنة التوجيه الوطني، بسام الشكعة، إعادة

توصيل شبكات المياه والكهرباء في المدينة بالاحتلال، ليسجن ويهدّد بالترحيل على إثرها. أدّى ذلك إلى استقالةٍ جماعيّة لكافة موظّفي بلدية نابلس، وإضراب عام على مستوى المدينة، وهو ما حافظ على المولّدات سليمة. ونتيجةً لحراك اللجان الزراعية ومجالسها القرويّة، بدأت بلدية نابلس بمدّ شبكة الكهرباء إلى القرى، وشرعت بعضها بتركيب مولّداتها الخاصة.

يكثر ذكر محاولات الاحتلال التصدّي لهذه الجهود في الصحف الصهيونية. [37] في 22 أيلول 1981، وفي كلٍّ من قرية يتما قضاء نابلس وقرية صيدا قضاء طولكرم، أجبرت السلطات العسكرية الصهيونية المقاولين على تفكيك مولّدات الكهرباء. وبعد أقلّ من شهر، في الرابع عشر من تشرين الأول 1981، أمرت المحكمة العسكرية بتفكيك المولّدات وتدمير أعمدة الكهرباء في قريتي الناقورة وروجيب قضاء نابلس، في حين أُمرت بلدية سلفيت بربطها بالشبكة "الإسرائيلية" (وسيسفر الأمر الأخير عن معركة قانونية دامت عدة أشهر). وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني 1982، اعتقلت القوات العسكرية الإسرائيلية 18 مهندساً وعمال بلدية "ضُبطوا" أثناء وصلهم قريتي روجيب والناقورة بشبكة الكهرباء التابعة لمدينة نابلس. وفي 10 شباط من العام ذاته، دمّر الجيش أعمدة إمداد الكهرباء التي تصل بلدة حوّارة بشبكة الكهرباء في نابلس.

تنطلق معظم الكتابات عن هذه المبادرات والمنظّمات من عام 1982، وتركّز في طرحها على الدور الذي لعبته في جهود التنمية المقاومة في الفترة التي سبقت انتفاضة عام 1987. [38] ولا شكّ أنّها تستدعي المزيد من الاهتمام والبحث، خاصةً بالنظر إلى أنّ بعضها بدأ العمل في الخمسينيّات كلجان الإغاثة الزراعية، بالإضافة إلى مركزيّة الفلّاحين في كلّ من الاستراتيجيات الاستعماريّة والمقاومة على مدى القرن العشرين. كان لهذه الجهود التنظيمية أثراً ملموساً، وهو ما اتفق معه "ميلسون"، الذي مَنَع مزارعي الحمضيات في طولكرم على سبيل المثال من تشكيل جمعيتهم الخاصة في تشرين الثاني 1981.

وسواءً في العمل الصحي أو الزراعي، اعتمدت هذه المبادرات في تنظيمها الشعبيّ على المنظّمات الجماهيرية، كالنقابات العمّالية والاتحادات النسائية ولجان العمل التطوّعي والأطر الطلابية، وحشدت عشرات الآلاف من الفلسطينيين، معظمهم من الشباب، بما يتجاوز حدود الطبقة والعشيرة. ووفقاً لتراكي، "كانت الغالبية العظمى من (جمهور وقيادة هذه المنظّمات) من الفلّاحين واللاجئين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المدن". [39]

أمّا فصائل منظّمة التحرير المتمركِزة قياداتها خارج فلسطين، فبدأت تلمس قوة هذه المبادرات وتتنافس على الوجود فيها حسب القطاعات. سعت حركة فتح، على وجه الخصوص، إلى تولّي زمام القيادة فيها، وأنشأت هيئاتٍ موازية للحالات التي فشلت في فرض هيمنتها عليها. [40] وبصرف النظر عن التركيز القصير للعمل المسلّح في أعقاب 1967، لعلّها المرة الأولى التي تبدأ فيها "الحركة الوطنية الرسمية"، في تركيز انتباهها "رسميّاً" على الحركة الوطنية داخل الأراضي المحتلّة. [41]

ولا بدّ أيضاً من الالتفات إلى الدعم الكبير الذي وفّرته السجون والجامعات لهذه المنظّمات، فقد كان لها الدور الأبرز في التعبئة الاجتماعية وتدريب الكوادر خلال العقد الأول من الاحتلال. وبالإضافة إلى بناء قدرات المجتمع الفلسطيني على الحشد وتوظيف المهارات المتاحة، شاركت الحركتان الأسيرة والطلابية بشكلٍ مباشر في بناء حركةٍ وطنيّةٍ تتخطّى أية اعتباراتٍ قائمة على ثنائية المدينة والقرية.

في عام 1981 وحده، تعرّض أكثر من 230 ألف فلسطينيّ (من بين 800 ألف) "للتحقيق والتوقيف لفترات أقلّها 24 ساعة، وأمضوا أحكاماً بالسجن الفعلي"، [42] بينما شكّل القرويّون نسبةً كبيرة منهم، إن لم تكُن الغالبيّة. [43] لم يساهم السجن والأسر في تأجيج الرغبة في مقاومة الاحتلال فحسب، بل تحوّلت

السجون التي صُمّمت لعزل وتحييد الأسرى إلى معسكرات تدريبٍ مع نمو الحركة الأسيرة، شكّل خلالها العمل السياسي والتنظيمي أبرز لبنات عملية التعليم التي رافقها برامج تثقيفية وأكاديمية للأسرى، ومثّل صورةً مصغّرة عن الأرض المحتلّة.

وعلى صعيد السجن نفسه، ناضلت الحركة الأسيرة من أجل اكتساب المزيد من الحقوق وتحسين ظروف الاعتقال، بما يشمل الطعام والكتب والزيارات العائلية والرعاية الطبية، أو احتجاجاً على العزل الانفرادي وإجراءات مصلحة السجون. وتراوحت هذه الممارسات من رفض الامتثال لـ "العدد" والإضراب عن الطعام إلى مقاطعة مرافق العمل الإجباري الذي فرضته سلطات السجون. وبالطبع، كان لا بدّ أن يتمّ التواصل والتخطيط بشكلٍ سرّي، لتبتكر الحركة الأسيرة بدورها سبل مختلفة للتواصل السياسيّ مع الخارج، مثل تهريب "الكبسولة". [44]

ساهمت تجارب الأسرى الذين استكملوا دراستهم بعد الاعتقال في إثراء ميدان آخر للتعبئة والتجنيد، وهي الجامعات. أُنشئت ثلاث منها بعد معارك شاقّةٍ بين 1973-1975، وهي: جامعة بيرزيت وجامعة بيت لحم وجامعة النجاح، بالإضافة إلى كليةٍ فنيةٍ ودينيةٍ في الخليل. وبحلول العام 1980، انتسب 7500 طالبٍ في هذه الجامعات، ولحقهم 2500 طالبٍ في العامين التاليين، [45] وكانت نسبةٌ كبيرة منهم من الأرياف. أدّى تبادل الأفكار والآراء في الفضاء الجامعيّ إلى تشكيل العديد من المنظّمات القاعدية والعمل الجماهيريّ، وشكّل قاعدة تجنيدٍ للتنظيمات السياسيّة. كما تمّ توظيف ساعات العمل التعاونيّ والخدمة المجتمعية لرفد أنشطة مثل زراعة المحاصيل وحصادها وتأهيل المصاطب الزراعيّة.

وإلى جانب المبادرات والمنظّمات التي ظهرت ونمت قبيل فرض مشروع روابط القرى، جديرٌ بنا أيضاً ذكر النهضة الثقافية التي شهدتها تلك الفترة، والتي ربطتها علاقةٌ وثيقةٌ بالحركة الوطنية في أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات، لتشمل الموسيقى والأدب والشعر والمسرح والرقص، وتمحورت جميع موضوعاتها حول المقاومة والنضال الوطني. كانت هذه الأشكال الثقافية جزءاً من جهود التعبئة والاحتجاج، وساهمت بانتشارها العروضُ والقراءات والمجلّات الأدبية والصحافة، فضلاً عن نشر وتهريب الكتب المحظورة (حتّى في السجون). [46]

> "كنت أغذي حماستي الوطنية بالاستماع إلى أغاني مارسيل خليفة، وأحمد قعبور، وأشعار مظفر النواب. كانت الأشرطة أيضا ممنوعة، لذا كنا نسجلها على أشرطة فيها أغاني عاطفية وأجنبية من باب التمويه. من خلال تلك الأغاني والأشعار تعلمت ماذا يعني النضال من أجل الحرية، وكيف يكون التعاون ما بين الفئات والشعوب المضطهدة". – الأسير المحرّر خالد الأزرق الذي أمضى 30 عاماً من حياته في سجون الاحتلال. [47]

وإلى جانب بلورة الهوية الوطنيّة الفلسطينية التي جرى طمسها في ظلّ الحكم الأردني والاحتلال الصهيوني، كان النضال هو الرسالة – الصريحة أو الضمنيّة – للأغاني والقصائد والمسرحيّات. ساهم ذلك فعليّاً في رفع مستوى تحدّي الاحتلال الصهيوني، واستحوذت المقاومة على وجدان الفلسطينيين المحتلّين.

### ب.. نشأة روابط القرى

ضمن آليات فرض سيطرته على البلاد، أنشأ المحتلّ البريطاني إدارةً مدنية في فلسطين بين العشرينيّات والأربعينيّات، وورث عنه التجربة المشروع الصهيوني في أعقاب حرب الـ 1967. وخلال شهري أيلول وتشرين الأول 1981، بدأت تتسرّب أنباء من الإدارة الاستعمارية بأنّه ثمّة شيئاً ما يجري على قدمٍ وساق؛ كان الصهاينة يخطّطون لتوسيع دور الإدارة المدنية. وبالنظر إلى خطوة رئيس الوزراء الصهيوني "مناحم بيغن" المتمثّلة في تسليم وزارة الحرب إلى "آرييل شارون"؛ المنصب الذي سيجعله السلطة العليا في الأراضي المحتلّة عام 1967، **افترض الناس على الفور أنّ هذه التغييرات تشكّل خطوةً في اتجاه ضمّ "إسرائيل" الصريح لهذه الأرضي. وقد كانوا محقّين في ذلك.**

غيّر الأمر العسكريّ رقم (947) الصادر في الثامن من تشرين الثاني 1981 هيكل الجهاز العسكريّ الصهيوني في الضفة الغربية. أُقيمت بموجبه الإدارة المدنيّة، وتمّ دمجُ قيادة الجيش في الضفة الغربية في القيادة الوسطى، والتي كانت مسؤولةً سابقاً عن المنطقة الساحلية بين الجليل والنقب. وبموجب الأمر العسكريّ رقم (982) الصادر في آذار من ذلك العام، تمّ دمج مستعمرات الضفة كبلدياتٍ "إسرائيلية"، لا تختلف بشيءٍ عن مستعمَرة "تل أبيب".

وبذلك، تكون الإدارة المدنية التي تسلّمها "ميلسون" في الأول من تشرين الثاني 1982 حكومة الأمر الواقع على جميع الجوانب غير العسكرية للحياة الفلسطينية في الأرض المحتلة. بالمقابل، كان الانسحاب العسكريّ من الأراضي المحتلّة عام 1967 ضمن النقاط التي وافق عليها الجانب الصهيوني في اتفاقية "كامب ديفيد" عام 1978 فيما يتعلّق بـ "الحكم الذاتي" الفلسطينيّ. وبخضوع الإدارة المدنية للقيادة العسكرية "الإسرائيلية" تماماً بفعل هذه التغييرات، يكون الجانب الصهيوني قد أوفى بالتزاماته تجاه الاتفاقية مع مصر. [48]

وعلى الرغم من أنّ المشهد بدا وكأنّ شيئاً لم يتغير، غير أنّ هذا الأمر العسكريّ مهّد الطريق بشكلٍ فعليّ لنظام الإدارة الذاتية للشؤون الفلسطينية في الأراضي المحتلّة عام 1967 الواقعة تحت الحكم "الإسرائيلي". وكما سيوضّح الفصل التالي، فإنّ التغييرات المهمة التي طرأت على الاقتصاد السياسي "الإسرائيلي" من ناحية، وأيدولوجية الائتلاف الحاكم من ناحيةٍ أخرى، أمْلت التحوّل إلى إنشاء "سلطة محليّة" تعمل، وبشكلٍ قانوني، من خلال التقسيم القائم للسلطات بين الإدارة المدنية والمؤسّسة العسكرية الصهيونية.

لم يتمّ إلغاء مئات الأوامر العسكرية التي صدرت لتنظيم معظم جوانب الحياة الفلسطينية في أعقاب حرب 1967، إنّما أُدرجت تحت الإدارة المدنيّة، وتمّت مأسستها بشكلٍ فعلي لتصبحَ أقرب إلى نظام القانون الدائم. اكتسبت هذه الأوامر العسكرية مكانة جديدة في ظل الإدارة المدنيّة؛ فقد شكّلت نظاماً قانونياً – بحكم الأمر الواقع – يُمكن للفلسطينيّين، في نهاية المطاف، إدارته دون الحاجة إلى إنهاء الاحتلال. وهنا يأتي دور روابط القرى.

تولّى "ميلسون" منصب رئيس الإدارة المدنية قبل أسبوع واحدٍ بالضبط من إصدار قرار رقم (947)، وكان قد سبق وساعد في إنشاء رابطةٍ قرويّة في الخليل عام 1978 بقيادة مصطفى دودين، الذي وصفه "ميلسون" لاحقاً بأنّه "سياسيّ قروي متمرّسٌ". [49] يقدّم "مايكل مالمبو" لمحةً موجزةً عن هذه "التجربة":

" يأتي مصطفى دودين من كبرى عشائر بلدة دورا قضاء الخليل. خدم في عام 1944 الإدارة الإنجليزية في بلاده كضابطٍ في "شرطة فلسطين". وحوّل ولاءه في العام التالي ليخدم الحكومة المصرية لأكثر من عشرين عاماً، ثمّ انتقل في عام 1965 لخدمة الملك حسين؛ منافس الملك فاروق في حينها، ليخدم في مناصب مختلفةٍ بما فيها رئيس حزب الاتحاد العربي الوطني وسفير الأردن في الكويت. تحلّل دودين من ولائه للملك حسين لاحقاً، ولم يتّضح سبب ذلك، ولكنّه يُعزى إلى الحكم الغيابيّ الذي صدر بحقّ أخيه [محمد دودين، أحد قادة رابطة الخليل] بالسجن لمدّة خمس سنواتٍ بتهمة السرقة والاختلاس". [50]

أمضى "ميلسون" وزملاؤه الأشهر التي سبقت تولّيه منصب الإدارة المدنية وهم يجولون القرى بحثاً عن المتعاونين والعملاء، و"قَبِل أحدهم" بذلك. [51] كان هذا بشارة قمصية؛ رجل أعمالٍ غير متعلّم وصاحب مصنع حديدٍ في بيت ساحور، وكان الرجل وراء إنشاء رابطة قروية في أوائل آب 1981 في بيت لحم. تبرّأت عائلة قمصيّة منه على إثر ذلك، [52] وعاش بعدها حياته مهدّداً تحت الحراسة المسلّحة خوفاً على حياته، كما تخبرنا تقارير صحف العام التالي.

وفي كانون الأوّل عام 1980، أي قبل عامٍ من تأسيس رابطة قرى بيت لحم، عثر الصهاينة على ضالتهم في رام الله، وكان هذا يوسف الخطيب من قرية بلعين، والذي أيضاً كان غير متعلّم بحسب سليم تماري. [53] اعتُبر الخطيب أكثر ملاءمةً لهذا الموقع بالمقارنة مع نظيره في بيت ساحور؛ فعلى الأقل، وبحسب ما تبيّن التقارير الصحفية، حظيَ الخطيب بتأييد جزءٍ كبيرٍ من عشيرته، التي لم تعارض أو تفزع من احتمالات وضعها في موقع سلطةٍ في مواجهة القرويّين الآخرين، خاصةً بالنظر إلى أنّها ستكون الوحيدة التي سيُسمح لها حمل السلاح.

ولكن، لن تحصل هذه العصابات المتعاونة وغيرها على السلاح و"سيارات الجيب" ومعدّات الاتصال حتّى اغتيال يوسف الخطيب، الرجل الذي اختاره "ميلسون" لزعامة رابطة قرى رام الله، على أيدي خلايا الجبهة الشعبية المسلّحة. [54] وكان قد تورّط الخطيب على مدى الأشهر التي سبقت اغتياله في صفقات احتيالٍ لبيع وتسريب الأراضي، والتي ستكون إحدى أهم وأخطر سمات هذه المرحلة.

وكما فعل الصندوق القومي اليهودي في السنوات التي سبقت عام 1948، عكفت الشركات الصهيونية، خاصةً شركة "هيمنوتا" التابعة للصندوق، على نهب المزيد من الأراضي، وذلك من خلال المتعاونين والعملاء الذين لعبوا دور "الوسطاء" في عملية تزوير [أو ابتزاز] التوقيعات من ملّاك الأراضي، تمهيداً لتسريبها للصهاينة. ولن يكتشف أصحاب الأرض عملية التسريب إلى حين مباشرة الجرافات "الإسرائيلية" اقتلاع محاصيلهم وحفر أساسات الوحدات الاستيطانية الجديدة.

مارس الخطيب عمليات التسريب بشتّى الطرق وصولاً إلى التزوير. إذ اكتشفت محكمة صهيونية أنّ وثائق الأرض التي تعود ملكيّتها لمختار بلعين، من إحدى العشائر المتنافسة مع الخطيب، كانت مزوّرة. مع ذلك، وعلى نحوٍ غير مفاجئ، استدعت السلطات العسكريّة مختار بلعين يوسف سمارة في الثاني من تشرين الأول 1981 لإبلاغه بأنّه تمّت مصادرتها لأغراض عسكريّة.

وفي بيت عزاء الخطيب، طالب دودين وقمصيّة القيادة الصهيونية بتسليحهم علانيةً، وتمّت الموافقة على طلبهم في 30 تشرين الثاني. وبدءاً من تلك اللحظة، سيتمّ تدريب شخصيات روابط القرى ومدّهم برشاشات "العوزي" ومعدّات الاتصال اللازمة و"الجيبات العسكرية". وبحلول السابع من آذار 1982، تلقّى أكثر من مئتي قائدٍ وعنصرٍ في عصابات روابط القرى التدريب على أيدي جيش الاحتلال، وبدؤوا يجوبون

القرى والأسواق مدجّجين بالسلاح. وبعد خمسة أيام، أقامت روابط القرى عرضاً عسكرياً في بيت عوّا قضاء الخليل، في 12 آذار 1982، يتقدّمها "جيب" حرس حدودٍ صهيوني.

وإلى حدٍ ما، ظلّت روابط القرى التي أُسّست في الخليل ورام الله متخفيةً تحت غطاء كونها منظّمات تنميةٍ زراعية. غير أنّ الهدف من ورائها، كقوةٍ عميلة، بات مكشوفاً بحلول تعيين "ميلسون". سبقه بشهرٍ إعلان وزير الحرب في حينها "شارون"، يؤكّد فيه أن إجراءاته العسكرية القمعيّة ستشهد تسهيلاتٍ نسبية، في محاولةٍ لتهدئة الفلسطينيّين. ولكنّ الأمر لم ينطلِ على أحد، واندلعت الانتفاضة ضدّ روابط القرى في غضون يومٍ واحدٍ من استلام "ميلسون" لمنصبه.

عارضت الغالبية العظمى من المجالس البلدية والقروية تأسيس الروابط، ورفضوا اللقاء بـ "ميلسون" لبحث احتمالية ذلك. وحتّى آذار 1982، نشرت صحيفتا "الشعب" و"الفجر" بياناتٍ عدّة أصدرها المخاتير وأعضاء المجالس المحلية، يؤكّدون فيها معارضتهم لروابط القرى وينأون بأنفسهم عنها، موضحين محاولات استمالتهم واستدعائهم من قبل ضبّاط الإدارة المدنية والحكومة العسكرية بهدف إقناعهم بضرورة الانضمام لروابط القرى. نتيجة ذلك، وبقراراتٍ من البروفيسور "ميلسون"، أُغلقت هذه الصحف عدّة مراتٍ وتمّ حظر توزيعها.

أمّا بالنسبة لأولئك الذين تعاونوا مع مشروع روابط القرى، فقد كانت مقرّاتهم هدفاً لأعمال احتجاجية، تنوّعت بين إلقاء الحجارة وقنابل "المولوتوف" إلى اقتحام المكاتب وطرد من فيها. وباستثناء الخطيب، نجا الكثير من قادة روابط القرى من محاولات اغتيالٍ نفّذتها الخلايا الفدائية، وأصبحت تنقلاتهم بين المدن والقرى محفوفةً بالخطر.

فاقم ذلك إعطاء النظام الأردني، في العاشر من آذار 1982، مهلة شهرٍ لكلّ من ارتبط بمشروع روابط القرى للانسحاب منه أو مواجهة المحاكمة بتهمة الخيانة العظمى التي تنطوي على عقوبة حكم الإعدام ومصادرة جميع الممتلكات. [55] وبينما كان الأردنيون يتابعون الانتفاضة والردّ العسكريّ الوحشيّ، كان النظام الأردني منشغلاً في تجنيد مواطنيه للانضمام إلى "لواء اليرموك" للقتال في الحرب العراقية الأمريكية ضدّ النظام الجديد في طهران. لم يكُن حلّ هذا التناقض ممكناً من دون اتّخاذ إجراءٍ أردنيّ ما، خاصةً بالنظر إلى سياسات "بيغن" تجاه الضفة الغربية، والتي تعدّت على مصالح الأردن فيها بشكلٍ كبير، وهو ما سنأتي على نقاشه.

وفي أعقاب التهديد الأردني، تبرّأ العشرات من النخبة التقليدية الذين انضمّوا إلى الروابط، وممّن تربطهم مصالح "وراء الجسر"، من المشروع التعاونيّ. كان من بينهم يونس الحنتولي، زعيم رابطة قرى جنين ومحرّر جريدة "المرآة".

جاء الردّ الصهيوني سريعاً، وتمّت إقالة رئيس بلدية رام الله كريم خلف، تلاه بسّام الشكعة في نابلس وخمسة آخرون، على إثر رفضهم الاعتراف بالإدارة المدنية. وتمّ استبدالهم لاحقاً بضبّاط عسكريّين، لتتحوّل البلديّات إلى أذرع مباشرةٍ للجيش الصهيوني، واستمرّ ذلك حتّى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993.

وعلى عكس ما توقّعه "ميلسون"، لم تحقّق روابط القرى شيئاً يذكر على مستوى تشكيل قاعدة تأييدٍ شعبيّةٍ للروابط. ففي نفس اليوم الذي أقامت فيه روابط القرى استعراضاً عسكرياً، نقلت صحيفة "معاريف" الصهيونية أنّ جيش الاحتلال كان على أهبة الاستعداد لتزويد روابط القرى بأسلحةٍ وذخائر إضافيةٍ للدفاع عن أنفسهم، بل وأنّ الجيش كان مستعداً لمضاعفة العدد في حال انضمام متطوّعين جدد، ولكن لم يتقدّم أحد.

وبطبيعة الحال، نبعت القوة المحتملة لروابط القرى من الدعم الصهيوني، والتي يُمكننا تلخيصه بثلاثة مصادر: أولاً، إمكانية حمل السلاح واستخدامه. وثانياً المال؛ إذ حرمت سياسات "ميلسون" جميع البلديات الفلسطينية والمشاريع من تلقّي الأموال من الأردن، وتلقّت روابط القرى بدورها تمويلاً سخياً لمشاريعها. [56] ولكن سرعان ما سينضب هذا الدعم بسبب "الأولوية المنخفضة في ميزانية "إسرائيل" للإنفاق على المشاريع والأنشطة غير اليهودية". [57] أما المصدر الثالث، وهو الأكثر أهميةً بحسب "ميلسون"، فكان إمكانيّة وصول روابط القرى وتوسّطها لدى مراكز القرار؛ إذ اقترن الحصول على الأذونات والتصاريح بموافقة روابط القرى، وشمل ذلك تصاريح لمّ الشمل والسفر، وكذلك رخص الاستيراد والتصدير، وتصاريح البناء وإلغاء أوامر الهدم والحصول على رخص القيادة، وتخفيف عقوبة السجن والتعيينات أو التحويلات في الخدمة المدنية وغيرها. [58]

لم يجدِ أيٌّ من هذا نفعاً. ففي الخليل، حيث كانت رابطة القرى الأكبر من حيث عدد الأعضاء، لم يتمكّن دودين من تجنيد أكثر من خمسمئة متعاونٍ من سكّان محافظة الخليل البالغ عددهم مئتي ألف في حينها، [59] حتّى بعد تخصيص "إسرائيل" مليوني دولارٍ لها، بعد أن كانت قد خصّصت ثلاثة آلافٍ في عام 1987. [60]

وفي قرى بيت لحم، انضمّ مختارٌ واحدٌ إلى قمصيّة من بين 120 مختاراً. [61] كما طرد أهالي قرية جبع أحد العملاء بعد انكشاف محاولته إنشاء رابطة قروية، فيما انهال أهالي قرية بلعا بالحجارة على منزل المختار عند علمهم بترتيبه لقاء مع القائد العسكري للمنطقة لمناقشة تأسيس هيئة قروية، واضُطر لإلغاء الاجتماع. [62] وبحسب استطلاع للرأي أجراه معهد "بوري" الصهيوني، في آذار 1982، حول "شكل القيادة" التي يرغب الفلسطينيّون بها في الأراضي المحتلّة عام 1967، حاز مصطفى دودين على 0.2% من الأصوات، بينما اختار 86% منظمة التحرير الفلسطينية. [63]

## ج. ملاحظات حول انتفاضة 1981-1982

رغم تركيز هذه الدراسة على الاستراتيجيات الاستعمارية الصهيونية، فإنّها تسلّط الضوء على انتفاضة 81-82، بالنظر إلى غياب هذه الانتفاضة عن السرديّة الوطنية المقاومة. وُصف القمع الصهيوني بهذه الهبّة بأنّه الأكثر وحشيةً وعنفاً منذ نكسة عام 1967. استُشهد 15 فلسطينياً بين آذار وأيار 1982 وجُرح المئات، كما فُرض حظر التجول على سبعة مخيّمات. وبذريعة "منع منظّمة التحرير من التمدّد"، تصاعد القمع الصهيوني للاحتجاجات، وارتفعت معه حصيلة الشهداء والجرحى، والتي ستستمرّ وتبلغ ذروتها في سنوات انتفاضة عام 1987، وصولاً إلى انتفاضة عام 2000.

اندلعت انتفاضة 81-82 في الضفة الغربية وقطاع غزة تزامناً مع نضالاتٍ مماثلةٍ في الجولان والأراضي المحتلّة عام 1948، ومع استمرار الكفاح المسلّح خاصةً على الحدود اللبنانية. لم تحدث هذه النضالات بمعزلٍ عن بعضها البعض، بل بتنسيقٍ ودعمٍ متبادل بين الهيئات المحليّة على امتداد الأرض المحتلّة. كانت تلك من المرات القليلة التي اضُطرّت فيها المؤسسة العسكرية الصهيونية للقتال على جبهاتٍ متعدّدةٍ في وقتٍ واحد.

في 23 شباط 1982، شُكلت لجانٌ في القدس وحيفا لجمع الأموال والطعام والدواء إسناداً للجولان بعد عشرة أيامٍ من الإضراب العام، والتحمت الجماهير الفلسطينية في الداخل المحتلّ في يوم الأرض مع الانتفاضة في الضفة وغزة، بل كانت جزءاً منها، بحسب ما ينقل الشاعر توفيق زيّاد الذي كان يرأس بلدية الناصرة في حينها. وممّا لا شكّ فيه بأنّ النجاح النسبي الذي حقّقته المؤسسة العسكرية في الإبقاء

على النظام الصهيوني في تلك المرحلة كان مرتبطاً بإخراج مصر من المعادلة العسكرية في أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد".

كان طلبة الجامعات والمدارس في قلب الانتفاضة أيضاً، فشاركوا في العديد من التظاهرات والمواجهات التي انطلقت رفضاً للإدارة المدنية وضدّ القبول بمشروع روابط القرى. ولم تقتصر المشاركة والقيادة الطلابية على الطلاب الذكور، بل شملت الطالبات أيضاً، وهو ما يتّضح لنا فيما تورده أخبار الصحف في تلك الفترة عن الإصابات والاعتقالات. في عام 2008، قابلتُ سوسن مشنّي للحديث عن المبنى السابق لمدرسة الهاشميّة للبنين، والذي أصبح مركزاً مجتمعياً كانت تديره مشنّي في تاريخ إجراء المقابلة. تكشف لنا ذكرياتها عن انتفاضة 1981-1982 الكثير حول روح المبادرة الطلابية ودور طلبة المدارس.

> "(كانت) شبيهة بالانتفاضة الأولى عندما انتفض الفلسطينيون في كلّ مكانٍ وبأشكال عديدة للنضال من أجل الحرية، خاصةً مع صعود منظمة التحرير الفلسطينية.. كان أيضاً الوقت الذي التحق فيه إخوتي بالهاشميّة، والتحقتُ أنا بمدرسةٍ ثانوية قريبة للإناث. دفع استمرار المظاهرات الطلابية أمام مدرسة الهاشميّة قوات الاحتلال لوضع عددٍ من جنودها على أبواب المدرسة، في محاولةٍ لمنع الطلبة من الخروج خلال ساعات الدوام المدرسيّ. لم يوقفنا ذلك في الحقيقة. وكانت الفتيات يقتحمن المدرسة ويُخرجن الأولاد. كنّا نبدأ بإحراق الإطارات ودحرجتها حيث يتمركّز الجنود لتفريقهم، وكان الأولاد ينتظرون الإطارات المحترقة ويخرجون بدورهم". [64]

طلبة الجامعات كانوا أيضاً في المقدّمة. أُغلقت جامعة بيرزيت مرتين، الأولى بعد هجوم طلبتها على مساعد "ميلسون" خلال جولته التفقدية في الحرم الجامعي، والثانية في أوائل عام 1982 بسبب "عدم قدرة إدارة الجامعة على ضبط النظام فيها" على حدّ تعبير "ميلسون". حرّك الإغلاق المزيد من الأحداث، والتحمت بقية الجامعات مع جامعة بيرزيت، ورفع الطلبة شعاراتٍ تنادي بإعادة فتحها إلى جانب شعاراتٍ رافضة للإدارة المدنيّة.

ونذكر هنا نشاطاً طلابياً أغفله مؤرّخو إطار اللاعنف الدوغمائي، في حال قرّر أحدهم قراءة هذه الدراسة: في الثاني من كانون الأول 1981، نظّم طلبة جامعة بيرزيت وهيئتها التدريسية نشاطاً احتجاجياً، انضمّ له سكّان رام الله والبيرة، وهدفت الفعالية الاحتجاجية إلى إطلاق أبواق السيارات والصفارات في تمام الساعة الرابعة عصراً. كان على المشاركين إطلاق البوق مرتين (بير / زيت) مع مشاركة المارّة بالصفارات. في اليوم التالي، اعتقل جنود الاحتلال خمسين شخصاً بتهمة الصفير وإطلاق الأبواق الساعة الرابعة.

قادت إغلاقات المدارس والجامعات إلى المزيد من المواجهات، وكان الاعتقال والاستشهاد دافعاً للاستمرار بالانتفاضة. وساهم إحياء المناسبات الوطنية كيوم الأرض وذكرى النكبة في تصعيد الأحداث، ولا يغيب عن البال أنّ تعيين "ميلسون" جاء في الذكرى السنوية لوعد "بلفور"، وهو ما ساهم غالباً بإشعال الانتفاضة.

ومن بين العوامل التي صعّدت الأحداث، وربما أكثرها أهميةً خاصةً في القرى، كان تسريع السياسات الصهيونية في مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات. هذا إلى جانب الإضراب العام الذي انطلق في مدينة القدس، في 4 أيلول 1981، ضدّ الحفريات التي ينفّذها الاحتلال في الحرم القدسيّ، والتي تستمرّ إلى يومنا هذا.

## د. زوال روابط القرى

أهم منجزات الانتفاضة هو أنّها هزمت مشروع روابط القرى. ومع تركيز هذه الدراسة الضوء على دور الإنتاج الاقتصادي والمعرفي في إضعاف هذا المشروع، خاصةً تعمية المنظّرين الاستراتيجيّين الصهاينة على الفشل واستحالة تطبيق الفكرة من الأساس، فقد جاءت الانتفاضة تعبيراً عن هذا الفشل. كانت هبّة 81-82 تجلّياً للإرادة والتصميم والتنظيم والتضحية التي قدّمها الفلسطينيون، على الرغم من القمع الشديد الذي تعرضت له حتّى تراجعها وانحسارها في أيّار 1982. استحالت روابط القرى بحلول عام 1983 إخفاقاً مهيناً للصهاينة.

وبمجرّد ما انخفضت حدّة المقاومة في الأراضي المحتلّة حتّى التفتت المؤسسة العسكرية الصهيونية إلى لبنان لتحقيق حلم "شارون" في تحديد مسار المنظّمة. فكما يخلُص الكثيرون ممّن عاينوا هذه الفترة، لا يُمكن فهم عملية الليطاني "سلامة الجليل" دون الإشارة إلى الانتفاضة في الأراضي المحتلّة عام 1967 ورغبة "إسرائيل" بالإبقاء على سيطرتها على الأرض المحتلّة. فقد قام المنطق الرئيس وراء اجتياح لبنان على إزالة ما اعتُبر "القوة المحرّكة للمقاومة في الأراضي المحتلّة"؛ أيّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة.

ووفقاً للسبب المعلن، استقال "ميلسون" من منصبه بسبب "السقوط السياسي المؤقت" لـ"شارون"، في أعقاب مجزرة صبرا وشاتيلا التي ارتكبتها الميليشيات اللبنانية المدعومة صهيونياً.[65] لكن وفقاً لسليم تماري، فقد تمّ طرد "ميلسون" من منصبه. [67] كان هذا بعد أقلّ من شهرٍ من إنشاء اتحاد روابط القرى بقيادة دودين، وتشكيلها حزباً سياسيّاً أُطلِق عليه "الحركة الفلسطينية الديمقراطية للسلام". أسماهم "ميلسون" لاحقاً "ساداتيو فلسطين"، نسبةً للسادات، الذين سيخوضون مفاوضات سلام نهائية مع "إسرائيل". وفي ذات الوقت، سعى محمد نصر، نائب دودين ومن شكّل الحزب، إلى اكتساب بعض الشرعية في نظر المجتمع الفلسطيني، فحرص على أن يُبدي اعتراضه على بعض السياسات الاستيطانية الصهيونية، مرفقاً ذلك بتصريحاتٍ أخرى تدعو إلى إقامة دولةٍ فلسطينية.

عجزت روابط القرى على الحصول على الشرعيّة، وبالتالي التمدّد، وبدأت في التفكّك في غضون أشهرٍ من استقالة "ميلسون". كما تصاعد الصراع الداخلي على السلطة فيما بينها، وهو ما تجلّى بوضوح خلال المؤتمر التأسيسي لـ "الحركة الفلسطينية الديمقراطية للسلام"، حيث رتّب نصر انقلاباً على دودين. كان من المقرّر أن يُعقد المؤتمر في 12 شباط 1983، أيّ قبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر مباشرةً، ولكنّه لم ينعقد قط.

أقدم رئيس الإدارة المدنيّة المعيّن حديثاً، "شلومو إيليا"، على اعتقال نصر معلناً طرده من روابط القرى واستبداله بنائبه جميل العملة. وبعد أيامٍ قليلة، اتُهم عددٌ من قادة الروابط، أبرزهم نصر والخطيب (رام الله)، بارتكاب اعتداءاتٍ ومخالفاتٍ ماليةٍ وجرائم قتل.[68] وبحجّة "تحسين صورتها أمام السكّان المحليّين"، تمّ إقناع ميليشيات الروابط بإعادة 50% من أسلحتها إلى الجيش الصهيوني. ولكن كما يتّضح في الصحافة العبرية أنّ نصر اشتكى من احتفاظ رجال دودين بأسلحتهم، بينما تمّ تجريد أتباعه منها فقط. ويُمكن القول إنّ نصر استخفّ بسلطة دودين وأخطأ في تقدير تسامح الحكومة العسكرية مع تصريحاته بشأن الاستيطان والدولة الفلسطينية. [69]

كانت القشّة التي قسمت ظهر مشروع روابط القرى هي تعيين "موشيه آرنز" كوزيرٍ للحرب خلفاً لـ "شارون" في شباط 1983. كان "آرنز" معارضاً للاهتمام الممنوح لروابط القرى في السابق، وعمل على إلحاق "المنظّمة بأكملها للأجهزة الأمنيّة". [70]

وبهذه الصفة، أيّ كملحقٍ ذيليٍ تابع للمؤسسة العسكرية الصهيونية، يُمكننا قراءة كتابات حسين البرغوثي عنها في بدايات انتفاضة 1987. لا يتطرّق البرغوثي إلى تاريخ الروابط، إنّما يصف ما آلت إليه بين أعوام 1983-1987، ويخبرنا عن تجنيد جهاز "الشاباك" عدداً من الفلسطينيّين لتشكيل شبكة تجسّسٍ مكوّنةٍ من مئات المسلّحين المنظّمين في عصاباتٍ عديدة باسم "روابط القرى"، يقودها ضبّاط صهاينة، بالإضافة إلى نحو ألف شرطي فلسطيني. [71]

كانت أوّل هذه الروابط القروية هي آخر ما سيتمّ تفكيكه في عام 1988، حيث حلّ جميل العملة رابطة قرى الخليل التي ترأسها منذ طرد نصر، [72] ولم تعُد الروابط موجودةً بأيّ شكلٍ من الأشكال. في عام 1986، كتب "ميلسون" مقالاً بعنوان "كيف لا تحتلّ الضفة الغربية"، انتقد فيه بشدّةٍ خلفاءه بسبب تخليهم عن مشروعه. بعد سنوات، وفي مقابلة مع "شلومو غازيت" لكتابٍ كان يعدّه الأخير عن السياسات "الإسرائيلية" في الأراضي المحتلّة، لخّص "ميلسون" التحدّيات التي واجهته عند تولّيه المنصب في ثلاثة: لم يُمنح الحرية الكافية لتنفيذ السياسات التي أرادها، ولم تتمّ ترقيته إلى رتبة عميد، ولم يُسمح له بارتداء الزيّ العسكريّ أثناء الخدمة. [73] ظلّ معتقداً أنّه لو تمكّن من ممارسة المزيد من السلطة لفترةٍ أطول، لنجح في تحويل روابط القرى إلى المشروع السياسي الذي تصوّره.

### الفصل الثاني: تحوّل الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية في الضفة الغربيّة

حتّى العام 1981، اتّخذت السيطرة الصهيونية على الأراضي المحتلّة عام 1967 شكل الحكم العسكريّ المباشر، يسيطر على كلّ منطقةٍ فيها حاكمٌ عسكريّ (قائد المنطقة)، دون أن يتمّ إلغاء القوانين الأردنية التي كانت ساريةً قبلها، مع إصدار أوامر عسكريةٍ بما يتناسب مع ما تقتضيه الضرورة الاستعمارية. وعلى هذا النحو، مثّلت تجربة الاحتلال خلال تلك السنوات "الاستبداد الوسيط – اللامركزي"، كما يصفه "محمود ممداني. [74] إذ كان توظيف روابط القرى كركيزةٍ أساسيةٍ في عمل الاحتلال في عام 1981 أوّل محاولة ممنهجة للسلطات الاستعمارية "الإسرائيلية" لإنشاء سلطة محليّة فلسطينيّة تمتّع بحكمٍ ذاتيّ كامل وتُضفي لامركزيّة على السيطرة الصهيونية في الأراضي المحتلّة عام 1967.

فهم طبيعة المخطّط الاستعماري الصهيوني وتحديد أهدافه واستراتيجياته في التعامل مع الفلسطينيّين في أراضي الـ 67 سيعيننا على فهم السنوات الخمسة عشرة التي أعقبت النكسة. فعلى مستوى الأهداف الاستعمارية، تراوحت المقترحات التي تداولها صانعو القرار الصهيوني للتعامل مع "المشكلة الأصلانيّة"، أو ما يعرّفها ممداني بـ "(المفهوم المهذب) لتحقيق استقرار الحكم الأجنبي"، [75] بين إلحاق معظم الضفة الغربية بالأردن وبين ضمّ الضفة الغربية بشكلٍ مباشر.

كان التوفيق بين التحالفات الأيديولوجية والاقتصادية التي انخرط الحزب الحاكم فيها هو العامل الرئيس الذي حدّدت الإدارة الاستعمارية من خلاله أهدافها، فيما اعتمدت على التجربة إلى حدٍّ كبير في بلورة استراتيجيات تحقيقها، وذلك استناداً إلى ما قد يُعدّ عمليّاً من حيث التنفيذ، ومقبولاً بالنسبة للمشروع الصهيوني. وتلك كانت وظيفة الإنتاج المعرفي "الإسرائيلي" عن الفلسطينيّين، وهو ما سنأتي على نقاشه في الفصل الثالث المعنوَن: (الاستشراق الصهيوني وروابط القرى).

ننظر في هذا الفصل إلى الأهداف والاستراتيجيات الاستعمارية الصهيونية مع الانتقال من حزب "المعراخ" بقيادة "شمعون بيريز"، إلى "الليكود" بقيادة "مناحم بيغن" بعد انتخابات الكنيست الصهيوني عام 1977. [المعراخ، أو التجمع العمّالي الصهيوني، هو ائتلاف صهيونيّ عمّالي قاده حزب العمل "مباي" بمشاركة حزب العمّال الموحّد "مبام"].

يحاجج البحث أنّ هذا الانتقال استلزم تحوّلاً في الاستراتيجية الاستعمارية، أصبح بموجبها إنشاء سلطة حكمٍ ذاتي فلسطينية أمراً ضرورياً. من جهته، سعى "المعراخ" لحلّ "المشكلة الفلسطينية" من خلال فرض السيطرة على المناطق المهمّة استراتيجياً، وإلحاق الجزء المتبقي من الأرض بالسيطرة الأردنية. ولمجموعةٍ من الأسباب الأيديولوجية والاقتصادية- السياسيّة، عارض "الليكود" بشدّة أيّ شكلٍ من أشكال التنازل عن الأرض. استدعى هذا، إلى جانب تحقيق التزامات الجانب الصهيوني في اتفاقيات "كامب ديفيد"، التحوّل نحو استراتيجية تطوير سلطة حكمٍ ذاتيٍ فلسطينية، بما ينسجم مع الأهداف الاستعمارية "الإسرائيلية".

وفي عقدنا لهذه المقارنة، نبدأ بتحليل الأهداف الاستعمارية "الإسرائيلية" في ظلّ "المعراخ"، كما تجسّدت في مشروع "ألون ديان"، والاستراتيجيّات التي وضعها ونفّذها وزير الحرب "موشيه ديان". نُولي أهمية خاصّة لبعض الجوانب الاقتصادية للاحتلال التي ساهمت، كما سنجادل لاحقاً، في العملية التي أصبحت الضفّة الغربية بموجبها ضروريّة اقتصادياً للرأسمالية "الإسرائيلية"، بحيث تمّ تغيير البنية الاجتماعية والاقتصاديّة في الضفّة بطرقٍ كان من شأنها التأثير على تنفيذ مشروع روابط القرى.

يتبع ذلك معاينةٌ للأهداف الاستعمارية لـ "الليكود"، كما ظهرت في مخطّط "دروبلس-شارون"، والأساليب التي وسّع من خلالها "الليكود" السياسات التي انتهجها "المعراخ" وكان لها تأثيرٌ مباشر على القرويّين الفلسطينيين. يجادل البحث أنّ هذه السياسات أحدثت تغييرات على كلّ من البُنى النخبويّة وطبيعة الفلّاحين في الضفة الغربية، والتي تمّ وفقها تصوّر روابط القرى. يبدأ الفصل بتقديمٍ لمحةٍ تاريخيّة عن الاقتصاد السياسي للضفة الغربية قبل عام 1967.

## أ. عشية النكسة

نلقي في البداية نظرة سريعة على آثار السياسات الاقتصادية الصهيونية على الريف الفلسطيني، ثمّ على دور الزراعة في حياة الفلسطينيين. تقدّم دراسة بشارة دوماني التاريخية لجبل نابلس، الجزء الشمالي مما سيُطلق عليه الضفة الغربية، صورةً ممتازةً للعلاقات الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية في أواخر العهد العثمانيّ. [76] اعتمدت الصناعات الحضرية الرئيسية، مثل المنسوجات والزيوت والصابون، بشكلٍ رئيسيّ على المنتجات الزراعيّة، وانحسرت التجارة في هذه السلع وتدفقها بالاعتماد على الأسواق الإقليمية والدولية التي دُمج فيها الإنتاج الفلسطيني بشكلٍ متزايد. كانت الزراعة مصدر الرزق الرئيس للأغلبية، وظلّ هذا الأمر قائماً في ظلّ الاحتلال الإنجليزي، على الرغم من التعاون البريطاني مع الجهود الصهيونية لـ "عبرنة العمل" ونهب الأرض بطرقٍ شتى. [77]

بدأت سبل العيش المعتمدة على الإنتاج الزراعي بالتآكل بشكلٍ متزايدٍ منذ كارثة النكبة، خاصةً مع الانقطاع القسريّ عن المدن الساحلية مثل حيفا ويافا التي كانت مركزيةً في تصدير المنتجات الزراعية،

بالإضافة إلى الأثر الاقتصادي للجوء أكثر من ربع مليون فلسطينيّ إلى الضفة الغربية في أعقاب نكبة 1948. [78]

وبين حربي النكبة والنكسة، اكتسبت منطقة وسط فلسطين مسمّى "الضفة الغربية" خلال فترة الحكم الأردني، وذلك لتمييزها عن شرق الأردن التي أصبحت "الضفة الشرقية" للمملكة الهاشمية. [79] ورغم ذلك، كانت "الضفّة الغربية أكثر تطوراً من الجانب الشرقيّ" خلال السيطرة الأردنية، [80] وزوّد سوقها المحليّ ضفتي النهر بمعظم الاحتياجات من الغذاء والاستهلاك. [81] ومع أنّ الصادرات الزراعية في الضفّة الغربية جعلت منها "سلة غذاء الأردن"، إلا أنه يُمكن لمس الآثار الاقتصادية للنكبة وسياسات التنمية الأردنية بشكلٍ خاص في القطاع الزراعي. فقد سعت السياسات الاقتصادية الأردنية إلى الاستحواذ على فائض إنتاج الضفة الغربية، بينما ذهبت معظم الاستثمارات الأردنية، التي شكّلت ثلث إجمالي استثمارات المملكة، إلى الإسكان والبناء، ولم يذهب أيّ منها إلى الزراعة أو الصناعة. [82]

أدّى تأثير هذه السياسات إلى "مضاعفة تهميش اقتصاد الضفة الغربية.. وتوجيه إنتاجه نحو التصدير، (واستنزاف) فائضه و(عرقلة نمو) السوق المحليّة.. (وبالتالي إعاقة) التنمية الاقتصادية". [83] يتّضح ذلك في انخفاض نسب الزراعة من الناتج المحليّ من 38.9% في عام 1945 إلى 27.1 في عام 1966، [84] [85] وكذلك انخفاض عدد العاملين فيها ليصل إلى 37.6% في عام 1961 بعد أن كان 58.2% في عام 1939. [86] [87]

بحلول عام 1967، وفي ظلّ المحدّدات الطبيعية والقيود الاقتصادية القائمة، كان الفلاحون الفلسطينيون قد بلغوا، عمليّاً، الحدود الزراعية القصوى أمامهم، [88] ومضى المشروع الصهيوني في التوسّع الاستعماري وتطبيق السياسات التي تعجّل من هذا التراجع.

## ب. سنوات "المعراخ" و "الخيار الأردني"

وجد النظام الصهيوني نفسه في أعقاب النكسة في مواجهة ضروراتٍ متناقضة بفعل الوضع القائم. فدولياً، بدأت مكانة الكيان كـ "دولةٍ منبوذة" في الترسخ في نظر الكثيرين، خاصةً في دول الجنوب مع نجاح حركات التحرّر الوطني في الاستقلال. أمّا في الأرض المحتلّة، فقد شكّل الفلسطينيون "تهديداً ديموغرافياً" أمام الدولة اليهودية، ولم يكُن دمجهم مع فلسطينيّي الأراضي المحتلّة عام 1948 خياراً مطروحاً.

يعلّق "بيريز"، باعتباره أحد منظّري الحزب، على هذه المسألة بالقول: "لا أتمنى أنا وزملائي أن نحكم أكثر من مليون فلسطيني في الأراضي المحتلّة تحت أيّ ظرف. كان ولا يزال "سبب وجود" الصهيونية ودولة "إسرائيل" هو الحفاظ على الطبيعة اليهودية للدولة. فسرعان ما ستتحوّل الدولة ذات القومية الثنائية إلى مجتمع من الطبقات الحاكمة والمحكومة، وهو ما يتناقض مع أساسيات اليهودية والصهيونية، وأعمق قيمها وأبسطها". [89]

زاوج "المعراخ" ما بين الالتزام والواقعيّة، أو ما أطلق عليه "بن غوريون" وأتباعه الدولانيّة. [90] وممّا كان يميّز "المعراخ" جزئيّاً هو اعتباره تطبيع "إسرائيل" في المحيط العربي "هدفاً أيدولوجيّاً مركزيّاً"؛ دون أن يكون بالضرورة ملتزماً أيدولوجياً بالتوسّع الصهيوني، وبالتالي كان أكثر ميلاً للتوصّل إلى تسويةٍ إقليمية لقاء التطبيع المرغوب، ما دامت لا تمنح الفلسطينيين دولتهم المنشودة. [91] كما نظر هذا التيار إلى

الفلسطينيّين باعتبارهم "غير موجودين كفاعل سياسي بالنسبة للدول العربية". في المقابل، كان الأردن على رأس الدول العربية التي ينبغي التطبيع معها، فهو الذي يتحمّل "مسؤولية مصير سكّان الضفة الغربيّة". [92]

وفي شرح معارضته لشكل الحكم الذاتي الفلسطيني الذي دعا إليه السادات، يقول "بيريز": "إذا ما تمّ تنفيذ الصيغة التي دعا إليها السيد السادات، فستنشأ دولة فلسطينية أخرى إلى جانب الأردن، وهي فلسطينيةٌ بحكم الواقع لأنّ أغلب سكّانها فلسطينيون. ومن شأن قيام دولةٍ فلسطينيةٍ أخرى أن يهدّد المملكة الأردنية وأمن "إسرائيل" على نحوٍ دائم". [93]

وبكونها المسيطر الفعليّ على الضفّة الغربيّة، كانت "إسرائيل" في وضع يمكّنها من الخوض في تجربة سياساتها. فأبقت على النظام القانوني الذي كان معمولاً به قبل النكسة، والذي كان مزيجاً من القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية. وعلى هذا النحو، تمّت صياغة معظم الأحكام العسكرية باعتبارها تعديلاتٍ على القوانين المعمول بها قبل حزيران 1967، فتولّى قائد جيش الاحتلال جميع السلطات الحكومية والتشريعية والإدارية في السابع من حزيران، بموجب القرار العسكريّ رقم (2). [94] وفي تشرين الأوّل 1968، أصبح قائد المنطقة الوسطى هو السلطة الرسمية الحصرية في الأراضي المحتلّة، لتكون لديه الصلاحيّات التشريعية والتنفيذية، فضلاً عن تعيين القضاة والمسؤولين المحليّين.

حرص مهندسو النظام القانوني الصهيوني على أن يبدو النظام الجديد "متحضراً" بطريقةٍ ما، فتمّ إنشاء آليةٍ للاستئناف يُمكن للفلسطينيين اللجوء لها ورفع قضاياهم إلى المحكمة العليا، ولاحقاً تمّ إبطال هذه الحقوق الشكليّة. مُنع الفلسطينيون من رفع دعاوى قضائيّة ضدّ دولة الاحتلال أو أيّ من أجهزتها أو مواطنيها في المحاكم المحليّة، وذلك بموجب الأمر العسكري رقم (164) الصادر في 3 تشرين الثاني 1967. [95] في نهاية المطاف، ومع فوز "الليكود"، تعاملت السلطات العسكرية مع أوامرها على أنّها تعديلاتٌ على النظام القانوني السابق.

جسّد هذا النظام انعكاساً لذاك الذي أحاط بسلطات الحكم الذاتي الأفريقية التي حلّلها "ممداني"، حيث أنشأت الأنظمة الاستعمارية الأوروبية نظاماً قانونياً متشعّباً، خضع فيه المستعمَرون لـ "القانون العرفيّ". يصف "ممداني" هذه الهيئة القانونية بأنّها مرنةٌ بما يضمن خدمة القانون للأهداف الاستعمارية، خاصةً فيما يتعلّق بالأراضي والموارد. [96]

وفي حين بدأت روابط القرى في تشكيل هيئاتٍ قضائيةٍ لحلّ النزاعات بالاستناد إلى القانون العشائري، يدلّل انتهاء المشروع سريعاً على أنّها لم تتمكّن من تطوير محاكم عرفيّةٍ كالحالة مع سلطات الحكم الذاتي الإفريقية. ولكن، يجدر الانتباه هنا إلى أنّ البنية القانونية "الإسرائيلية" التي أنفذت القوانين العثمانية والبريطانية والأردنية (وخاصةً قوانين الطوارئ العسكرية)، وكذلك آليات حلّ النزاعات العشائرية، كانت مماثلةً لتجارب الإدارة الذاتية الإفريقية حسبما يشرح "ممداني".

أمرٌ جوهريٌّ آخر يجدر الإشارة له هو أنّ ميّزات "القوانين العرفية" التي كانت مصمّمةً لحماية أهل البلاد، أو إعاقة الأهداف الاستعمارية الصهيونية، أصبحت جميعها بلا معنى مع إقرار القوانين العسكرية التي كانت مهيمنة على القوانين الأخرى. ومع بداية الثمانينيّات، كان هناك حوالي 1250 أمراً عسكرياً ساري المفعول في الضفة الغربية. [97]

وضمن هذا السياق، حدّدت القيادة الصهيونية أهدافها الاستعمارية في الضفّة بما يتناسب مع الضرورات الإيديولوجية التي حدّدتها النخبة الحاكمة لهذا لمشروع؛ الأهداف التي تنطوي على التخلّص من التهديد

الديموغرافي الفلسطيني من خلال نقل عبء المسؤولية الإدارية عن أكثر من 800 ألف فلسطينيّ إلى الأردن، والسيطرة على الأرض والموارد حفاظاً على الأمن والرخاء الصهيونيين. كما عبّر عنه مخطط "يغال آلون"، وهو ما سننتقل للحديث عنه، يعقبه بحثٌ في الاستراتيجيات الاستعمارية التي اتّبعها وزير الحرب "موشيه ديان" من أجل تحقيق هذه الأهداف.

نختم هذا القسم برصد تأثيرات السياسات "الإسرائيلية" على اقتصاد الضفّة الغربية، وذلك بهدف إظهار أنّه وعلى الرغم من استعداد "المعراخ" لتبادل الأراضي مقابل التطبيع، فقد نفّذ سياسات اقتصادية أدّت إلى تآكل "الخطّ الأخضر" بشكلٍ كبير، وذلك من خلال دمج الضفة الغربية اقتصادياً في الاقتصاد "الإسرائيلي". وعلاوةً على ذلك، تسبّبت سياسات "إعاقة التنمية" الصهيونية في إحداث تغييراتٍ على البنية الاجتماعية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، والتي تمّ تسريعها خلال قيادة "الليكود"، فضلاً عن تقويض البُنى الاجتماعية الريفيّة التي استند إليها مشروع الروابط؛ تحديداً الفلّاحين والنخبة القرويّة.

## 1. الأهداف الاستعمارية للتجمّع العمالي الصهيوني: مشروع "آلون – ديان"

قام أساس المخطّط الاستعماري للتجمّع العمّالي الصهيوني "المعراخ" على "خطّة آلون" عام 1967، نسبةً لمهندسها "يغال آلون"، [98] والتي لم تُنشر أو يتمّ الإعلان عنها، ولكن تمّ تبنيها بشكلٍ "ضمني". [99] وفي معرض تسويقها لمتّخذي القرار الأمريكي، يذكر "آلون" أنّ هذا المشروع يأتي "في سياق تسوية سلمية سيتمّ بموجبها التخلّي عن الأراضي التي وقعت (في حرب عام 1967)". [100] ومع ذلك، كان الشغل الشاغل لـ "آلون" هو الأمن:

> "اسمحوا لي أن أشدّد مرةً أخرى على أنّه لا غنىً عن الحدود التي يُمكن الدفاع عنها بالنسبة لـ "إسرائيل". ليس نابعاً ذلك من الرغبة في ضمّ الأراضي بحدّ ذاتها، أو الرغبة في التوسّع الإقليمي، وليس بدافع تاريخيّ أو أيديولوجي. فـ "إسرائيل" قادرة على المساومة على الأرض، ولكن لا يُمكنها فعل ذلك فيما يخصّ الأمن. إن المنطق وراء الحدود التي يُمكن الدفاع عنها هو استراتيجيٌّ بالكامل. وهذا أيضاً هو الأساس المنطقيّ الوحيد لسياسة الاستيطان الانتقائية التي تنتهجها "إسرائيل"، كجزءٍ لا يتجزأ من نظام دفاعها، في هذه المناطق الاستراتيجية التي تشكّل أهمية بالغةً لأمنها". [101]

وإذا ما أُريد تحقيق مبدأ الأمن هذا، فترجمته تعني الضمّ الصريح للأراضي الواقعة على الحدود بين الضفّة والأردن، وبين قطاع غزة ومصر، مع بذل قُصارى الجهد لتجنّب ضمّ السكان. [102] وأيضاً، أن تمتدّ القدس لتصل إلى الحدود مع الأردن، من خلال إنشاء مستوطنة "معاليه أدوميم"، وتتّسع لتشمل منطقة اللطرون الاستراتيجية وأراضي قرى غرب بيت لحم. جغرافياً، يعني ذلك تقلّص منطقة وسط فلسطين إلى جزيرتين معزولتين منزوعتي السلاح، إحداهما تمتدّ شمالاً من رام الله إلى جنين، والأخرى في الجنوب بما في ذلك بيت لحم والخليل، إضافةً إلى معبرٍ حدوديّ يخضع لرقابةٍ مشدّدة يربط بين أريحا والأردن.

وبذلك، يتمتّع الفلسطينيون بحكمٍ ذاتيّ في منطقةٍ "يتوخّى بوضوح على أن تكون تابعةً للمملكة الأردنية الهاشمية كحلٍّ دائم". [103] كما أوصى "آلون" أن تتبع غزّة وضواحيها إلى الوحدة الأردنيّة – الفلسطينية، وأن تخدم كميناءٍ لتلك الدولة على البحر المتوسّط، [104] وهو ما يرتبط جزئياً بمحاولات إبعاد غزّة عن النفوذ المصريّ في العقد الأوّل من الاحتلال وتعيين رشاد الشوّا، الموالي للأردن، كرئيس بلدية مدينة غزة. [105]

كان مقترح مشروع "آلون" بمثابة مخطّط السياسات الاستعمارية الصهيونية تجاه الضفّة والقطاع طيلة فترة "المعراخ"؛ خاصةً بما هو متعلقٌ بالتهجير وسلب الأراضي وبناء المستوطنات. كما جاء المشروع كمحاولةٍ لإعادة بناء العلاقات التاريخية بين "إسرائيل" والمملكة الأردنية، والذي تجلّى بشكلٍ خاص في الاندفاع الصهيوني لردع التورّط السوري في ما عُرف بـ "أيلول الأسود" عام 1970، وردّ الأردن لـ "الدين" بعدم التدخل في حرب أكتوبر 1973. نفّرت هذه الإجراءات الفلسطينيّين بشكلٍ متزايد من "حاكمهم الهاشميّ السابق"؛ وهو اغترابٌ كان ينمو مع مرور الوقت. [106]

كما كان لوزير الحرب "موشيه ديان" إضافاتٌ على هذا المشروع، والتي يُمكن تلخيصها في توسيع نطاق الأراضي التي سيتمّ الاستيلاء عليها. جُمعت مقترحاته في وثيقةٍ صدرت في تمّوز 1973، قدّم فيها عشرة بنودٍ حول بناء المستوطنات، من بينها تشجيع عمليات شراء الأراضي الخاصة، وتوسيع المستعمَرات في مناطق محدّدة، بما في ذلك القدس وجنوب القطاع والجزء الشمالي من الضفة الغربية.

لحق ذلك نشر وثيقة "يسرائيل غاليلي"، الذي كان يشغل منصب رئيس اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان في حينها، والذي بدوره أوضح: "لم تُبنَ أيّةُ مستوطنةٍ مع افتراض أنّه يُمكن أن تهدم مستقبلاً". [107]

لم تكُن حكومة الاحتلال تسير وفقاً للمسار الذي رسمه مشروع "آلون" فحسب، بل فاق النشاط الاستعماري الفعليّ على الأرض، بالفعل، المبادئ التوجيهية التي وضعها "آلون" إلى حدٍّ كبير. [108]

## 2. الاستراتيجية الاستعمارية للتجمّع العمّالي الصهيوني: "احتلال ديان الحميد"

أُسندت السيطرة على الأراضي المحتلّة في عام 1967 بعد الحرب إلى وزارة الحرب برئاسة "موشيه ديان". لم تلقَ هيمنة الأخير على شؤون المنطقة أيّة اعتراضات من الوزراء الآخرين أو حتّى من رئيس الوزراء، [109] وسيسير كلٌّ من "شمعون بيريز" و"عيزر وايزمان" كوزراء حربٍ من بعده على خطى السياسات التي أرساها إلى حدٍّ بعيد. [110] أمّا فيما يتعلّق بالاستراتيجية الاستعمارية، أراد "ديان" احتلالاً "حميداً" أو "خيّراً"، أو على الأقل "غير مرئي". [111] ويوصّف الحاكم العسكريّ للضفّة الغربية الذي عيّنه "ديان" في عام 1970، "شلومو غازيت"، هذه الاستراتيجية جيّداً بالقول:

> "يُمكن من حيث المبدأ القول إنّ أهداف الحكومة العسكريّة هي أن يُولد العربيّ المقيم في هذه المناطق في المستشفى، ويُصدر شهادة ميلاده، وينشأ، ويتلقّى تعليمه، ويتزوّج ويربي الأولاد والأحفاد – كلّ هذا دون مساعدة موظفٍ أو كاتبٍ حكومي "إسرائيلي"، وبدون حتّى أن تبصره عينه". [112]

ومن الناحية النظرية على الأقل، استوجبت هذه الاستراتيجية ممارساتٍ غير قائمة على التدخل، تؤكّد على تحسين الحالة الاقتصادية وتتبنّى سياسة "جسور مفتوحة" مع الأردن. [113] بالمقابل، تكون هذه السياسات مصممةً في جوهرها للحفاظ على النفوذ الأردني، بما يمهّد الطريق أمام تنفيذ الرؤية التي حدّدتها خطّة "آلون". تجسّدت أبرز هذه التوجّهات في الحفاظ على دورٍ وظيفيّ للأردن كجسرٍ بين الضفة وبقية العالم، والسماح باستخدام الدينار الأردني، ومواصلة الأردن لعب الدور الإداريّ، لا سيّما المتعلّق بما تبقّى من موظفي القطاع العام. هذا بالإضافة إلى السماح للنخبة التقليدية – ذات العلاقات القوية مع الأردن – بالحفاظ على مكانتها وهيمنتها الاجتماعية والاقتصادية.

كانت نخبة ملّاك الأراضي المرتبطين بالأردن قوةً مهيمنة. لم تمسّها سياسات "ديّان" التي سعت للحفاظ على تحالفٍ ضمنيّ مع الأردن، وتُركت كما هي إلى حدٍّ كبير، وذلك جزئياً للحفاظ على المصالح الأردنية

التي كانت هذه النخبة جزءاً منها، وكانت أهم مؤسساتها في سياق الريف المخاتير ورؤساء المجالس القروية، وأعضاء غرف التجارة ورؤساء البلديات في المدن.

بدورها، خفّضت سلطات الاحتلال القطاع العام إلى أدنى حدٍّ ممكن، بموجب الأمر العسكري رقم (37) الذي صدر في تمّوز 1967، وسيطرت الحكومة العسكرية على تعيين وتشغيل عمّال القطاع العام، والذي كان واسعاً في ظلّ النظام الأردني، وأُلغيت معظم تلك التعيينات بعد احتلال 1967. [114]

سُمح لهذا القطاع بالنمو مجدداً في عهد "ديان"، ولعب الأردن دوراً رئيسياً في تجييره لشبكات مصالحه، وتكفّل بحصةٍ كبيرة من رواتب البلديّات. ومع أنّي لم أتمكّن من الحصول على بياناتٍ عن حجم القطاع العام في فترة "المعراخ"، يُمكن القول بالعودة إلى مقترح مصري للحكم الذاتي، إنّه بحلول شهر كانون الأول 1978، عمل أكثر من 11 ألف فلسطيني في القطاع العام. [115]

ومع ذلك، كانت النخبة الأردنية أكثر أهميّةً وحيويّة للنفوذ الأردني من موظفي القطاع العام، والتي تألفت إلى حدّ كبير من كبار ملّاك الأراضي والتجار الذين ركّزوا على إنتاج السمنة وزيت الزيتون والصابون وتسويقه في الأردن قبل وبعد احتلال عام 1967. [116] أمّا في القطاع الزراعيّ، وفي عام 1968، شكّلت نخبة ملّاك الأراضي المرتبطة بالأردن؛ ممّن يملكون أكثر من 100 دونم، 8.6% من نسبة المزارعين، و38% من الإنتاج الزراعي، في حين لم يزرع صغار المزارعين، الذين تقلّ مساحة أراضيهم عن 20 دونم ويشكّلون 48% من المزارعين، سوى 10%. [117]

وصحيح أنّ الأردن مُنح حق "الفيتو" على ما يُمكن تصديره من سلع الضفة الغربية، على غرار "الفيتو" الصهيوني حول ما يُمكن استيراده، ولكن لم يكُن تقاسم السلطات بينهما مبنياً على أرضيةٍ متساوية؛ فلم يكُن تقاسماً ضمنياً فحسب، بل كانت "إسرائيل" هي الطرف المهيمن في المعادلة، نظراً إلى قوتها العسكرية المحضة وقمعها المقاومة التي كانت متمركزةً في الأردن.

ففي أعقاب حرب 1967، بذلت المجموعات الفدائية والنخب الفلسطينية والأردنية جهوداً كبيرة لمعارضة الاحتلال عبر حركات احتجاج شعبيّة غير مسلّحة، بقيادة النخبة المحافظة المدعومة أردنياً التي تنضوي في إطار المجلس الإسلامي الأعلى واللجنة العليا للتوجيه الوطني، إلى جانب هجماتٍ فدائيّة على أهداف "إسرائيلية" نفّذتها الفصائل الفلسطينية المسلّحة المتمركزة في الأردن، ولكن سرعان ما قضت القوة العسكرية الصهيونية على هذه الجهود.

أمّا على المستوى المؤسسي، أخذ هذا "الفيتو" شكل عدم الاعتراف الأردني بأيّ مؤسسة إنتاجية تنشأ في الضفة الغربية بعد احتلال عام 1967، واشتراطه بإصدار شهادة المنشأ. [118] بهذا، حافظ الأردن على شبكات مصالحه من ناحية، وواصل تأكيد مطالبته الرسميّة بالأرض من الناحية الأخرى.

بلغت استراتيجية تقاسم السلطات هذه أوجها مع الانتخابات المحلية في الضفة الغربية في عام 1972، والتي أُجريت على جولتين: في 28 آذار شماليّ الضفة، وفي الثاني من أيار في جنوبها. وبحسب "غازيت"، كانت هناك ثلاث غاياتٍ دفعت للسماح بإجرائها: إضفاء الشرعية على الاحتلال وتطبيعه أولاً. وتحدّي الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية اللذين عارضا الانتخابات ثانياً. وتعزيز شرعية رؤساء الهيئات المحلية ثالثاً، "وربما السماح لهم بالتعاون مع الإدارة العسكرية على نحوٍ أوثق". [119]

على الصعيد السياسي، كانت هذه الانتخابات شأناً خاضعاً لسيطرةٍ محكمة، تماماً كما كان الحال في عهد النظام الأردني الذي وظّف عقوداً من حكمه لضمان عدم حدوث أي شيءٍ من شأنه تعكير صفو الوضع

الراهن، والذي لعبت فيه البلديات دوراً إدارياً بالنيابة عن النظام. وبموجب القوانين الأردنية التي تنصّ على أنّه يجب أن يكون الأشخاص الذين يحق لهم التصويت رجالاً فوق سن الـ 21 عاماً، وأصحاب أملاك سدّدوا ضرائبهم، لم يستوفِ هذه المعايير سوى 5 % من الفلسطينيين في الضفة الغربية، أدلى 85% منهم بأصواتهم. وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمّ التصويت على أساس البرامج السياسية أو الأحزاب، إنّما لممثلي الحمائل والعشائر الكبيرة. [120]

وبعيداً عن كونها "أهم اختبارٍ واجهته الحكومة العسكرية في الأراضي المحتلّة" كما يصفها "غازيت"، فقد كان مستبعداً أن تسفر هذه الانتخابات عن نتائج غير الحفاظ على هيمنة النخبة التقليدية على المجالس البلدية. [121]

في الأثناء، وبين جولتي الانتخابات في عام 1972، أعلن الملك حسين عن خطةٍ لوحدةٍ فيدرالية بين ضفتي النهر تحت اسم (المملكة العربية المتحدة)، [122] والتي كانت، وبصرف النظر عن النفس التحرّري التي صيغت بها، إشارة تشجيعية لـ "ديان" وحزبه بأنّ "الحل الرسميّ الدائم" بات احتمالاً قابلاً للتحقّق. فيما كانت فعلياً، بحكم الواقع، إدارةً صهيونيةً أردنية مشتركة، الأولى مسؤولة عن الأمن والدفاع، والثانية عن الحياة المدنية إلى حدٍ كبير. [123]

شكّلت تداعيات حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 نقطة تحوّلٍ مهمّة ستنذر آثارها بالتحوّلات التي ستأتي مع صعود "الليكود" إلى الحكم. وإضافةً إلى استنهاضها المقاومة الفلسطينية، قادت النتائج المتباينة للحرب إلى إعادة تشكيل قيادة التجمّع العمّالي الصهيوني في الثالث من حزيران 1974؛ انضمّ الحزب الديني القومي الصهيوني "مفدال" إلى الائتلاف الحاكم، مما حدّ من احتمالات الدفع الصريح نحو خيار الأردن.

ومن طرفه، دفع وزير الحرب الجديد "شمعون بيريز" نحو استراتيجية تحويل الهيئات المحلية إلى حلبة "تنمّي قيادةً فلسطينيةً محليةً معتدلةً ومحافظة تتولّى إدارة ذاتية في الضفة الغربية، وتمثّل سكانها (في المفاوضات)"، على حدّ تعبيره. [124] وبحسب "موشيه معوز"، كانت هذه الاستراتيجية مدفوعةً جزئياً بالضغط على الملك حسين من موقع قوةٍ في عملية التفاوض، والرغبة في إيجاد بديلٍ للحلّ الأردني في حال عدم تحقّقه. [125]

بهذا، وبينما واجه الاحتلال الحركة الوطنية الفلسطينية المتنامية بالمزيد من القمع في أوائل السبعينيّات، تقدّمت الاستراتيجيات الاستعمارية والتوجّهات الإدارية الصهيونية في اتجاهين: من ناحية، ترتّب على الخيار الأردني استعداء حزب "مفدال" في الائتلاف الحاكم، بينما مثّل التوجّه الآخر بدايات تبلور فكرة سلطةٍ فلسطينية، أُطلق عليها في ذلك الوقت "خطّة الإدارة الذاتية". وقد كمنت الأخيرة وراء إجراءات الانتخابات البلديّة في عام 1976.

اعتقد مستشارو "بيريز" من المستشرقين، الذين سنأتي على نقاشهم في الفصل الأخير، أنّه بإمكان النصر أن يكون من حليف الناخبين "المعتدلين"، بمن فيهم غير الموالين للنخبة الأردنية، وذلك من خلال توسيع قاعدة الناخبين. لذلك، عدّلت السلطات العسكرية "الإسرائيلية" قانون الانتخابات الأردني عشيّة الانتخابات، ليشمل النساء وكل من سدّد ضرائب خدمات البلدية، ما أدّى إلى مضاعفة عدد الناخبين المؤهلين للتصويت ثلاثة أضعاف تقريباً". [126]

جاءت نتائج انتخابات البلديات والهيئات المحلية في عام 1976 مخالفةً لتوقّعات الاستراتيجيّين العسكريّين والمستشرقين الصهاينة. فقد اكتسح مرشّحو الجبهة الوطنية الفلسطينية الانتخابات، موجّهين ضربةً قاضية

لكلّ من خيار الأردن ومشروع "بيريز" للإدارة الذاتية، على الرغم من المحاولات "الإسرائيلية" تحديد النتائج مسبقاً وإبعادها المرشّحين الوطنيّين. [127] أصبحت البلديات مراكز للحركة الوطنية، وانضمّت لها مؤسساتٌ وطنيةٌ عدّة ضمن شبكات تنسيقٍ عملت مع بعضها البعض على مقاومة الاحتلال والتصدّي لسياسات إعاقة التنمية الاقتصادية، وهو ما سننتقل لنقاشه في القسم التالي.

بالمقابل، دفعت هذه النتائج حكومة الكيان لتشكيل لجنةٍ وزارية لدراسة فشل الاستراتيجية والتوصّل لحلول بشأنها، ليتمّ تعيين "مناحيم ميلسون"، من ضمن نتائج مداولات هذه اللجنة، مستشاراً للحاكم العسكريّ، وهو المنصب الذي كان يشغله عند فوز "الليكود" بانتخابات عام 1977.

### 3. الجوانب الاقتصادية لفترة "المعراخ"

صرّح العديد من المسؤولين والمتحدّثين الصهاينة بأنّ السياسيات الاقتصادية التي تنتهجها "إسرائيل" في الضفة الغربية تنطوي ببساطةٍ على السماح للسوق بأخذ مجراه. وكما يوضّح يوسف صايغ، لم تكُن اقتصادات الأراضي المحتلّة "ملتوية ومشوّهة ومتقزّمة" بفعل اليد الخفية لقوى السوق، إنّما بسبب فرض سلطة الاحتلال ودورها المباشر. [128] يسعى البحث هنا لاستكشاف تأثير هذه "اليد الظاهرة" على اقتصاد الضفة الغربية، والتي كان من شأنها دمج الضفة اقتصادياً بالمجال الاقتصادي "الإسرائيلي"، ما أدّى إلى تآكل القطاعات الإنتاجية فيها بطرقٍ أثّرت سلبيّاً وبشكلٍ مباشرٍ على الفلّاحين والنخبة القرويّة، والذين سيشكّلون أساس الاستراتيجية الصهيونية المتمثّلة بفرض "سلطةٍ محليّة فلسطينية".

وفّر احتلال عام 1967 منافع حقيقية للاقتصاد "الإسرائيلي". فقبل ذلك، تباطأ التوسّع الاقتصادي السريع، الذي كان مدفوعاً بالاستيلاء على الأراضي والموارد الفلسطينية في نكبة عام 1948، وكذلك أخذ النموّ السكاني السريع الذي اتّخذ شكل الهجرات اليهودية بالتباطؤ، بينما كان عقد التعويضات الألمانية الذي بدأ في عام 1955 قد شارف على الانتهاء. وقد سبّب هذا التباطؤ في النمو السكاني الصهيوني نقصاً في الأيدي العاملة. [129] تعزو فرسخ السبب الرئيسيّ لذلك إلى أنّ تلك الفترة شهدت انخفاضاً واضحاً في معدّلات الهجرة اليهودية، [130] كما كانت الفترة التي شهدت أعلى معدّلات الهجرة المعاكسة. [131] وقد كان هذا ما "عوّضته الأراضي المحتلّة وأكثر.. (والتي) وفرت توسّعاً ملموساً للسوق.. ساهم في إعادة إحياء الإنتاجية". [132]

يتناول "جوست هلترمان" طبيعة هذا النقص في الأيدي العاملة، والذي أدّى إلى ارتفاع الطلب على العمالة غير الماهرة الفلسطينية، فيقول:

> "مع تدفّق رأس المال في أعقاب حرب [1967]، (خاصةً الزيادة الحادّة في المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية)، تمّت إعادة توجيه الاستثمارات نحو الخدمات والصناعة.. خاصةً صناعة الأسلحة. ورافق هذه التغييرات انخفاضٌ مستمرّ في المشاركة اليهودية في العمالة المأجورة، مقترناً بانخفاض معدّل الهجرة اليهودية..، بالإضافة إلى جذبٍ شديدٍ للعمالة اليهودية الناشئة عن تلك الصناعات، والتي إمّا صُنِّفت كاستراتيجية (وبذلك استبعدت غير اليهود) أو تطلّبت مستوى عالياً من الكفاءة الفنيّة. وفي الوقت ذاته، واجهت قطاعاتٌ أخرى سريعة النمو، مثل الصناعات الغذائية والمنسوجات والسياحة – والأهم – قطاع البناء والتشييد، نقصاً متزايداً في العمالة غير الماهرة. لذلك، أسفر التوسّع الاقتصادي ما بعد عام 1967 عن ارتفاع الطلب على قوة عاملة رخيصة ومتنقّلة وغير ماهرة وغير منتظمة. وهو ما وجدته "إسرائيل" في سكّان الأراضي المحتلّة حديثاً". [133]

عُنيت الأوامر العسكرية في الأيام الثلاثة الأولى لاحتلال الـ 1967 بتعزيز القبضة الأمنية الصهيونية، ثمّ وجّهت تركيزها ما بين 8-10 حزيران على المسائل الاقتصادية وبدأتها بهدم "المؤسّسات المالية والنقدية العربية". في الضفة الغربية، أغلقت هذه الأوامر 31 فرعاً لمصارف أردنية وغيرها، وأُتبعت كافة الأعمال المصرفية لسلطة البنك المركزي "الإسرائيلي"، وتمّ فرض الليرة "الإسرائيلية" (ولاحقاً الشيكل) كعملة قانونية، فضلاً عن فرض نظام رقابةٍ على العملات الأجنبية. [134] [135] يتّضح لنا مدى المراقبة والتدخّل في هذا القطاع لدى النظر إلى الأمر العسكري رقم (998)، الذي يفرض على الفلسطينيّ الحصول على إذنٍ عسكريّ لسحب الأموال من البنك.

ومع نقل السلطة الكاملة على السياسات النقدية والمصرفية إلى الحكومة العسكرية، أصبح الحصول على رأس مالٍ على شكل ائتمانٍ مصرفيّ للمشاريع الاقتصادية المتوسّطة والكبيرة أقرب للمستحيل، وقد كان هذا سبباً في تثبيت احتكار النخبة الأردنية لمثل هذه المشاريع نظراً لقدرتها على الحصول على رأس المال، وإنْ اقتصرت هذه الاستثمارات على رأس المال الذي كان لديها.

كان سكّان القرى الذين يعتمدون على الزراعة لكسب قوتهم هم أكثر من لحق بهم الدمار بفعل السياسات الصهيونية، والتي أوّل ما طالت الأرض. بعد سيطرتها بفترةٍ وجيزة في الخمسينيّات، واصلت الحكومة الأردنية عمليةَ تسجيل وتسوية ملكية الأراضي، والتي بدأت في ظلّ الاستعمار البريطاني. وبحلول عام 1967، كان نحو 30% من أراضي الضفة الغربية مسجلّا كأملاك خاصة، ولكنّ هذه العملية توقفت بعد احتلال عام 1967، [136] خاصةً بعد إصدار الأمر العسكري رقم (291) في 19 كانون الأول 1967، المتعلّق بترتيبات الأراضي والمياه.

كانت معظم أراضي الضفة الغربية عرضةً لتصنيفها كـ "أراضي دولة" ومن ثمّ مصادرتها تحت هذه الذريعة القانونية، وذلك بسبب تأثير كلّ من الأوامر العسكرية الصهيونية من جهة والتفسيرات الصهيونية للقوانين العثمانية والبريطانية والأردنية المتعلّقة بالأراضي من جهة أخرى. كما مكّنت هذه الأوامر العسكرية المختلفة السلطات العسكرية الصهيونية من مصادرة أراضٍ خاصّة لدواعٍ "أمنية" أو استخداماتٍ عامة، أو تحت ذريعة تحويلها إلى محميّاتٍ طبيعيةٍ أو مناطق عسكريّة مغلقة أو قواعد تدريبٍ عسكريّة، ليتم استخدام جزءٍ كبيرٍ منها فيما بعد من أجل إقامة مستعمراتٍ يهودية.

وبالمثل، تمّت مصادرة المياه والسيطرة على مواردها في الأراضي المحتلّة، وأُلحقت بشبكة المياه "الإسرائيلية" التي تديرها شركة "مكوروت"، إلى جانب منع الفلسطينيين من الاستفادة منها. وفي عام 1970، فرض الاحتلال قيوداً مشدّدة على حصول الفلسطينيين على مياه نهر الأردن، وهو ما أدى على الفور إلى محاصرة النشاط الزراعي الفلسطيني في وادي الأردن، والذي كان يمثّل 47.5% من الأراضي الزراعية المروية في الضفّة. [137] وفي عام 1975، حدّد الاحتلال سقفاً لكميّة المياه التي يُسمح للفلسطينيين بضخّها من الآبار والينابيع، ممّا أدى إلى انخفاض حادّ لكمّيات المياه المتاحة للمزارعين، ووَضَع قيوداً على حفر آبار جديدةٍ وترميم القديمة منها، والذي أصبح مشروطاً بتصاريح من السلطة العسكريّة، مع تحديد أعماق الآبار الارتوازية. في المقابل، تمكّنت "مكوروت" من استخراج المياه متى شاءت وحفرت آباراً أعمق بكثير، [138] وهو ما أدّى إلى زيادة ملوحة المياه التي استخرجها الفلسطينيون. [139] وبذلك، تمّ تحويل المياه المصادَرة إلى المستوطنات الزراعية والمشاريع الزراعية الصهيونية في الداخل المحتلّ.

ولم تكُن هذه السياسات الاقتصادية والممارسات العسكريّة مقتصرةً على الموارد الطبيعية، إنّما امتدّت إلى التلاعب المباشر بالإنتاج والتجارة، ساعيةً إلى تحقيق هدفين متكاملين: أوّلهما منع منافسة السلع الفلسطينية، خاصةً المنتجات الزراعيّة، للإنتاج "الإسرائيلي"، وثانياً دعم إنتاج السلع التي من شأنها

مساعدة "إسرائيل" في تحقيق حصص صادرتها. في حالة الخضروات والفواكه على سبيل المثال، كان بوسع "المنتجات الفلسطينية تقويض الإنتاج "الإسرائيلي" بنسبة 20-25%". [140] وإضافةً إلى مصادرة الأراضي والمياه، تمّ إغراق السوق الفلسطينية بالسلع "الإسرائيلية" من موادّ غذائية ومنسوجات، والتي كانت جميعها لشركاتٍ مملوكةٍ كليّاً أو جزئياً لاحتكاراتٍ كبرى مدعومة حكوميّاً، ما أدّى إلى تقويض المنتجات الفلسطينية. [141]

كما تمّ إصدار قوانين عسكريةٍ متعلّقة بالتجارة، والتي بدورها فرضت عوائق متعدّدة على المنتجات الفلسطينية التي تعبر "الخط الأخضر"، بما يشمل رسوماً جمركية ومعايير فنية وصحية وتراخيص استيراد، لم تُمنح إلا في حال إقرار مجلس الإنتاج والتسويق الزراعي بأنّ العرض "الإسرائيلي" غير كافٍ لتلبية الطلب. [142] كان الفلسطينيون في المقابل ممنوعين من تشكيل هيئة تسويق، أو أيّة آليةٍ أخرى من شأنها "تسهيل وتطوير تسويق" الزراعة الفلسطينية. [143] واقتصر تشجيع الإنتاج الفلسطينيّ على عددٍ قليلٍ من السلع التي تكمّل الإنتاج "الإسرائيلي" للتصدير، خاصةً الخضروات المروية بالتنقيط والمحاصيل النقدية كالتبغ، بينما تمّ استهداف المحاصيل الدائمة التي تقوم على المزيد من الارتباط بالأرض، كالزيتون والحمضيات.

انطوى هذا "التشجيع" الصهيوني على منطق العصا والجزرة، وتحفيز إنتاج السلع التي يحتاجها الاحتلال لتحقيق حصص إصداراته عبر المكافآت ورفع الأسعار، بالإضافة إلى الدعم التكنولوجي في بعض الحالات لزيادة الإنتاجية، دون أن يترتب على ذلك زيادة في العمالة بالضرورة. [144]وفي الواقع، تبيّن فرسخ أنّ هذا الارتفاع في الإنتاجية، الناجم عن التحوّل من المحاصيل البعلية إلى النقديّة المرويّة والذي حفّزته هذه السياسات، قد ساهم فعليّاً في انخفاض عدد المزارعين الفلسطينيين. [145] ففي الوقت الذي استفاد كبار ملّاك الأراضي من هذه السياسات، وتحوّل إنتاجهم من السوق المحليّ إلى أسواق التصدير "الإسرائيلية" في أوروبا، عجز الفلاحون الذين لم ينتجوا هذه المحاصيل عن منافسة المنتجات "الإسرائيلية" محليّاً.

ولم يركّز تحفيز الإنتاج على الزراعة فقط، بل امتدّ بنسبة قليلة إلى أعمال المحاجر والطوب، بالإضافة إلى مصانع النسيج التي استغلّت العاملات الفلسطينيات بشكلٍ خاص، وكانت جميعها موجّهةً بالكامل نحو الطلب "الإسرائيلي". [146] ومن ناحيةٍ أخرى، اضطُر التجار الفلسطينيون للانتقال إلى واردات الاقتصاد "الإسرائيلي"، بما في ذلك المواد الخام المستخدمة في الصناعة الفلسطينية المتدهورة، ليندمج الاقتصادان إثر ذلك وتتحوّل طبقة التجّار القديمة إلى وسطاء ووكلاء للسلع "الإسرائيلية"، [147] ويصبح عددٌ منهم وكلاء حصريّين لشركاتٍ "إسرائيلية" في الضفة.

بداية توظيف عمال الضفة الغربية للعمل في مشاريع البناء والتشييد، كانت في بناء المستوطنات وتوسيع شبكة الطرق لربطها بالقدس والأراضي المحتلّة عام 1948. برزت في هذا القطاع طبقة جديدة من الوسطاء والمقاولين الذين اعتمدت عليهم الشركات الصهيونية بشكلٍ متزايد، والذين كانوا بدورهم يقتطعون جزءاً من أجر عامل المياومة ويحصلون على جزءٍ من "الفائض الفلسطيني المستحوَذ عليه. [148]وبحلول منتصف الثمانينيّات، قُدّرت نسبة العمّال الفلسطينيين في الاقتصاد "الإسرائيلي" الذين تمّ تشغيلهم عبر شكلٍ من أشكال التعاقد المبطّن بـ 60%. [149]

كانت هاتان الطبقتان (الوسطاء والمقاولين) بمثابة بيئة خصبة لنموّ التعاون الفلسطيني مع المشاريع السياسية الصهيونية من مثل "روابط القرى". ومن بين الأمثلة البارزة عليها جميل العملة، خليفة مصطفى

دودين كزعيمٍ لرابطة قرى الخليل، الذي كان مقاولاً رئيسياً للعمّال الفلسطينيين في منطقة الخليل، وعمل على نقل مئات العمّال يوميّاً، وتولّى التعاقد معهم بالنيابة عن المقاولين الصهاينة. [150]

## ج. فوز "الليكود": مركزية إيجاد سلطة حكم ذاتي فلسطينية

انعكس انتصار "الليكود" في انتخابات الكنيست الصهيوني عام 1977 على الاستراتيجيات والأهداف الاستعمارية الصهيونية إزاء الأراضي المحتلّة عام 1967، واستند هذا التحوّل إلى عدّة عوامل رئيسية، منها: صعود الحركة الوطنية وتجدّد المقاومة في كلّ من الأراضي المحتلّة ولبنان، والتغيّرات السياسية والاقتصادية في "إسرائيل"، خاصةً من حيث الاعتمادية على أراضي الـ 67 أثناء الأزمة الاقتصادية، وأيديولوجية حزب "الليكود"، فضلاً عن اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر عام 1978.

كيف، إذن، أثّرت هذه العوامل على الاستراتيجيات الاستعمارية الصهيونية والتوجّهات الإدارية؟ وكيف تعامل "الليكود" مع مسألة الأراضي المحتلّة عام 1967؟ هذا ما يناقشه هذا القسم، مع إلقائه نظرةً على مشروع "دروبلس-شارون"، مجادلاً أنّ رفض "الليكود" الصريح للتسوية الإقليمية هو ما أعطى الأولوية لاستراتيجيةٍ تصبح بموجبها سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية ركيزةً أساسيةً للاستراتيجية الاستعمارية الصهيونية.

### 1. العوامل المؤدية لصعود "الليكود"

- **تجدّد النضال الوطني الفلسطيني**

شكّلت القوة المتنامية والقدرة التنظيمية للحركة الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلّة ولبنان تهديداً متزايداً على الكيان الصهيوني. انتهى الوجود العسكري لمنظّمة التحرير في الأردن في أعقاب أحداث "أيلول الأسود"؛ وبالمثل، لاحق العدوّ الصهيوني الخلايا المسلّحة التي شكلتها الفصائل الفلسطينية في الأراضي المحتلّة تزامناً مع ذلك. ولكن، وفي غضون أقلّ من عقد، استعادت الحركة الوطنية مكانتها كقوةٍ سياسيةٍ وعسكريةٍ قويةٍ في لبنان، وتزامن ذلك مع نهوض المقاومة في الأراضي المحتلة، ووصولاً إلى اكتساح مرشحي الجبهة الوطنية الانتخابات البلدية في نيسان 1976، بـ 184 مقعداً من أصل 191. ترافق ذلك مع تصعيد العمليات العسكرية ضدّ الأهداف "الإسرائيلية" في الداخل المحتلّ، بالإضافة إلى الغارات التي انطلقت من معسكرات منظمة التحرير عبر الحدود. صاحب ذلك أيضاً موجة من التظاهرات في الأراضي المحتلّة عام 1948، والتي وصلت ذروتها في يوم الأرض في نهاية آذار 1976. بدا وكأنّ كلفة السيطرة الصهيونية على جانبي "الخط الأخضر" أصبحت أكبر من ذي قبل، وهو ما كان يهدّد الأسس الاستعمارية للدولة اليهودية، ممّا أعاد معالجة "الوضع القائم" على رأس أولويات الأجندة الاستعمارية مجدداً، ولكن هذه المرة على غير خطى "ديان".

- **"الليكود" والاقتصاد السياسي للأزمة**

لم يدُم التوسّع الاقتصادي الذي أعقب حرب الـ 67 طويلاً. تأثّر الاقتصاد "الإسرائيلي بالركود الاقتصادي العالمي عام 1973، والذي حفّزته أزمة "صدمة النفط الأولى"، وكان للتغييرات التي طرأت على الاقتصاد السياسي الصهيوني في تلك الفترة تأثيران مترابطان: خضعت أجهزة الدولة لسيطرة الاحتكارات الكبرى (أهمها الشركات الخمسة: كوور وهبعوليم وليئومي وكلال وبنك ديسكاونت). واستثمرت الأخيرة

بكثافةٍ بالفائض الاقتصادي الذي كان يعتصر من الضفة الغربية، كما دعمت الانتقال إلى حكومة "الليكود" ووعدت بإصلاحاتٍ نيوليبرالية. وبذلك، أصبح الانسحاب من أراضي الـ 67 خياراً لتقليل هوامش ربح الاحتكارات. كان ذلك هو الحال فيما تعلّق بقطاع بناء المستوطنات المربِح وبنيته التحتية بشكلٍ خاص، فضلاً عن العمالة الفلسطينية الرخيصة واعتمادية السوق الفلسطيني على السوق "الإسرائيلي". إضافةً إلى خزينة دولة الاحتلال التي كانت من أكبر المستفيدين من ذلك الفائض.

وقد يبدو أنّ في ذلك تناقضاً، بالنظر إلى أنّ الحركة الوطنية المتنامية أصبحت مكلفةً على نحوٍ متزايد، بينما أصبح الاحتلال مدرّاً للأرباح. في الواقع، كانت التكاليف المتنامية للاحتلال جزءاً من هوامش أرباح الاحتكارات، لا سيّما عند الأخذ بعين الاعتبار بدء استثمارها في الصناعة الحربية؛ فقد عزّزت القوى الاحتكارية سيطرتها على الاقتصاد "الإسرائيلي" خلال فترة الركود في السبعينيات، خاصةً عبر تحويل تركيزها نحو القطاع المالي وصناعة الأسلحة، سواءً لتصديرها لديكتاتوريات أمريكا اللاتينية وأفريقيا بالنيابة عن الولايات المتحدة، أو لصالح الآلة العسكرية الصهيونية. [151]

وبالنظر إلى عمق العلاقات المتبادلة بين الشركات الكبرى من جهة والمؤسسة العسكرية والحكومة من جهة أخرى، زادت هيمنة المجمع المالي الصناعي – العسكري الصهيوني على الدولة الصهيونية وبلغت مستوياتٍ قياسيّة، وهي عملية موازية لـ "زيادة الإنفاق العسكري السنويّ بنسبة 1300% بين عامي 1960 و1978". [152]

في المقابل، ارتبط الربح الاحتكاري لأكبر التكتّلات الصهيونية ارتباطاً وثيقاً بسياسات تنظيمية حكومية للاقتصاد، والتي سمحت لها الولايات المتحدة بـ "إدارة اقتصاد حربٍ مغلق، محمياً بحواجز تجاريةٍ عالية، وتدعمه مساعداتٌ اقتصادية وعسكريةٌ ضخمة"، وذلك لقاء لعبها دور الوكيل في الحرب الباردة وجمع المعلومات الاستخبارية على المستويين الإقليمي والدولي. [153]

ساهمت سياسات الليكود الاقتصادية، التي جمعت بين سياسة عدم التدخل في آليات السوق وتحرير نظام العملة الأجنبية، [154] في جعل المنطقة أكبر سوقٍ للبضائع العسكرية في العالم، وهو ما شكّل ثورةً كبيرة للاحتكارات "الإسرائيلية". فمن إجمالي الميزانية الحكومية التي بلغت 653 مليار ليرة في عام 1980، أنفقت حكومة الاحتلال 210 مليار على الدفاع والأمن، و194 ملياراً على سداد الديون التي تكبّدتها من الاحتكارات "الإسرائيلية"، سواءً من خلال البنوك أو الشركات العسكريّة. [155]

غير أنّه وبحلول نهاية عقد السبعينيّات، تطوّر الركود الاقتصادي إلى أزمةٍ غير مسبوقة بلغت ذروتها في بداية الثمانينيّات. [156] ولتعويض الخسائر التي ترتّبت على ذلك، واستمراراً لما كان قائماً في عهد الحكومة السابقة لكن على نحوٍ أكثر حدّية، تكثّفت السياسات الاقتصادية تجاه الضفة والقطاع مع مشروع "دروبلس – شارون"، خاصةً المتعلّقة بسلب المزيد من الأراضي والموارد الفلسطينية، وبناء المستوطنات، واستغلال السوق الفلسطيني وقوته العاملة.

### • الاقتصاد السياسي للاحتلال

بالنسبة للاقتصاد "الإسرائيلي"، تنبع مركزيّة الضفة الغربية من اعتماد الكيان المتزايد على الموارد الطبيعية فيها، لا سيّما الأرض والمياه، وعلى الفائض الفلسطيني الذي كان يُمكن الاستحواذ عليه إمّا بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرة.

وفيما يتعلّق بالأرض، اعتبرت السلطات العسكرية الصهيونية "جميع الأراضي غير المسجلّة والمتروكة أراضي دولة، وبالتالي تخضع للمصادرة". [157] وبعد مطالبتهم بوراثة أملاك الحكومة الأردنية، بدأ الصهاينة باستغلال التصنيف العثماني للأراضي "الموات" للاستيلاء على ما يزيد عن 26% من الأراضي التي تمّ مسحها وتحديدها عبر الصور الجويّة. وبحلول منتصف الثمانينيّات، استولت السلطات الصهيونية على 39% من الأرض، وغالبيتها زراعية ومراعي، بالإضافة إلى 5% من أراضٍ كانت ملكيّتها ثابتة. [158] وبفعل أساليب عدّة كإصدار أوامر عدم البناء وتدمير الحقول المزروعة، إلى جانب هجمات المستوطنين، أصبحت 52% من أراضي الضفة غير صالحةٍ للاستخدام. [159] في المقابل، استُخدمت الكثير من الأراضي المصادرة بذرائع عسكرية وبيئية في بناء المستوطنات اليهودية تماشياً مع خططّ ومشاريع التوسع الاستعماري كما في خطّة "آلون – ديان" و"دروبلس – شارون". [160]

وبالنسبة للمياه، فقد وصل استخدام الصهاينة لمصادر المياه في الضفة بحلول منتصف الثمانينيّات إلى 47%، [161] على الرغم من أنّ الفلسطينيين شكّلوا عشرين ضعف عدد المستوطنين اليهود في ذلك الوقت، [162] بينما شكلت مياه نهر الأردن والمياه الجوفية للضفّة نحو 70% من موارد المياه المتاحة في كامل فلسطين التاريخية سنوياً. [163] وبالنظر إلى الطبيعة الاستراتيجية لهذا المورد، بات تخلّي "إسرائيل" عن سيطرتها على موارد المياه في الضفة الغربية ضرباً من المستحيل.

أمّا بالنسبة للإنتاج والتجارة في الفترة ما بين 1974 و1991، كانت الصادرات والواردات تمثّل 85-99% من الناتج القومي الإجمالي للأراضي المحتلّة عام 1967؛ 70% من صادرتها إلى "إسرائيل"، و90% من وارداتها منها.

لم تتجاوز الصادرات الفلسطينية إلى الأردن نسبة الـ 30%، وظلّت الصادرات إلى الأسواق العالمية هامشيّة. [164] وفي الحقيقة، كانت السوق الفلسطينيّة من أكبر الأسواق بالنسبة للصادرات "الإسرائيلية" بعد الولايات المتحدة. [165] وبحلول عام 1984، بلغ العجز في الميزان التجاري للضفّة مع "إسرائيل" 220 مليون دولار. ورغم أنّ هذا العجز شكّل 22% من الناتج المحلي الإجمالي للضفّة بين عامي 1970 و1987، [166] فقد كان جزءاً ضئيلاً من الفائض الاقتصادي الذي كانت تمتصّه السياسات الصهيونية إلى خزائن قطاعها الخاص والعام. وذلك إلى جانب عائدات سكّ العملة والضرائب والغرامات والرسوم المفروضة على العمّال الفلسطينيين فضلاً عن فائض قيمة استغلالهم، والذي كانت الأموال القادمة من الخارج إلى الأراضي المحتلّة المصدر الرئيسي له.

وتشير التقديرات إلى أن عائدات فرض "الشيكل" على الأراضي المحتلة، (66) إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم ما بين أوائل السبعينيّات والثمانينيّات، تراوحت بين 1.6-4.2% من إجمالي الناتج المحلّي لأراضي 67. وبينما لم يتمكّن الباحث من الحصول على بياناتٍ عن الضرائب والعائدات التي جمعتها الإدارة المدنيّة خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة، فإنّ إحصائيات البنك الدوليّ ما بين 1987-1991 تقدّرها بنحو 21.7% من الناتج المحليّ الإجمالي. [167]

ومن حيث الضرائب، دفعت المصانع الفلسطينية، على سبيل المثال، ضرائب تزيد بما يتراوح بين 35-40% على تلك المفروضة على نظرائها الصهيونية، وهو واقعٌ تفاقم بشدّة بالنظر إلى أنّ الفلسطينيين خضعوا لحساب الضرائب بالدينار الأردني المثبّتة قيمته، والصهاينة بـ "الشواكل" المخفّضة قيمتها. [168] وفي الحقيقة، بدأت حركة الاحتجاجات والإضرابات العامة ضدّ الإدارة المدنيّة في قطاع غزّة

بإضرابٍ للعاملين في مجال الصحّة احتجاجاً على اعتقال زملائهم الذين رفضوا دفع المعدّلات الضريبية المرتفعة التي تمّ فرضها.

كما تُظهر الإحصاءات "الإسرائيلية" الرسمية ارتفاعاً في عدد العمّال الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتلّ، من 20.6 ألف عامل في عام 1970، وهي السنة الأولى لهجرة هذه العمالة، إلى 68.7 ألف عاملٍ في عام 1974 و90.3 ألف عامل في عام 1984؛ وهو ارتفاعٌ من 30% إلى 40% من القوى العاملة الفلسطينية. [169] آخذين بعين الاعتبار أنّ ما بين ربع إلى نصف الفلسطينيين العاملين في الداخل المحتلّ هم غير مسجلين رسميّاً، [170] ولأنّ هذه الإحصاءات لا تشمل الفلسطينيين العاملين في المؤسسات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية أو القدس المحتلّة، يُمكننا القول إن غالبية القوى العاملة في الضفة الغربية كانت تعمل لقاء أجور استغلالية في الاقتصاد "الإسرائيلي" في بداية الثمانينيّات. [171]

وقد شهدت سنوات روابط القرى (1981-1983) طفرة كبيرة في صناعة البناء والتشييد "الإسرائيلية"، وهي الصناعة الأكثر طلباً على الأيدي العاملة الفلسطينية، خاصةً بسبب التوسّع الاستيطاني بفعل مشاريع "شارون – دروبلس"، وأزمة التضخّم الاقتصادي، والتي كان يُنظر فيها إلى هذا القطاع باعتباره شكلاً آمناً لاستثمارات كُبرى الشركات "الإسرائيلية". ومع أنّه لا يُمكننا معرفة مقدار الفائض الذي يستحوذ عليه الاقتصاد الصهيوني من استغلال العمالة الفلسطينية، يُمكننا التكهّن بأنّه الأعلى قيمةً.

ومع ذلك، هناك جانبٌ من فوائض العمالة الفلسطينية المستلبة الذي يُمكننا معرفته مباشرة وهو الاقتطاعات من الأجور. فقد ذهب 1% من اقتطاعات أجور العمّال الفلسطينيّين، الذين شكّلوا أكثر من نصف القوى العاملة، مباشرةً إلى "الهستدورت"، كـ "مساهمة في المنظّمة العمّالية"، والتي كانت تعود عليها بملايين الدولارات سنويّاً. [172] تقدّم فرسخ في هذا الصدد "تقديراً متحفّظاً" حول قيمة ما جمعته الحكومة "الإسرائيلية" من مساهمات الأجور الفلسطينيّة بين 1970-1993، والتي بلغت قيمتها 1.2 مليار دولار. [173]

وفي عام 1981، فرض الاحتلال أيضاً ضريبة القيمة المضافة على سكّان الأراضي المحتلّة، لتُضاف إلى ضريبة الدخل التي كانت، وفقاً للبنك الدولي، "أعلى بنسبة 3-10% من تلك المفروضة على "الإسرائيليين" من نفس فئة الدخل". [174] والتي تمّ تحويلها جميعها، ومعها العائدات الضريبية الأخرى والرسوم التجارية وملايين "الشواكل" التي تمّ تحصيلها كغرامات أو كفالات، إلى "الخزينة الإسرائيلية". [175]

كانت الأموال القادمة من الخارج، سواءً على هيئة حوالاتٍ أو مساعدات، من العوامل الرئيسية التي خففت الأعباء على المجتمع الفلسطيني ودعمت صموده في الأراضي المحتلّة، غير أنّها وجدت طريقها لتضخَ في الاقتصاد الصهيوني مع مواصلة إعاقة نموّ الاقتصاد الفلسطينيّ. ولذلك، لم تكُن هذه الأموال أساسيّة في "شفط" الموارد المالية الفلسطينية فحسب، بل كانت أيضاً مصدراً للعملة الأجنبيّة.

وتجدر الملاحظة أنّ اقتران جوانب معيشيّة مختلفة للفلسطينيين بموافقة روابط القرى لم يرتبط بالفوائض التي كان يُمكن للشركات "الإسرائيلية" الاستحواذ عليها. ذلك أنّ النقص المحتمَل في العمالة التي يُمكن استغلالها نتيجة الإضراب ضدّ روابط القرى، أو وقف الصادرات الفلسطينية التي تمكّن "إسرائيل" من تحقيق حصص صادرتها، لن يكون أمراً محتمَلاً بالنسبة لرأس المال "الإسرائيلي".

في المقابل، كانت تحويلات الخارج هي الأكبر حجماً بين مصدريْ المساعدات الخارجية. ومن بين التأثيرات الصارخة المترتّبة على سياسات إعاقة التنمية في الضفة والقطاع، بلغ "معدل الزيادة الطبيعية

بلغ حوالي 3.5% سنويّاً"، مع انخفاض عدد السكان بنحو 50 ألف نسمةٍ في الفترة ما بين عام 1967 و1982. [176] وكما يبيّن منصور، بالإضافة إلى نزوح 200 ألف فلسطينيّ من سكان الضفة الغربية نتيجةً لحرب 1967، غادر فلسطين حوالي 10 آلاف سنوياً من سكّان الضفة بين عامي 1968 و1974، وهو رقم ارتفع إلى نحو 15 ألف سنويّاً بين عامي 1974 و1982. [177]

وقد مهّدت السياسات "الإسرائيلية" لحرمان المهاجرين الفلسطينيين من الإقامة في الأراضي المحتلّة، ممّا جعل عودتهم إلى وطنهم أمراً شبه مستحيل. وبينما استقرّت العمالة الماهرة منهم في دول الخليج، شهدت الأخيرة انتعاشاً اقتصادياً كبيراً في أعقاب حرب 1973 واستخدام "سلاح النفط". ولا توجد لدينا أرقام دقيقة عن المبالغ التي دخلت الضفّة كتحويلاتٍ من فلسطينيّي الخارج، خاصةً أنّهم لم يعودوا مقيمين فيها، لكنّ تقديرات البنك المركزي الأردني تشير إلى ارتفاع في هذه المدفوعات من 46.86 مليون دينار في عام 1975 إلى 475 مليون دينار في عام 1984. [178]

كانت الدول العربية المصدر الرئيسيّ للمساعدات الخارجية للأراضي المحتلّة عام 1967، بينما استمرّ الأردن من جانبه في رعاية مؤسّساتٍ مثل البلديات ونظام التعليم والأوقاف. بلغت هذه المساعدات في عام 1978 نحو 18 مليون دولار، بما في ذلك دفع رواتب 40% من الضفّة الغربية. [179] وفي ذلك العام، ردّت جامعة الدول العربية على دخول مصر في تسويات "كامب ديفيد"، في قمّة بغداد، وتمّ طرد مصر من الجامعة على إثرها، بينما تعهّدت بقية الدول بدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلّة من خلال مساعداتٍ مالية تديرها لجنةٌ مشتركّة تضمّ منظّمة التحرير الفلسطينية والأردن.

أصبحت هذه اللجنة لاحقاً نقطة خلافٍ لدى الفصائل اليسارية في منظّمة التحرير التي اتّهمت الأردن باستخدام الأموال العربية في الحفاظ على شبكات المحسوبية الخاصة بها وتوسيعها. وبالفعل، ذهبت 58% من ميزانية اللجنة إلى بنود الموازنة الأردنية التقليدية في الضفّة مثل التعليم والإسكان والبلديّات. [180] ومع ذلك، كانت المبالغ كبيرة، وتمّ إنفاق نحو 125.5 مليون دينار أردني بين عامي 1978 و1983. [181]

شكّلت مدفوعات التحويلات والمساعدات الخارجيّة ما قيمته 40% من الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية، [182] وهو ما قاد إلى ارتفاع ملحوظ في حصة الفرد من الناتج القومي ومعدّلات الاستهلاك. وكثيراً ما استخدم الصهاينة "أوجه التحسن" هذه في الدفاع عن السياسات "الإسرائيلية"، فيقدّم "معوز" تصريحاً نموذجياً في هذه الصدد، يقول فيه إنّه "نتيجة (لهذه) السياسات، أصبح (لدى) المزيد من الناس عمل.. وهناك ازدياد في السيولة النقدية ، والمزيد من السلع الاستهلاكية التي يتمّ شراؤها، ترافق مع إعادة توزيع للثروة لصالح العمّال والموظّفين العموميّين في الضفة الغربية". [182]

في تعليقه على النقاشات المحيطة بظروف الطبقة العاملة الإنجليزية في أوائل القرن التاسع عشر، يقول "إدوارد بالمر تومبسون" إنّ "الزيادة في نصيب الفرد وفق المؤشرات الكمية [الاستهلاك ومستوى المعيشة] قد تحدث في ذات الوقت الذي يحدث فيه اضطرابٌ نوعيّ كبير في أسلوب حياة الناس وعلاقاتهم التقليدية والعقوبات (التي يتعرضون لها). يستهلك الناس المزيد من السلع، فيصبحون أقلّ سعادةٍ أو أقل حريةٍ في آنٍ واحد". [183] كان هذا هو بالتأكيد حال الضفة الغربية في السنوات الخمسة عشرة الأولى للاحتلال الصهيوني.

تمكّن الوسطاء من التجار والمقاولين من الاستيلاء على جزءٍ من فائض القيمة الذي وجد طريقه إلى الخزائن "الإسرائيلية"، ولكنّ هذه الطبقات صدّرت الكثير من هذا الفائض "إلى البنوك العربية والأجنبية كائتماناتٍ استثمرتها هناك أو استهلكتها في استيراد سلع كمَالية. [184]

وفي نهاية المطاف، كانت السياسات "الإسرائيلية" تجاه الأراضي المحتلّة عام 1967 سبباً في تحويل الأرض وسكّانها إلى فضاءٍ معيشي أُعيقت تنميته، يتمّ من خلاله سحب أيّ فائض ينتجه إلى الاقتصاد "الإسرائيلي". تألّفت هذه الفوائض من تحويلات مالية ومساعدات عربية، فضلاً عن الأعمال الإنتاجية المتبقية التي تركّزت في قطاع الخدمات والزراعة وقطاع صناعيّ صغير ومتدهور، بالإضافة إلى استخراج فائض قيمة جيشٍ احتياطيّ من العمالة الرخيصة والذي أصبح يمثّل الأراضي المحتلّة عام 1967 بالنسبة إلى الأعمال والمشاريع "الإسرائيلية". ذهب هذا الفائض مباشرةً إلى خزينة دولة الاحتلال، إمّا على شكل رسومٍ أو ضرائب أو غرامات، أو إلى خزائن كبرى الشركات الخاصة أو تلك التي تملكها "الدولة" التي تستفيد من الأراضي والموارد الطبيعية والعمالة في الضفّة.

• **"الليكود" واتفاقيات "كامب ديفيد"**

كان توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" مع مصر من بين العوامل الرئيسية التي أدّت إلى تحوّل الاستراتيجية الاستعمارية الصهيونية إزاء أراضي الـ 67. وعلى الرغم من تناولها في مئات الكتب والمقالات، غير أنّ التعمّق بعلاقة الاتفاقية بمشروع روابط القرى بقي غائباً عنها.

عمليّاً، رسّخ فوز "الليكود" أهم مبادئ العقيدة الأيديولوجية للمشروع الصهيوني، ولاحقاً كسياسةٍ رسمية للدولة، وهو أنّ أراضي 67 هي جزءٌ لا يتجزأ من "الوطن اليهوديّ" [وغير قابلٍ لـ "السلخ" عنه]. من جهتها، اشترطت مصر مقابل دخولها في الاتفاقيّة على منح حكمٍ ذاتيّ للفلسطينيين، لكنّ قادة "الليكود" أكدوا مراراً على أنّ ذلك سينطبق على سكّان الأراضي المحتلّة، وليس على الأرض. [185]

لم تبدأ حكومة "الليكود" الأولى (حزيران 1977 إلى آب 1981) في تنفيذ مشروع إنشاء سلطة إدارة ذاتية مدنية فلسطينية على الفور، ولكنّها سمحت لمستشار الحاكم العسكري، "مناحيم ميلسون"، للمضيّ في مشروع تجريبيّ يتمّ فيه توسيع جمعيةٍ زراعية، يرأسها أحد أقارب مصطفى دودين، إلى رابطة قرى الخليل بقيادة دودين. شكّل ذلك مخرجاً للتوفيق بين حكمٍ ذاتيّ فلسطيني والحفاظ على "أرض إسرائيل الكاملة". وفي الخامس من آذار 1978، أصدرت الادارة العسكرية أمراً ينصّ على إنشاء روابط القرى، وبدأت رابطة قرى الخليل عملها كاختبارٍ تجريبيّ لسلطة إدارة ذاتية.

وفي حين حاز "الليكود" على عدد مقاعد أقلّ في انتخابات عام 1981، فقد انضمّت لائتلافه أحزابٌ أكثر حزماً في معارضة التسوية الإقليمية من الحزب عينه؛ كحزب "هتحيا" الذي دعا إلى ترحيل الفلسطينيين وضمّ الضفة والقطاع. هذه التوليفة من القوى السياسية الجديدة في الحكومة، مقترنةً بحقيقة إعادة انتخاب "الليكود" على عكس التوقعات التي وصفت انتصاره الأوّل بضربة حظٍ، اعتُبرت وفقاً لـ "بيغن": تفويضاً من "الشعب" للحفاظ على كامل "أرض إسرائيل". [186]

## 2. الأهداف الاستعمارية لليكود: "إسرائيل الكبرى" غير مجزّأة

من أجل "التزام" العدوّ الصهيوني بشكلٍ من أشكال الحكم الذاتي الفلسطيني، كان على "الليكود" تطوير مشروع يتناسب مع أهدافه إزاء الضفة والقطاع. تبرز هنا شخصية رئيسية جديدة، موازية لـ "آلون" لدى التجمّع العمالي الصهيوني، وهي "ماتيتياهو دروبلس"، والذي عمل بالتعاون مع الحكومة والجيش على تطوير مشروع جديد، [187] عُرف بـ "خطة المئة ألف"؛ في إشارةٍ إلى عدد المستوطنين الذين دعا "دروبلس" لغرسهم في الضفة خلال أقلّ من عشر سنوات. وعلى حدّ تعبير "دروبلس"، سعت الخطة إلى "إزالة أيّ ظلال شكٍّ حول عزمنا على البقاء في يهودا والسامرة"، و"الحدّ من خطر إقامة دولةٍ عربيةٍ أخرى في المنطقة". [188]

كانت خطّة "شارون" لعام 1981 مجرّد تعديلٍ سياسيّ وعسكري على خطة "دروبلس"، وهدفت بشكلٍ أساسيّ إلى تفتيت الأراضي التي يجب أن تخضع للحكم الذاتي الفلسطيني، مع ضمّ بقية الأراضي.[189] لذا، وبالإضافة إلى نهج تسريع مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات، هدف مشروع "شارون – دروبلس" إلى تطويق المناطق الفلسطينية المكتظة بالمستوطنات اليهودية (أو زرع المستوطنات في قلبها كبعض الحالات مثل الخليل). ومن بين أهم معايير تحديد أهمية الإجراءات التي يتحتّم اتباعها لتنفيذ المشروع، كان ما أسماه "الإقحام" (Interpolation)، والذي يشير إلى غرس المستوطنات بما يمنع "التوسّع العربي.. وتطوّر التجمّعات القروية الفلسطينية".[190]

وإضافةً إلى ما سبق، وبمعزل عن خطّة "آلون" لبناء مستوطناتٍ زراعيةٍ مكتفية ذاتياً على غرار "الكيبوتسات" و"الموشاف" الصهيونية المبكّرة، تصوّر مشروع "دروبلس – شارون" نوعين جديدين من المستعمَرات، أوّلها: التكتّلات الاستيطانية التي ينتقل العاملون بها عبر الخط الأخضر، وربطها ببعضها البعض وبالمدن الكبيرة، وبالتالي توسيع المناطق الحضرية الصهيونيّة. وسيؤدّي ذلك إلى تفتيت الضفة الغربية وتقسيمها إلى ثلاث مناطق جذب للمستوطنين، تكون المنطقة التي لديها أقصر حركة تنقّل بين "تل أبيب" والقدس" الأعلى طلباً بين المستوطنين.[191] أما النوع الثاني فهو المستوطنات والمجمّعات الصناعية، والتي سيتمّ تحفيز الشركات "الإسرائيلية" على الانتقال إليها. وبحلول عام 1983، تمّ إنشاء ستٍ من هذه المناطق الصناعية توظّف أقل من ألفي عامل يهوديّ، وتصوّرت الخطّة إنشاء سبع مناطق أخرى على مدى العقد التالي لتوظيف 80 ألف عاملٍ يهوديّ.[192]

وبمساعدة الحركات والمجموعات الاستيطانية العقائدية، من مثل "غوش إيمونيم"، كان تنفيذ جزئية مصادرة الأراضي واستيطانها عمليةً ناجحة؛ حيث كانت هناك 19 مستوطنة في ثلاثة تجمّعات رئيسية عند فوز "الليكود" في المرة الأولى. في عام 1982 ومع بدء تنفيذ مشروع روابط القرى، تضاعفت هذه المستوطنات أربعة أضعاف ليصل عددها إلى 76 مستوطنة،[193] وبلغ معدل النمو السنوي لمستوطني أراضي الضفة والقطاع هذه الفترة (1977-1982) 41.1%؛ أيّ ضعف معدل النمو  في أي فترةٍ أخرى بين أعوام 1967- 2000.

## 3. إستراتيجية الليكود الاستعمارية: قبضة حديدية وراء سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية

بحسب "شلومو غازيت"، لم يطبّق وزير الحرب في حكومة "الليكود،"عيزر وايزمان"، أيّ "تغييراتٍ أو ابتكاراتٍ حقيقية... وواصل السياسة التي صمّمها صهره "ديان" قبل عشر سنوات".[194] كان "وايزمان" شخصيةً رئيسيةً خلال المفاوضات مع مصر. ومع ذلك، شهدت سنوات 1976-1981 عودةً إلى منطق الفض. وفي تلك الأثناء، استغلّ الجنرال "رافائيل إيتان" فرصة مشاركة "وايزمان" في المفاوضات من أجل "تولّي السلطة الإدارية والأمنية الكاملة على الأراضي"، فتمّ  نقلها من وزارة الحرب إلى قيادة الجيش.[195]

تغيّر كلّ هذا في الخامس من آب 1981، مع تعيين "بيغن" لـ "آرييل شارون" وزيراً للحرب، والذي شرع بدراسة كافة تبعات العوامل والتحولات التي نوقشت في هذا الفصل وانعكاساتها. فبدأ بتدمير منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية في الأراضي المحتلّة، وعجّل مصادرة الأراضي والأنشطة الاستيطانية لضمان عدم التوصل إلى تسويةٍ  مستقبلية بشأن الأرض. كان الفصل الإداري المؤسساتي، عبر إنشاء سلطة حكمٍ ذاتي، هو الطريقة الوحيدة التي يُمكن من خلالها تحقيق هذه الأهداف وتعطيل  التهديد الديموغرافي الفلسطيني.

ولترجمة ذلك إلى واقع ملموس، اعتمد "شارون" على أحد رفاقه في الحرب، والذي جعلته سيرته الذاتية مثالياً لهذا المنصب؛ كان "ميلسون" متماشياً أيديولوجياً مع أهداف "الليكود"، وكانت لديه رؤيةٌ عمّا يجب أن تبدو عليه هذه الإدارة الذاتية، بالنظر إلى "خبرته بالشرق" من جهة، وكونه من وقف وراء تجربة رابطة قرى الخليل من جهةٍ ثانية. هذه العلاقة بين الاستشراق الصهيوني والاستراتيجية الاستعمارية هي ما سننتقل للحديث عنه.

## الفصل الثالث: الاستشراق الصهيوني وروابط القرى

لم تكُن مهنة "مناحيم ميلسون" كباحثٍ في الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية، ومستشاراً للحاكم العسكري في "الشؤون العربية" ثمّ رئيساً للإدارة المدنيّة الموسّعة، صدفةً اعتباطية. فمنذ بدايات المشروع الصهيوني، ربطت الجهات العسكرية والأمنية علاقات وثيقة بالأكاديميا، لعب خلالها خبراء المعارف الاستشراقية دوراً رئيسياً، خاصةً في المؤسّسة العسكريّة وأجهزة استخباراتها، فيما شكّلت الجامعات والمعاهد الصهيونية دعامةً أساسية لإدارة المشروع الاستعماري.

وبحسب "غيل أيال"، ساد التوتّر بعد تأسيس دولة الكيان بين الجيل الأول من معهد الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية وبين جيل طلبتها الجُدد، الذين كانوا توّاقين لتوظيف مهاراتهم العلمية وخدماتهم اللغوية والمنهجية لخدمة المشروع الصهيوني في غزو فلسطين. ووفقاً لـ "إيال"، عمل نصف طلبة الدكتوراه تقريباً كموظّفين في "الدولة" حديثة التأسيس بعد عام 1948؛ أيّ كعسكريّين، [196] بينما استكمل النصف الآخر دراساتهم وأصبحوا لاحقاً أساتذةً في الجامعة العبرية.

لعب أولئك ممّن لم يعودوا إلى المقاعد الدراسية دوراً مركزياً في إعادة تشكيل عمل أجهزة المخابرات والرقابة الصهيونية وهيكلتها باستثمار المنهج الفيلولوجي [196] الذي جرى تدريبهم عليه، وذلك بالاستناد إلى افتراضٍ مفاده أنّه من الممكن [معرفة العدوّ عبر القيام بـ] ما يفعله علماء الفيلولوجيا [التحليل اللغوي] ؛ أي بالاستناد إلى مقارنة النصوص وتتبّع معاني الكلمات يمكن معرفة طبيعة ونفسية متحدثيها [العرب]. [197]

يموضع هذا الفصل التوجّه الإداري الصهيوني نحو إنشاء "سلطةٍ محليّة"، كما تجسّدت في مشروع روابط القرى الذي أداره "ميلسون"، باعتباره ثمرة الإنتاج المعرفي الاستشراقي الصهيوني. نبدأه بخلفيةٍ موجزةٍ عن الاستشراق الصهيوني، يليها معاينةٌ للمعرفة التي أنتجها المستشرقون الصهاينة ممّن شغلوا منصب "مستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية"، ونختم بنظرةٍ للتصنيفات التي أوجدها المستشرقون الصهاينة لمعرفة الفلسطينيين والحديث بلسانهم، وكيف وضع هذا الفرز الاستشراقيّ حجر الأساس لمشروع روابط القرى، وساهم في فشله أيضاً.

### أ. "علاقةٌ أوثق ممّا ينبغي"

في تحليله الخطاب الاستشراقي وعلاقته بالسلطة منذ أواخر القرن التاسع عشر، يصف إدوارد سعيد "التحوّل الكبير في مسار الاستشراق، ومسار المعرفة بالشرق والتعامل معه، من مرحلة الدراسة الأكاديمية إلى مرحلة الاستعانة به كأداةٍ في الواقع العمليّ" من أجل جسر الفجوة بين الاستشراق الكامن والاستشراق الفاعل. [198] ويُمكننا ملاحظة هذا التحوّل، من باحثين إلى عملاء إمبرياليّين، في نماذج من مثل "جيروترد بل" و"توماس إدوارد لورنس" و"سانت جون فيلبي"، الذين كانوا "خبراء مستشرقين، أُرسلوا إلى الشرق باعتبارهم عملاء للإمبراطورية...وواضعي السياسات البديلة"، رغم كونهم من خارج

دائرة الأكاديميا كمستشرقين. إذ لم يكُن "الدور الذي اضطلعوا به يعني الاستهانة بالاستشراق الأكاديمي أو تقويضه، بل إكسابه المزيد من الفعاليّة".[199]

وكما يجادل سعيد، لا يؤدّي هذا التحوّل إلى تلاشي دور المستشرق الأكاديمي، إنّما يعرّفنا بالباحث المستشرق النموذجيّ في القرن الأمريكي، من مثل "هاملتون جيب" وبرنارد لويس". لم تربطهم علاقة تنفيذية بالسلطة والإمبراطورية، ولم تقتصر هذه العلاقة على الجانب الأكاديمي أيضاً. إذ تقدّم هذه المعرفة؛ أي تسخيرهم ثمار أبحاثهم وسعة اطّلاعهم لصالح متّخذي القرار، أساساً لرسم السياسات، بينما يضعهم تطبيقها في مكانة "المستشار"، وهو ما يصفه سعيد بالإشارة إلى "جيب": "علاقةٌ أوثق مما ينبغي بين الباحث والدولة".[200]

يموضع الباحث الصهيوني "غيل أيال" المستشرقين الصهاينة على نحوٍ مماثل. وفي مقالةٍ شكّلت أساس فصلين رئيسين في كتابه "نزع السحر عن الشرق"، يصف "أيال" البنية "المثالية" في الأوساط الأكاديمية والأطر الرسمية التي يتوجّب على المستشرقين الصهاينة الانسجام معها، والتي تجمع بين السخاء في تقديم معارفهم وبين الانغلاق عليها؛ الأول سيجعل هذه المعرفة مستهلكة، والثاني سيعزل منتجيها عن السلطة. وبهذا، يصبح هؤلاء الباحثون جزءاً من "شبكةٍ فاعلة"، التي وبمجرد أن يتمّ تشكيلها وتحصينها يُمكنها العودة إلى الأكاديميا، مع الحفاظ على ارتباطها بدوائر صنع السياسات في بيئةٍ أكاديمية فيلولوجية – عسكرية واستخباراتية.[201] وبحسب "إيال"، ليس المستشرق الصهيوني هنا مسؤولاً ولا باحثاً، بل مستشاراً يمكنه تقييم الأحداث والتعليق عليها.[202]

في الواقع، وبالنظر إلى انغماسهم العميق في الجامعة العبرية، كان "دافيد فارحي" و"موشيه معوز" و"مناحيم ميلسون" مستشارين بالفعل، ولكن ليس بالمعنى الذي وظّفه سعيد أو "إيال". ففي الفترة ما بين أواخر السبعينيّات وأوائل الثمانينيات، حمل كلٌ منهم لقب "مستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية". ولم تُكن مساهمتهم مقتصرةً على التعليق أو التقييم، إنّما كانت مساهمةً مباشرةً في مراقبة و"تأديب" وقمع الفلسطينيين.

بالتالي، يُمكننا القول إنّ "علاقتهم الوثيقة" هذه قد جمعت بين "لورنس" و"إدوارد لين" و"آرثر بلفور" و"اللورد بيل" في آنٍ واحد. فأكملوا (أو استعدّوا لإكمال) دراساتهم العليا أثناء خدمتهم العسكرية، وحازوا جميعهم على رتبة كولونيل، وهي رابع أعلى رتبةٍ في الجيش الصهيوني. موقع "الأستاذ-الكولونيل" في هذه العلاقة بين الاستشراق والاستعمار هو ما مكّنهم من أن يكونوا فاعلين أساسيّين في صياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات الاستعمارية الصهيونية في الأراضي المحتلّة.

### ب. "ميلسون" والأساتذة – الكولونيلات

في أعقاب حرب 1967، أصبح "موشيه ديان" وزيراً للحرب. وإضافةً إلى كونه خريج معهد الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية، اعتقد بأنّ مفتاح الوجود الصهيوني في المناطق الفلسطينية المحتلّة حديثاً يكمن في "فهم الروح العربية".[203] باشر "ديان" فور تولّيه المنصب في إقناع الجامعة العبرية بـ"استعارة" الأستاذين "دافيد فرحي" و"آمنون كوهين"، اللذين سبق وخدما في الاستخبارات العسكرية، وذلك بغية توظيفهما تحت مسمّى "مستشار الحاكم العسكري للشؤون العربية". وبحلول خريف عام 1981، تناوب كلٌّ من "فرحي" و"كوهين"، بالإضافة إلى "ميلسون" و"معوز"، على هذا المنصب.

اعتُبر "ميلسون" استثنائياً من عدّة نواحٍ. فقد حصل على شهادته الجامعية الأولى من معهد الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة العبرية في عام 1955، وأدّى خدمته العسكرية كمظليّ خلال العدوان الثلاثي

على مصر في عام 1956 تحت قيادة ''شارون'' في لواء المظلّيين. [204] حصل ''ميلسون'' لاحقاً على شهادة الدكتوراه من جامعة ''هارفرد'' تحت إشراف عميد المستشرقين ''هاملتون جيب''. [205]

وبينما أولى ''كوهين'' و''معوز'' اهتمامهما الاستشراقي في دراسة الدولة العثمانية، وانشدّ ''فرحي'' إلى اهتماماتٍ أكثر معاصرة، كان ''ميلسون'' الكلاسيكي الوحيد في تلك المجموعة.

وأثناء اشغاله منصب مستشار الحاكم العسكري، كُلّف ''ميلسون'' بمرافقة السادات خلال زيارة الأخير إلى القدس في عام 1978، [206] ثمّ عاد إلى عمله الأكاديمي بعدها وتولّى منصب رئيس معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية في الجامعة العبرية، وذلك إلى أن أصبح ''شارون'' وزيراً للحرب. فقد عمل الأخير، الذي درس هو أيضاً الدراسات الشرقية في الجامعة العبرية، [207] على إعادة ''ميلسون'' للإدارة الاستعمارية من أجل تحويل فكرة سلطة الإدارة الذاتية الفلسطينية إلى واقع. وبعد فشل المشروع ومغادرته الإدارة المدنية، انتظر الكثيرون في الوسط الأكاديمي عودة ''ميلسون'' إلى برج الأكاديميا العاجي.

وقبل تنصيبه ''مختار المخاتير''، نشر ''ميلسون'' قدراً كبيراً من أعماله باللغة الإنجليزية خلال العشرين عاماً التي حمل فيها لقب الدكتوراه، ثمّ عاد في عام 1962 إلى جامعته الأمّ لمتابعة اهتمامه المتزايد بالروائي المصري نجيب محفوظ، والذي سيشكل أساساً للعديد من كتاباته ومحاضراته. [208] وفي أوائل السبعينيّات، بدأ تركيز ''ميلسون'' بالتوجّه نحو القضايا الاجتماعية والسياسية المعاصرة، ونظّم حلقاتٍ دراسية في معهد ''فان لير'' في القدس بين عامي 1970-1971، إلى جانب تحريره مجلداً عن المجتمع والبنية السياسية في الوطن العربي. [209] كما قدّم شرحه وتعليقه على المثقفين العرب المناهضين للاستعمار بالاستناد إلى فهمه ومعرفته بعلماء الإسلام، [210] تزامناً مع سعيه لنشر عمله حول الفقيه الصوفيّ أبو النجيب السهروردي في الدكتوراة. [211] وقد أنتج وقدّم في هذا الصدد ترجمةً مختصرة لأعمال السهروردي في عام 1975، ثمّ أعقبتها نسخةٌ نقديةٌ ''حقّقها'' باللغة العربية وصدرت أثناء خدمته العسكرية في الضفة.

ارتبطت أعمال ''ميلسون'' البحثية، وكذلك ''كوهين'' و''معوز''، ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الاستعمارية تجاه المناطق المحتلة في الضفة وغزة خلال السبعينيّات وأوائل الثمانينيّات. وحسب اعتقاد ''إيال''، يُعزى اختيار وزراء الحرب هؤلاء المستشرقين إلى ''سوق الأفكار'' الذي يحدِّد فيه العرض والطلب الدورَ الذي سيلعبونه. [212] ولكن، في الأمر أكثر من ذلك؛ فقد انطوى احتلال عام 1967 على تحوّلٍ في نهج الإدارة الاستعمارية.

بعدما كان مستشارو المؤسسة العسكريّة الصهيونية ''خبراء في العامية العربية ومطّلعين بشكلٍ أساسيّ على الأرياف''، [213] يصف ''ديان'' الوضع في أعقاب حرب 1967 بالقول: ''نتعامل (الآن) مع نوع مختلفٍ من الفلسطينيين.. نخبة سياسية متعلّمة، ونحتاج إلى ''إسرائيليين'' يُمكنهم الحديث بلغتهم''، [214] ليجد ضالته في ''فرحي'' و''كوهين''.

لم يكتفِ هؤلاء المستشرقين بتسويق أفكارهم عبر تقديم تحليلاتهم ونشر معارفهم، إنما ارتبطوا بشكلٍ وثيق بالمؤسسة الاستعمارية من خلال خدمة وتطوير الإدارة الاستعمارية. طلب ''ديان'' ''فرحي'' و''كوهين'' بالتحديد، واختار ''وايزمان'' ''معوز''، بينما امتّدت علاقة ''شارون'' بـ ''ميلسون'' لأكثر من عقدين. جمعهم تقارب الأيديولوجيا، وتطوّرت روابط الثقة، ولربما الصداقة، بينهم وامتدّت لسنواتٍ في خدمة المشروع الصهيوني.

تطلّبت الخطّة التي اقترحها ''شارون''، والتي أتينا على نقاشها في الفصل السابق، الانفصال عن سياسات ''ديان'' وتصعيد قمع الفلسطينيين في الضفة والقطاع، فضلاً عن تكثيف الخطاب الذي من شأنه تبرير

كافة الإجراءات التي يتمّ اتخاذها ضد منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الصدد، لم تكُن كتابات "ميلسون" مناسبةً بالمصادفة، بل كان طرفاً في العملية التي شكّل من خلالها "شارون" منظوره حول "المشكلة الفلسطينية" والحل الأمثل لمعالجتها.

وفي مقالٍ نُشر له في "الكومنتري" (Commentary)، يجادل "ميلسون" بأنّه ما لم يكُن قرّاء الصحيفة (الأمريكيون الصهاينة المتعلمّون وصنّاع القرار المعنيّون بدعم هذه الدائرة الانتخابية) راغبين بالوصول إلى "طريقٍ مسدود وزعزعة استقرارٍ وتغلغلٍ سوفييتي"، وإذا ما اهتموا فعلاً بتعزيز "التحالف الاستراتيجي المؤيّد لأميركا في الشرق الأوسط"، فعليهم ضمان حصول "إسرائيل" على ما تحتاجه؛ وهو مطلق الحرية في التصرّف.[215] أضفى "ميلسون" الشرعيّة العلميّة على كافة مطالب "شارون"، ولم يأتِ ذلك بدافع تسويق الذات، بل لأنّه كان شديد الالتزام بهذه الأفكار، وهو ما يتضّح في عمله الأكاديميّ.

ليست أبحاث هؤلاء "المستشارين" إلا نموذجاً للاستشراق الذي قدّمه سعيد. يتسيّد "جيب" و"فون جرونباوم" و"لويس" قوائم مراجعهم، وتكثر في أبحاثهم المقولات والصور التمثيلية الاستشراقيّة – من على شاكلة وضوح الاختلاف فيما بينهم كمستشرقين وبين العرب بوصفهم موضوعاً شرقياً؛ أو اتّباع المنهج النصّي في "قراءة" المجتمعات بهدف إخضاعها؛ أو المواقف التاريخية التي قادت إلى أوصاف التخلّف والتأخر والتقدّم – جميعها أتاحت لهم تمثيل من "يعجز عن تمثيل ذاته". [216]

كما شكّل "الموقع الاستراتيجيّ" الذي تمتّعوا به (في الغرب بكلّ تأكيد) إحدى الركائز الأساسية للخطاب الاستشراقي، وانبثقت عنه معظم الأفكار الأخرى. مثلاً، كتابات "ميلسون" عن نجيب محفوظ هي كتابات غربيٍ لزملائه الغربيّين، يعرّفهم فيها على شيءٍ "مصريّ قح" وجده أثناء رحلات "السفاري" النصيّة. [217]نلمس مثالاً آخر في معرض حديث "كوهين" عن الأهمية التي ينبع منها عمله الأكاديمي، فيقول:

"في تلك البلدان التي بلغت مرحلة النضج السياسي في وقتٍ مبكرٍ نسبياً... أُجريت بعض الأبحاث حول الأحزاب السياسية الرئيسية، ولكنّها ضئيلة ولا يزال جهلنا بها كبيراً. وبالنسبة إلى الدول العربية التي وصلها النضج السياسي في وقتٍ متأخرٍ بعض الشيء، فيكاد أن يكون جهلنا كاملاً".

لا يُمكن إثارة أدنى شكٍ لمَن يعود ضمير الـ "نا" هنا، ولا غموضٍ حول التوقيت الذي حُدّد وفقه "المبكّر" و"المتأخر". [218]

نجد مقولةً استشراقيةً أخرى مشتركةً في أعمالهم وهي النفور العربي من روح المنهج العلمي. على سبيل المثال، يصف "ميلسون" نجيب محفوظ بأنّه "يقدّر العلم، إلى الحدّ الذي يُمكن فيه تطبيقه للأغراض الإنسانية"، [217] وهو ما يتعارض بشكلٍ كبيرٍ مع غيره من العرب.

أمّا "ميلسون"، فيستشهد بـ "جرونباوم" بأنّه "لا يُمكن غرس عقلية البحث الغربي في أفكار ومشاعر الشباب القومي النزق في الشرق الأدنى إلا تدريجيّاً"، [219] ويردّد مقولة "رينان" عن "كراهية العرب للعلم"، [220] فيقول: لا يسعنا إلا الشعور بأنّ (المثقفين العرب) يفكّرون في العلم كما يفكّرون في سلعةٍ ما، بدلاً من اعتباره استبطاناً لمواقف وقيم جديدة". [221]

وبالنسبة لسعيد، إنّ إحدى المهام الرئيسية للاستشراق هي إضفاء الشرعية على الاستعمار، والذي يتمّ في كثيرٍ من الأحيان عبر التسويغات العقلية المرتبطة بـ "عبء الرجل الأبيض". وبتوسيع ذلك ليشمل

الاستعمار الصهيوني، فقد ساهم ‘‘الكولونيلات’’ في مهمةٍ التزم بها الاستشراق الصهيوني ككل، وبالتالي لم يكونوا خارج السرب؛ تمتدّ توصيفات الاستعمار الصهيوني الحميدة في أعمالهم البحثية إلى ما هو أبعد بكثيرٍ من الصداقة وادّعاءت حسن النية. فعندما يكون موضوعها الفلسطيني المحتلّ، تعزّز كتاباتهم وصف ‘‘كيمرلينج’’ للرواية التاريخية الصهيونية السائدة، والتي تنظر إلى ‘‘رفض السكان المحليين القاطع للاستعمار الصهيوني على أنّه العجز عن فهم فوائده لكلّ من العرب واليهود’’. [222] وبالطبع، فإنّ ما يصبغ على الاستعمار هذه الصفة الخيريّة هي الحداثة الصهيونية وما تجلبه معها من خيرٍ يعمّ الجميع.

تتراوح الأدوات المستخدمة في هذه البحوث ما بين التعبيرات الملطّفة والتلاعب بالألفاظ إلى الكذب الصريح. يخبرنا ‘‘كوهين’’، مثلاً، أنّه وأثناء دراسته للفلسطينيين المنخرطين في الأحزاب السياسية، وجد أنّه كان ‘‘من الصعب الوصول اليهم، أو كانوا يحجمون عن الحديث عند العثور عليهم... (لذا) قرّر عدم محاولة إجراء دراسةٍ ميدانيّةٍ شاملة، مشكّكاً بجدواها في ظلّ الجو السياسي السائد في المنطقة’’. [223] وإذا نحينا جانباً الدلالات المتعلّقة بالطبيعة الاستجوابية والاستخباراتية في الشق الأول من هذه المقولة، فإنّ تعبير ‘‘الجو السائد’’ يجسّد جميع أوجه الاحتلال التي كان لـ ‘‘كوهين’’ دورٌ فيها.

وبوسعنا أن نورد تعليقاً مماثلاً حول مقدّمة ‘‘ميلسون’’ للفصل المتعلّق بالحركة الوطنية الفلسطينية في المجلّد الذي نقّحه حول المجتمع العربي: ‘‘من بين الست دول التي تمّت دراستها (في هذا المجلد)، هناك خمس دولٍ ذات سيادة ... (بينما) لم تُقِم الحركة الوطنية العربية الفلسطينية دولتها الخاصة’’. [224] في الواقع، يغيب عن هذه السطور أنّ ‘‘ميلسون’’ كان يخدم في حينها كضابط احتياطٍ في الجيش الذي كان يمنع قيام هذه الدولة، بل وكان ملتزماً أيدولوجياً بمنعها من التحقّق. لذلك، يبدو لنا هذا التصريح ‘‘حميداً/غير مؤذ’’.

وبتأسيس تحليله على مفاهيم مستمدةٍ من أقطاب نظرية التحديث (Modernization Theory)، من مثل ‘‘دانيال ليرنر و’’جابرييل ألموند’’ و’’سيدني فيربا’’، يشرح ‘‘معوز’’ الكيفية التي ساهم من خلالها ‘‘الحكم الإنساني المعتدل في ‘‘إسرائيل’’، مقترناً بسياساتها الاقتصادية والاجتماعية التقدّمية’’، في نشوء ‘‘الإنسان الحديث الفاعل’’؛ الذي ساهم في تحويل الثقافة السياسية في المناطق من ثقافة تقوم على الإخضاع إلى ثقافة سياسية تقوم على المشاركة’’. [225] يعرض ‘‘ميلسون’’ بعض تفصيلات هذا ‘‘الإحسان الصهيوني’’: ‘‘في مجال الزراعة، قدّم المرشدون الزراعيون (الصهاينة) التكنولوجيا الحديثة، وازداد متوسط العائد ثلاثة أو أربعة أضعاف للفدّان الواحد.. وفي علاقات العمل، أصدرت (الحكومة العسكرية الصهيونية) مرسوماً يُلزم المشغّلين بتأمين موظّفيهم من الحوادث أثناء العمل، بما يشمل الطريق’’. [226]

سعى ‘‘ميلسون’’ بمشاركته هذه المعلومات إلى تعزيز الجدل الدائر حول سياسات عدم التدخل التي طوّرها ‘‘ديان’’ وإشكالية تركيزها على مسائل أخرى خلافاً لـ ‘‘الثقافة السياسية’’. [227] فيما يتلخّص دافع ‘‘معوز’’ في إقناعنا بجحود الفلسطينيّين، الذين ‘‘يميلون للتغاضي عن التحسينات الاجتماعية والاقتصادية، أو تقليلها، أو التشكيك فيها (مع استفادتهم في الوقت عينه) من المعايير الديمقراطية لـ ‘‘إسرائيل’’... من أجل.. تصعيد النضال السياسي ضدّ الاحتلال’’.

وبذلك، تنقلب حقيقة تدمير السياسات الصهيونية لاقتصاد الأراضي المحتلّة عام 1967، خاصةً قطاعها الزراعي. لهذا، لا تأتي مقابلة ‘‘ميلسون’’ مع صحيفة ‘‘بوسطن غلوب’’ مفاجئة، والتي يقول فيها: ‘‘في الحقيقة، لم يُهدم أي منزلٍ فلسطيني في الضفة الغربية، ويرجع ذلك جزئياً لتأثيري’’. غير أنّه في الواقع، هُدمت أربعة بيوت في بيت ساحور وبيتٌ آخر في بيت لحم في 16 تشرين الثاني 1981، أيّ بعد أسبوعين من تسلّمه المنصب. [228]

وبصرف النظر عن الحيلة المستخدمة، فالأثر واحد: تمويه الحقائق القمعية للاحتلال وتبرئة النظام الاستعماري، و"الكولونيلات" العاملين في خدمته، وهو الأمر الذي يؤدّي غرضاً مزدوجاً: الأول، المساهمة في "البروباغاندا الإسرائيلية"، وبذلك جعل هذه الدراسات جزءاً من الدبلوماسية الدولية لـ "إسرائيل" في الأوساط الأكاديمية العالمية، والذي يعدّ منذ العشرينيّات أحد مهام الباحث الأكاديمي الصهيوني، وضمن وصفه الوظيفي حرفيّاً، تحت مسمّى "الهسبارا".[229] بينما ينبع الهدف الثاني من الأول؛ فما دام سجلّ "إسرائيل" نظيفاً وصورتها "خيّرة"، سيكون الحفاظ على عضوية الضبّاط المستشرقين في "النادي الأكاديمي الدولي" ممكناً.

إنّ ما يجعل استشراق "الكولونيلات" فريداً هو علاقته الوثيقة "أكثر ممّا ينبغي" بالمشروع الصهيوني. فبينما يفرض الاستشراق مجموعةً من العلاقات الواضحة بين السلطة ومؤسساتها، لا يزال الاستشراق الأكاديمي مرتبطاً ظاهرياً بقواعد البرج العاجي؛ بمعنى أنّه لا يُمكن للاقتراب الشديد الوصول لمسألة الهوية، وأنّ المسافة والانفصال ضروريان للعمل "الجاد والمهني"، كما جادل "إريك هوبزباوم": "أنّ المؤرّخين ملتزمون مهنياً بعدم الخطأ، أو على الأقل ببذل الجهد لكي لا يقعوا في الخطأ. ولكي تكون إيرلندياً فخوراً ومرتبطاً بأيرلندا، لا يتوافق بطبيعته مع الدراسة الجدية للتاريخ الأيرلندي. وأن تكون "فينيان" أو "أورانجمان"، فأستطيع أن أقدّر أنه غير متوافق بأكثر من توافق الصهيوني مع كتابة تاريخ اليهود؛ ما لم يترك المؤرّخ قناعاته المسبقة وراءه عند دخوله المكتبة أو عند الدراسة".[230]

وسوف يكون من الصعب أن نتخيل مثالاً لـ "سياسيّ قوميّ ملتزم" أكثر من ضابطٍ عسكريّ اتّخذ قراراً بترك وظيفته الأكاديمية للخدمة في القوات مسلّحة. كما تجدر ملاحظة بذل "الكولونيلات" قصارى جهودهم للتأكيد على تنحية قناعاتهم جانباً [الموضوعية] قبل الخوض في أبحاثهم، في محاولةٍ منهم لإثبات بعض الليبرالية وإقناعنا باتّخاذهم المسافة اللازمة، مع التأكيد المشدّد على احترافهم وجديّتهم.

تبدو هذه الليبرالية كرغبةٍ خالصة في "السلام". فقد استهلّ "معوز" منصبه متمنياً أن "يساهم عمله.. في التعايش السلميّ بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين"، بينما وظّف "كوهين" العبارة ذاتها في تقديم عمله حول الأحزاب السياسية في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني، آملاً أن "يقدّم الكتاب بعض المساهمات.. في الوصول الى تفاهم متبادل بين سكّان هذه الأرض المضطربة".[231]

يفتتح "ميلسون" مقاله آنف الذكر بفقرةٍ تعريفية بذاته على أنّه ملتزمٌ مبدئياً بمعارضة أيّ شيءٍ "من شأنه كبح علاقات السلام الوليدة".[232] في هذا المقال الذي يحمل عنوان "كيف تصنع السلام مع الفلسطينيين"، يحاول "ميلسون" تحوير النظر بينما يقوم جنوده، وقوّات "شارون"، في تهشيم رؤوس الفلسطينيين بـ "قبضة حديدية"، وتحويل جزءٍ كبيرٍ من لبنان إلى مقابر وأنقاض.

تُخفي هذه الليبرالية علاقات القوة الاستعمارية بفعاليّة. يقدّم لنا "كوهين" مثالاً آخر يبيّن هذه المسألة بشكلٍ أوضح، إذ يتقدّم بتوجيه الشكر "أخيراً وليس آخراً.. لجميع سكّان الضفة الغربية والقدس الشرقية الذين منحوني الكثير من وقتهم الثمين وساعدوني كثيراً في سدّ الفجوات في معرفتي".[233]

يروي أحد هؤلاء "السكّان"، وهو رئيس جامعة بيرزيت غابي برامكي، قصةً واحدةً تسلّط الضوء على الصداقة التي جمعت "كوهين" بالفلسطينيين. في إحدى التظاهرات الطلابية، طارد جنود الاحتلال الطلبة واقتحموا سكنهم الطلابي، بينما بدأت الهراوات تمطر على رؤوس الطلبة الذين عُثر عليهم فيها. كان الصحفي الأمريكي "جيمس وول" من بين الذين شهدوا الحادثة، ورافق برامكي للحديث مع الضابط المسؤول من أجل ترتيب مرور سيارات الإسعاف ونقل المصابين إلى المستشفى، لكنّها لم تصل، ونقل الأساتذة الطلبة المصابين بالسيارات.

"وما أن غادر الصحفي الحرم الجامعي، حتى وصل إليه القائد العسكري "أمنون كوهين"، برفقة ضابط الاتصال. كان يتكلّم العربية بطلاقة. أخذتُهما في جولة، وأظهرت لهما الضّرر الذي تسبّب فيه الجنود. بدا الانزعاج واضحاً على وجه القائد، لا بشأن ما جرى، إنّما لأنّ صحفياً أمريكياً قد شهده. وفي وقتٍ لاحق، جاء "كوهين" لزيارتي في مكتبي. ومن الواضح أنّه انتهز الفرصة لعرض مهاراته اللغوية، فبدأ يسخر من حقيقة أنّني دعوتُ الجيش للتحقيق في "آثار العدوان". لم أجدها نكتة مضحكة. فأشرتُ بيدي إلى الهراوة الملطّخة بالدماء التي خلّفها جنوده وراءهم، وأخبرته بأنّني سأحتفظ بسلاح الجريمة". [234]

أمّا بالنسبة للمسافة المطلوبة ما بين الأكاديمي ومبحوثيه، فيظهر كما لو أنّها تشير إلى التعهّد بعدم السماح للجنديّ في داخلهم بالتأثير على الباحث فيهم. على سبيل المثال، يخبرنا "ميلسون" في معرض حديثه عن تاريخ معهد الدراسات الشرقيّة في الجامعة العبرية بأنّ إحدى "السمّات الرئيسية لنموذج المعارف وحيثيات البحث والتدريس التي تتمثّلها هذه الأقسام في الجامعة العبرية هي الفصل التام ما بين المعرفة والتحيّز السياسي الشخصي". [235] وبالمثل، ينوّه "معوز" بالقول:

"أودّ الإشارة إلى أنّه أثناء دراستي لهذا الموضوع وإعدادي الكتاب، استندتُ إلى خبرتي الشخصية ما بين عامي 1979-1980، كمستشارٍ للشؤون العربية لكلٍّ من وزير "الدفاع الإسرائيلي" "عيزر وايزمان" ومنسّق أعمال الجيش في "المناطق" الجنرال "داني مات". وأعتقد بأنّ مشاركتي في صنع السياسة "الإسرائيلية" في الضفة الغربية لم تؤثّر على موضوعيّتي العلمية في تعاملي البحثي مع هذه المسألة الحساسة والمثيرة للجدل... فمن دون المساس باختصاصي العلميّ، تابعتُ دراسة قيادة الضفة الغربية بتعاطف، وقد مكّنني ذلك من إدراك الطابع المعقّد للمشاكل التي تواجهها". [236]

أراد "الكولونيلات" الانسجام مع "القالب المثالي" للباحث النزيه والبعيد عن موضوعه، واضُطروا لبذل ما في وسعهم لإثبات وجودهم في "موقع استراتيجيٍ" كهذا، خاصةً بالنظر إلى موقعهم الفعليّ في التسلسل الهرمي الاستعماري. [237]
وإلى حدٍّ كبير، يغيب وجود "الكولونيلات" ودورهم في ميدان القتال عن كتاباتهم "المستقلّة" هذه، غير أنّه حين يظهر، يكون بمثابة إفادةٍ استراتيجيّةٍ تعزّز من مؤهلاتهم الاستشراقيّة. وعلى هذا النحو، تنعكس العملية التي يصفها "غيل إيال"، والتي يشقّ فيها المنهج الفيلولوجي طريقه إلى المجتمع الاستخباراتي الصهيوني ليعود إلى الأكاديميا مجدّداً، وذلك من خلال طريقتين:

تتلخّص الأولى في مناورةٍ كلاسيكيةٍ بتحويل الدفاع إلى هجوم. مثلاً، يقول "معوز" في مقدّمته آنفة الذكر: "أثق بأنّ هذا المنصب قد مكّنني فعلياً من اكتساب فهمٍ أعمق لمسألة الضفة الغربية، ومن وجهة نظر مجتمعها الفلسطيني". [238] وهكذا، يُنظر إلى وجود المستشرق في ميدان القتال على أنّه "موقعٌ ممتاز" يُمكن من خلاله معاينة "السكّان الأصليين" عن كثب.

وثانياً، أتاح لهم موقعهم في الدوائر الاستخباراتية الوصول إلى وثائق حسّاسة، لم يحلم بها المؤرّخون الكبار. على سبيل المثال، وفي ورقةٍ سياساتيّةٍ أعدّها عام 1984 حول "الأردن والضفة الغربية"، يستشهد "ميلسون" بوثائق حصل عليها "أثناء العمل"، أيّ خلال خدمته كمستشارٍ للحاكم العسكري؛ [239] ويقوم الكتاب الذي أعدّه "كوهين" حول الأحزاب السياسية في الضفة الغربية، بالكامل، على وثائق الاستخبارات الأردنية التي استولى عليها الصهاينة في حرب النكسة.

في الواقع، ومنذ حرب النكبة عام 1948، دعّم الكثير من المستشرقين الصهاينة سجلّاتهم الأكاديمية ببحوث في الأرشيفات المنهوبة. وحالها حال الأرض الفلسطينية، يُغض النظر عن هذه الطبيعة اللصوصية للإنتاج المعرفي ويتمّ تطبيع استخدامها بالكامل.

## ج. التصنيفات الاستعمارية في صميم روابط القرى

استندت بحوث "الكولونيلات" على المعرفة الاستشراقية الصهيونية حول المجتمع الفلسطيني، وساهمت في رفدها على حدٍّ سواء. وممّا يميّز الإنتاج المعرفي الاستعماري، في فلسطين كما في أيّ مكانٍ آخر، هو خلق وصقل "البُنى الاستعمارية، والجهود الرامية إلى تحويل العلاقات الاجتماعية والسياسية المتداخلة والمربكة للتصنيف إلى ثابتة ومحدّدة، وبالتالي جعلها أكثر جدوى للفهم والسيطرة الاستعماريّين. [240]

يحدّد هذا القسم "البُنى الاستعمارية" الرئيسية الكامنة في صميم فكرة روابط القرى، محاولاً إظهار كيفية استخدام هذه التصنيفات لتمثيل الفلسطينيين، والتي يجادل الباحث أنّها قادت "الكولونيلات" للاعتقاد بحقائق لم تكُن موجودةً خارج حدود أبحاثهم، محاججاً أنّ ذلك قوّض مشروع روابط القرى جزئياً، حتّى قبل دخوله حيّز التنفيذ.

في مقالةٍ نشرها في عام 1972 عن قصّة "وليد العناء" لنجيب محفوظ، يقدّم "ميلسون" في أولى كتاباته خطوطاً عريضةً لهذه البُنى، اتّخذت شكل تحليلٍ للعلاقات ما بين شخصيّات القصّة القصيرة، متعاملاً معها على أنّها كنايةٌ تقود إلى فهم المجتمع المصريّ بناءً على "معرفة محفوظ الحميمة بمجتمعه"، و"حقيقة أنّ الكثير من المصريّين يروَن في قصص محفوظ تعبيراً عن مشاعرهم وأفكارهم ... وهو ما يُكسبها نوعاً من "الصحة التوافقية". [241] ولا توجد أسبابٌ للاعتقاد بأنّ "ميلسون" لم يوسّع تحليله للمجتمع المصريّ، المستمدّ من أعمال محفوظ، إلى المجتمع الفلسطيني.

وبحسب "ميلسون"، يمثل الزوج المستبدّ في القصّة (شخصية الأب) "النخبة الحاكمة"، بينما "يتّسم موقف محفوظ في التعامل مع شخصية الأب بالتناقض الشديد .. فلا الأم ولا الأبناء (الجماهير) يتمرّدون ضدّه، ويحافظون على احترامهم له في كل الأوقات". [242] لا يتأثر الحب بين الأب/الزوج وبقية الشخصيات، ولا يستطيع الادّعاء بأنّه يمثلهم، لأنّ سلطته تقوم على القوة القمعيّة. أما الشخصيات الرئيسية الثانية، فهي الزوجة الحامل التي تمثّل الشعب، وتتّصف بقبولها بقضاء (الله) وخضوعها السلبيّ"، وهو ما يفسّره "ميلسون" بأنّ "المجتمع المصري في الماضي كان يتّصف بهذا النوع من التديّن الساكن، ولا يزال منتشراً في العديد من شرائح الشعب المصري". [243]

يضيف "ميلسون" على تحليله للقصة بالقول إنّه "لا يوجد أيّ تلميح في إطارها لأيّ قوة اجتماعية سياسية يمكنها أن تشكّل بديلاً أو معارضةً للنظام القائم". [244] "يمثّل الرجل العجوز (الذي يجسّد المحافظين) رؤية عالمية مختلفة عن تلك التي تنتهجها القيادة الحاليّة، لكنّه لا يمثل معارضة سياسية"؛ [245] بينما "تقدّم والدة الزوجة شكوى ضدّ الزوج، تدّعي فيها أنّه جعل حياة ابنتها بائسةً بفعل تقلّباته المزاجية". [246] اعتقد "ميلسون" أنّه من أجل أن يكتب محفوظ نهايةً سعيدةً للقصة كان عليه أن يخدع نفسه، وذلك "لتشجيع قرّاءه وربما نفسه أيضاً". [247]

تظهر التنميطات بشكلٍ واضح: شخصية الأب الرجعيّ الذي يحكم بالقوة المطلقة؛ والجماهير الهادئة المضطهدة التي لا يقودها أحد من تحت نير الطاغية وقمعه؛ والقيادة التقليدية العاجزة؛ والأمّ المعتدلة العقلانيّة، والتي ترتبط بيولوجياً بالجماهير ولكّنها ليست في وضعٍ اجتماعيّ يمكّنها من تحدّي الطاغية.

تعكس أوصاف الشخصيّتين الرئيسيّتين الخطابات التي بناها "الكولونيلات" حول منظمة التحرير الفلسطينية والأغلبية القرويّة في كتاباتهم تماماً، ومع ذلك فقد عجزوا عن تضمين الطبيعة الديناميكيّة لأيّ منهم، ولا الجوانب الإنسانية للفلسطينيين، سواءً في المنفى أو تحت الاحتلال، وإرادتهم للمقاومة.

## 1. التطرف والاعتدال وم. ت. ف

لا تمثّل منظمة التحرير الفلسطينية في دراسات "الكولونيلات" سوى الإرهاب غير العقلاني والقمعي ضدّ "إسرائيل" والجماهير الفلسطينية. فهي النقيض الدائم للزعماء العرب والفلسطينيين "المعتدلين"، الذين لا يتمّ تعريفهم على هذا النحو إلا بقبولهم العمليّ المحتمَل للتسوية مع الصهيونية. تركّز مقالة "ميلسون" التي نُشرت في "كومنتري" عام 1981 على هذه الثنائية تماماً، فيقول:

"تخلق العقائدية (يُنظر: العروبة والكفاح المسلّح وعودة اللاجئين) والبراغماتية مجالين متداخلين تدار ضمنهما السياسة العربية، ويتنازع هذا القطبان السلوك السياسي الفعليّ في العالم العربي الذي يتأثّر بكليهما. ففي حين ينجذب الساسة العرب المتطرّفون إلى القطب العقائدي [المبدئي]، يؤيد السياسيون العرب الوسطيّون سياساتٍ تستجيب لحاجات المجتمع الحياتية وتشدّد على ضرورة التعامل مع الظروف الواقعية". [248]

ولنقارن هذا الاستنتاج بما توصّل إليه "كوهين": "من الواضح تماماً أنّ كافة الأحزاب (السياسية في الضفة الغربية) ... تركّز على القضايا السياسية أكثر بكثيرٍ من المسائل الاجتماعية المحضة ... فكانت الإمبريالية وإسرائيل أكثر أهميّةً من الفقر أو الأميّة على سبيل المثال". [249]

وبالطبع، فإنّ المستشرق أعلم؛ ضرورات المجتمع والفقر والأميّة هي مسائل براغماتيّة وليست سياسية؛ والإمبريالية والتحرّر من الاحتلال هي مسائل غير عقلانية ولا علاقة لها باحتياجات المجتمع.

أمّا صورة الراديكاليّين مقابل المتطرّفين فتعدّ مركزيّةً في تحليلات "الكولونيلات" وسياساتهم. حتّى لو اعتبرهم "ميلسون" أقطاباً متداخلة، فإنّ احتماليّة حدوث أيّ شيء عدا "المانوية – المثنوية" هو احتمالٌ غير مرجّح عمليّاً؛ "حتّى بافتراض أنّ بعض ... قادة منظمة فتح مستعدّون للتوصّل إلى حلٍّ وسط مع "إسرائيل"، فهم عرضة للترهيب، أو الإطاحة بهم أو اغتيالهم على يد زملائهم من القادة العسكريّين". [250]

هناك تفسيرٌ آخر لدعم الناس لـ "المتطرّفين" وهو سببٌ مقنعٌ، على الأقل بقدر الخوف من الاغتيال و"المشاعر المعادية لليهود منذ الإسلام القديم". [251] إذا كان بعض الفلسطينيين في الضفة الغربية "مؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهم إرهابيون ومعادون للسامية وملتزمون بتدمير "إسرائيل"، كما يقول "ميلسون". [252]

ويُلحظ اشتداد سخط المستشرقين من "تطرّف منظمة التحرير" في أعقاب الانتخابات البلديّة في 12 نيسان 1976، وهو أمرٌ مفهومٌ كونها اللحظة التي يُنظر إليها على أنّها نقطة تحوّلٍ دلّت على صعود منظمة

التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية، والذي يتضّح مع فوز "مؤيّدي منظمة التحرير" بـ 148 مقعداً من إجمالي 191 مقعداً بلدياً في الانتخابات. ومع ذلك، يحتاج هذا الاستنتاج إلى توضيح.

فكما نوقش في المقدّمة، يميل الاتجاه السائد في الأدبيّات والذي ساهم المستشرقون فيه بشكلٍ كبير، للنظر إلى منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها كياناً متجانساً، تنطلق قاعدته الميدانية والتنظيمية من بيروت وتصل من خلالها "مخالب" المنظّمة إلى الضفة الغربية لتخطيط العمليات السرية وتدبير الهجمات المسلّحة والفوز بالانتخابات. ولكن، كانت المنظّمة بعيدةً كلّ البعد عن التجانس والانسجام، وخاضت الفصائل والتنظيمات المنضوية فيها صراعاتٍ داخلية حادّة (خاصةً في حركة فتح التي هيمنت على قيادة المنظّمة)، ولم تكُن فترة السبعينيات استثناءً؛ فقد افتُتح العقد بخلافاتٍ حادّةٍ حول كيفية التعامل مع القمع الأردني لـ "أيلول الأسود"، والتي أعقبتها انقساماتٌ عميقةٌ حول غياب المساءلة عن المجازر والأفعال التي ارتُكبت في الأردن ما بين عامي 1970-1971.

ظهر الانقسام الكبير داخل المنظمة تحديداً حول الأراضي المحتلّة (عام 1967)، بعد تبنّي جلسة المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة في حزيران 1974 برنامج "النقاط العشر"، الذي تضمّن "الحلّ المرحليّ"؛ يعنى استبدال هدف تحرير كامل فلسطين بهدف، أو قبول، تحرير أي جزءٍ منها لإعلان دولةٍ فلسطينية عليه. وعلى إثر ذلك، شكّلت مجموعةٌ من الفصائل بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "جبهة الرفض"، عارضت فيها بشكلٍ رئيسي فتح والجبهة الديمقراطية، التي طرحت فكرة التحرير التدريجيّ وضمنت تبنّيها. وقد جاء ذلك جزئياً نتيجة ضغط قادة الضفة الغربية الذين تمّ ترحيلهم، كعبد الجواد صالح من البيرة، ولكن أيضاً كخطوةٍ نحو الاعتراف الدوليّ المتزايد، والذي تحقّق في غضون أشهرٍ من تبنّي المجلس الوطنيّ للبرنامج السياسي المرحليّ (النقاط العشر).

وإلى جانب تباين التوجّهات بين مكوّناتها، ثمّة مبالغةٌ في تقدير نفوذ المنظّمة وتأثيرها المباشر على الأرض المحتلّة. ويمكن فهم هذه المبالغة بالنظر إلى أنّه تمّ رفع الشعار الخلافيّ "منظّمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني" في فلسطين؛ وهو الموقف الذي تبنّته جامعة الدول العربية بالإجماع في الرباط في القمّة العربية في تشرين الأول 1974 التي عُقدت في أعقاب جلسة القاهرة للمجلس الوطني الفلسطيني، على الرغم من احتجاج الأردن الأوليّ عليه. وفي نفس القمّة، "وافق العرب على بندٍ ضمني اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة الدولة الفلسطينية المستقبليّة، وكان بالتالي اعترافاً ضمنيّاً بدولة "إسرائيل". [253]

وبعد أسبوعين فقط من قمّة الرباط، توجّه عرفات بخطابه الشهير (البندقية وغصن الزيتون) للجمعية العامة للأمم المتحدة، لتصعد بعدها منظمة التحرير الفلسطينية في غضون بضعة أشهرٍ خلال العام 1974 وتصبح الممثل المعترف به دولياً للشعب الفلسطيني، مشيّدةً مكانتها بوصفها القوة الفلسطينية الأكثر تنظيماً، والقادرة على حشد اللاجئين الفلسطينيين والعرب والأجانب في النضال من أجل تحرير فلسطين.

وفي ضوء ذلك، أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية من الناحية الرمزيّة تمثّل النضال الفلسطيني في داخل فلسطين وخارجها، واختلط دعم م.ت.ف بالرغبة والنضال من أجل الاستقلال والحرية. ولا ينبغي هنا النظر إلى هذا الدعم على كونه نتاج الجهود التنظيمية والتخطيطية للمنظمة وفصائلها، إنّما كتعبيرٍ عن روح المستعمَر المقاومة للاستعمار. لذا، كان المرشحون الذين فازوا بأغلبيةٍ ساحقةٍ في الانتخابات البلديّة في عام 1967 مؤيّدين لمنظمة التحرير، بمعنى أنّهم كانوا متمسّكين بما أصبح يشكّل الإجماع العربي والفلسطيني، ألا وهو أن المنظّمة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، دون أن يعني ذلك أنّهم تلقوا أوامرهم من قيادة المنظّمة في الخارج.

في الواقع، هناك سجلٌ طويلٌ مليءٌ بالخلافات والفرقة بين قادة البلديات في الضفة الغربية وقادة الفصائل التابعة للمنظمة في بيروت.[254] وبحسب الأجهزة الأمنية "الإسرائيلية"، فإنّ 30% من الفلسطينيين الذين تمّ اعتقالهم في النصف الأخير من السبعينيّات أثناء محاولة تنفيذ عملياتٍ مسلّحة ضدّ أهدافٍ "إسرائيليةٍ" داخل الأراضي المحتلّة لم يكونوا منتمين لمنظمة التحرير الفلسطينية.[255] كما يظهر مستوى الانفصال المؤسسي والتنظيمي بين قاعدة عمليات المنظّمة وانتفاضة 1981-1982 في تصريح لوزير خارجيتها، فاروق القدومي، واصفاً الانتفاضة بأنّها كانت "شبه مفاجأةٍ لقيادتنا".[256]

وعلى الرغم من أنّ الكتّاب غير الصهاينة هم غالباً من يرتكبون هذه المغالطة، بمعادلة منظمة التحرير الفلسطينية بالحركة الوطنية في الأراضي المحتلّة، غير أنّه كان لتأثيرات الاستراتيجيّين المستشرقين "الإسرائيليّين" أهميّةٌ تاريخيّةٌ كبيرة في هذا الصدد. وليس المقصود هنا أنّه لا يوجد أساس واقعيّ لادّعاءات المستشرقين "الإسرائيليّين" حول منظمة التحرير.

ينقل تقريرٌ نشرته "الرأي"، في 18 كانون الثاني 1981، إعلان الفصائل الفلسطينية في "جبهة الرفض" بأنّه سيتمّ اغتيال المتعاونين مع "إسرائيل" ومصر، ويذكر التقرير أنّه تمّ قتل 427 متعاوناً وجرح 1275 آخرين منذ عام 1967. ومن المؤكّد أنّ فصائل المنظّمة انخرطت في التعبئة الوطنية، وفي تهميش بل وقتل المتعاونين مع النظام الاستعماري، ولكنّ المغالطة تكمن في قراءة دور منظّمة التحرير باعتباره القوة المحرّكة الحصرية للحركة الوطنية.

استند هذا الاعتقاد إلى قراءةٍ خاطئةٍ للمقاومة الفلسطينية على أنّها مدفوعةٌ بـ "متطرّفين خارجيّين"، ما أفضى إلى استراتيجيةٍ تهدف إلى قطع العلاقات ما بين الضفّة الغربية وم.ت.ف واستبدالها بـ "معتدلين" محليّين مطيعين، وشمل ذلك إجراءاتٌ كمنع مبالغ ماليةٍ كبيرةٍ من الدخول، بالإضافة إلى تدمير المنظّمة بغزو لبنان. وكما يتّضح لنا من استمرار نموّ الحركة الوطنية في الضفة الغربية مع مرور عقد الثمانينيّات، لم تؤتِ هذه الخطوات ثمارها المنشودة.

### 2. الجماهير الريفية الهادئة

تشكّل الخطاب الصهيوني حول القرية الفلسطينية طيلة مدّة فرض الحكم العسكري "الإسرائيلي" على الفلسطينيين ومنذ عام 1948. وبحلول ترقية المستشارين – المستشرقين إلى رتبة "الكولونيل"، كان حضور القرية كـ "موضوع للخطاب" قد بات راسخاً.[257] وبينما كان سبعون بالمئة من سكّان الضفة الغربية يعيشون خارج المدن، أظهرت الحسابات البسيطة أنّه بكسب هذه الفئة من السكّان سيكون النصر في متناول يد المستعمِرين. كان العنصر المركزيّ في تمثيل القرية العربية هو أنّها متخلّفة، مليئة بالأميّين، ويهيمن عليها الصراع بين عصبيات الحمائل؛[258] وقد استرعى هذا "السوق" [الحقل الاجتماعي الريفي] العناية الصهيونية أكثر من سكّان المدينة.

وفي معرض شرح أساليب التحديث التي انتهجتها "إسرائيل" على نحو "إنساني" في الضفة، يوضّح "معوز" أنّ الافتراض القائل إنّه ينبغي لهذه السياسات المستنيرة "تخفيف المشاعر الوطنية الفلسطينية والمعادية لـ "إسرائيل" هو افتراضٌ وجيه فيما يتعلّق بقطاعاتٍ كبيرةٍ من السكّان، لا سيّما الفلّاحين ومجموعاتٍ معيّنةٍ من العمّال.. [ولكن] يصعُب تطبيقه على معظم سكّان المدن المثقفين سياسيّاً".[259]

بدوره، عمل "ميلسون" على تأريخ أسباب تضاؤل "الوطنية غير العقلانيّة" لدى الفلّاحين، معتبرا إياها صدعاً يُمكن استغلاله استراتيجيّاً. يسلّط الضوء في مقدمّة المجلّد الذي حرّره عن المجتمعات العربية على

أهم النقاط التي أثارها بنظره مؤلفو الأوراق التي جمعها، ويركّز ملخّصه للفصل الذي تناول به "يهوشوع بورات" بدايات الحركة الوطنية الفلسطينية على موضوعٍ واحدٍ بعينه:

"عزّزت إصلاحات التنظيمات العثمانية من مكانة وجهاء المدن على حساب شيوخ الريف... ولهذه الحقيقة أهميّة حاسمة في تاريخ الحركة القومية العربية برمّتها في فلسطين، حيث هيمنت قيادة المدينة... وعلى الرغم من قبول عموم القرويّين بقيادة المدينة، يبدو أنّ الصلات بين هاتين المجموعتين الاجتماعيّتين كانت ضعيفةً للغاية". [260]

يتلخّص النمط السائد للعيش الريفيّ الفلسطيني بالسكونية، ويفتقر القرويّون إلى بديلٍ عمليّ مع عدم رضاهم بنصيبهم وبقيادتهم (المدينية) المتطرّفة. هذه الفكرة تنعكس فيما يقوله "كوهين"، الذي يُرجع في تفسيره استمرار وجود الأحزاب السياسية في الأردن بعد حظرها إلى "وجود مخزونٍ من المؤيّدين الذين عجزوا عن العثور على بؤر بديلةٍ لولائهم وانتمائهم". [261] وهذه هي بالتحديد الثغرة التي حاولت "إسرائيل" أن تملأها باعتبارها وكيلاً للغرب، ليطرح "ميلسون" استراتيجية روابط القرى، والتي هي أيضاً لم تخلُ من القصور.

كان الفلسطينيّون الأكثر تضرّراً من السياسات "الإسرائيلية" في الضفة الغربية هم أولئك الأكثر اعتماداً بينهم على الأرض ومواردها: القرويون "الهادئون"؛ فُصلوا بعشرات الآلاف عن أراضيهم، وتمّ استغلالهم إمّا كعمالةٍ رخيصةٍ في المشاريع "الإسرائيلية"، أو كعمالةٍ ماهرةٍ في دول الخليج، أو كقرويّين عاطلين عن العمل وبلا أرض. وعلى امتداد أراضيهم المسلوبة، أصبح بوسع سلالةٍ جديدةٍ من المستعمِرين أن تعيث دماراً بأصحاب الأرض. إذ لم يرَ مستوطنو الضفة الغربية، المسلّحين والذين يتمتّعون بقدرٍ كبيرٍ من الحصانة، مكاناً للفلسطينيّين في فلسطين، واعتبروا، شأنهم شأن "الليكود"، أنّ مكان الدولة الفلسطينية يقع في الجهة المقابلة من نهر الأردن.

سبعون بالمئة من العمالة الفلسطينية في الداخل المحتلّ (أيّ أكثر من نصف القوة العاملة في الضفة الغربية) كانت من أصولٍ ريفيّة. [262] وما بين عامي 1970 و1987، انخفضت نسبة العاملين في الزراعة من 42.4% إلى 26%، كما انخفضت في نفس الفترة نسبة الإنتاج الزراعي من 35% من الناتج المحليّ الإجمالي للضفة الغربية إلى 19%. [263] وأسفرت القيود التي فرضها حزب "الليكود" بعد عام 1977 عن انخفاض الصادرات الزراعيّة الفلسطينيّة بنسبة 40% بين عامي 1977 و1984، [264] بعدما كانت الزراعة الفلسطينية تصدّر حواليّ 59% من إنتاجها إلى دولٍ عربيّة أخرى عبر الأردن. [265] وبحلول العام 1993، "لم يكُن بوسع 26% من سكّان الريف في الضفة الغربيّة الحصول على المياه، وكان لدى أقل من 10% [من هؤلاء السكّان] إمكانية الوصول إلى شبكات الصرف الصحيّ، بينما توفرت لـ 50% منهم فقط خدمات جمع النفايات". [266]

والواقع أنّ النظرة الاستشراقيّة التي جرى ترسيخها حول الفلّاحين الفلسطينيّين، باعتبارهم هادئين بطبيعتهم، قد مكّنت من ظهور وتنفيذ استراتيجيةٍ من شأنها النظر إلى هؤلاء القرويّين المهجّرين والمفقّرين، الذين يعيشون تحت الاحتلال العسكريّ، كفاعلٍ رئيسيٍ لتطبيع هذا الاحتلال. إضافةً إلى ذلك، فإنّ بُنى الحياة القرويّة التي أتاحت رؤية الفلّاحين على أنّهم هادئون – على الرغم من غرابة هذه الفكرة وعدم دقّتها بالنظر إلى قيادتهم ثورة الثلاثينيّات – قد تحوّلت بالكامل بفعل السياسات الاستعمارية "الإسرائيلية". لم تتوافق القرية الفلسطينية في عام 1981 مع تلك الموجودة في مخيّلة المستشرقين الصهاينة.

## ج. روابط القرى التي ابتدعها "ميلسون"

تناولتُ بالبحث حتّى الآن التصنيفات الاستعماريّة التي شكّلها المستشرقون الصهاينة بشكلٍ عام، و"الكولونيلات" الذين شغلوا منصب مستشار الحكومة العسكريّة للشؤون العربيّة في الضفّة الغربيّة بشكلٍ خاص. بادر "ميلسون" للإجابة على سؤال "من يستطيع قيادة القرويّين الفلسطينيّين بعيداً عن استبداد منظّمة التحرير ونحو طريق الاعتدال؟". ومن وجهة نظره، كان هناك معتدلون في الضفّة، وهي غالبيةٌ صامتةٌ قوّضتها سياسات "ديّان".

رأى "ميلسون" أنّه يتحتّم على "إسرائيل" إيجاد و"تشجيع أولئك الفلسطينيين الذين اعترفوا [بها] علانيّةً"؛ [267] "أولئك المستعدّين للعمل ضمن ما تُمليه ضرورات الأمر الواقع وقيوده... والجاهزين للتوصّل إلى تسوية"، "فهُم بحاجةٍ لدعمٍ معنويٍ وسياسيٍ ضد المتطرّفين"؛ [268] ويجب تمكينهم من اتّخاذ الموقع الذي يستحقّونه، وهو قيادة "سلطةٍ محليّةٍ" فلسطينيّة".

ولكن حتّى لو تمكّن الصهاينة من العثور على شخصياتٍ كهذه في القرى، ألحّ السؤال حول كيفية إيصالهم لموقع القيادة والتخلّص من "المتطرّفين الحاليّين"؟ كان الحلّ لدى "ميلسون" أيضاً. تلخّص السبيل إلى السيطرة على الضفّة الغربيّة باستنساخ نظام المحسوبيّة الأردني (والبريطاني والعثماني)؛ "في مثل هذا النظام، تكمن القيمة الكبرى بالنسبة للشخصية العامة في القدرة على الوصول والتوسّط لدى السلطة المركزيّة". [269]

بالتالي، ومن خلال تفويض هذه النخب الجديدة غير المسيّسة بصلاحياتٍ وسلطاتٍ معينة متعلّقةٍ بحياة الفلسطينيّين، والتي تملك "إسرائيل" السلطة المطلقة لتقديمها، ينتقل ثقل مكانة "الشخصيّة العامة" من "المتطرّفين" الذين هيمنوا عليها ما قبل مرحلة "ميلسون" إلى "المعتدلين العصريّين" الذين كانوا أشبه بنجيب محفوظ.

لم يحظَ هذا الطرح بتوافقٍ بين "الكولونيلات". فقد زعم "كوهين"، على سبيل المثال، أنّ الهاشميّين فقط همّ من يمكنهم تقديم ثقلٍ موازنٍ محتمَل لمنظّمة التحرير. [270] بينما ردّ "ميلسون" بالقول إنّ "تدمير منظّمة التحرير الفلسطينية هو شرطٌ مسبق، وليس نتيجةً (للسياسات الإسرائيلية)؛ [271] فلن يكون الأردن الحل الصهيونيّ لمسألة المنظّمة. وعلاوةً على ذلك، تمتّع النظام الملكيّ الأردني بمكانةٍ متصدّرةٍ كنموذج في الاعتدال العربي في نظر "ميلسون"، وهو ما يوضّحه على النحو التالي:

> "جعلت حدود الأردن الطويلة مع "إسرائيل" التعاملَ مع الوضع بطريقةٍ براغماتيّةٍ أمراً ضرورياً بالنسبة لصنّاع القرار في الأردن.. مع وجود دولةٍ يهوديّةٍ إلى جانبهم... وفي قبولهم العمليّ بوجود "إسرائيل"، كان صنّاع السياسة الأردنيون يلجأون في الواقع إلى مفهومٍ راسخ في التقاليد السياسية والقانونية الإسلامية، وهو "الضرورة". وإذا ما ترجمنا هذا المفهوم الإسلاميّ إلى مصطلحاتٍ سياسيّةٍ حديثة، يُمكننا القول إنه قدّم تصوّراً لالتزامٍ يقابل التطلّعات العقائدية [المبدئية]". [272]

لم يعتبر "ميلسون" تفاعل الأردن مع "الضرورة" كعمليةٍ سياسية ديناميكيّة، بل تجاهل تعريف السياسة بـ "فن الممكن"، وفضّل بدلاً من ذلك فهم عملية صنع القرار في الأردن بوصفها نابعةً من مفهومٍ إسلاميّ جامد، أصبح معروفاً بموجبه موقف الأردن تجاه السياسات "الإسرائيلية" على أنّه لا يتغير. وعلى هذا،

ليس من المفاجئ أن يشكّل قرار الأردن بمحاربة روابط القرى في 10 آذار 1982 صدمةً كبيرةً لـ "ميلسون". [273]

فقد ميلسون بقناعته بالموقف الأردني الثابت القدرة على إبصار حقيقةٍ مفادها أن سياسات نظامه الاستعماريّ كانت سبباً في تقويض النفوذ والمصالح الأردنية في الضفّة بشكلٍ كبير، والأهم من ذلك، أنّه ولأسبابٍ تتعلّق بـ "الضرورة" أيضاً، قد لا يقف النظام الأردنيّ مكتوف الأيدي أمام استمرار تآكل مصالحه بسبب نظامٍ لم يرَ في الأردن أكثر من وطنٍ بديلٍ للشعب الفلسطيني.

كما جادل "كوهين" بأنّ "الحفاظ على قادةٍ زائفين على المدى الطويل هو أمرٌ مستحيل". [274] لم يكُن وحده الذي أبدى اعتراضه، بل كذلك "شلومو غازيت" الذي عيّنه "ديان" مسؤولاً عن الأراضي المحتلّة عام 1967، وشغل رئيس المخابرات العسكرية "الإسرائيلية" في 1974-1978. ففي مقالةٍ نُشرت في مجلّةٍ عسكريّةٍ في عام 1970، والتي تعدّ من الوثائق المكتوبة القليلة التي تفصّل السياسات "الإسرائيلية" الرسميّة تجاه الأراضي المحتلّة عام 1967، يقول "غازيت" إنّ لا شيء يُمكنه "إثارة اشمئزاز الحكومة العسكرية "الإسرائيلية" أكثر من "كفيشلينغ" [الخائن المتعاون مع العدوّ]، منتقداً روابط القرى التي أنشأها "ميلسون" بربطها بـ "فيدكون كفيشلينغ" في النرويج، [275] [الذي قاد الحكومة الفاشية المتعاونة مع النازيّين في النرويج خلال الحرب العالميّة الثانية].

أجاب "ميلسون" على ذلك بإعادة التأكيد بحزمٍ على نظريّته حول الوصول والتوسّط لدى السلطة المركزيّة، مستخدماً هذه المرّة سلطة كلمةٍ عربيّةٍ واحدة؛ الواسطة، مجادلاً في محاضرةٍ قدّمها في معهد "فان لير" أنّ "جميع العلاقات الاجتماعيّة العربية مبنيّةٌ على "الواسطة"، ومن المستحيل الحكم من دونها". [276] لم ينشأ خلاف "كوهين" حول تحليل المجتمع الفلسطينيّ أو تشخيص المشكلة، إنّما على كيفيّة معالجتها بشكلٍ فعّال.

وببساطة، لم يكُن استشراق "ميلسون" و"الكولونيلات" هو ما هيمن على تقديرهم. ذلك أنّ التصنيفات التي عملوا على تشكيلها، مقترنةً بموقعهم القريب من السلطة وموقفهم الأيديولوجي، جميعها عوامل جعلت من رؤيتهم للواقع كما هو أمراً متعذّراً. واقعٌ كهذا يتطلّب تعاطف، وربّما تضامن، وهو الأمر الوحيد الذي لا يتعامل معه هؤلاء المستشرقين والاستراتيجيّين الاستعماريّين، وما انحازوا ضدّه أيدولوجياً وتلقّوا تدريباً أكاديمياً لتفاديه؛ ألا وهو أنّ "إسرائيل" لا تولّد شعوراً بالظلم والاضطهاد عند الفلسطينيّين فحسب، بل هي تجسّده كواقع بشكلٍ صارخ.

### خاتمة

تمكّن الفلسطينيون في الانتفاضة المنسيّة التي اندلعت بين عامي 1981 و1982 من هزيمة مشروع "إسرائيليّ" لفرض "سلطةٍ محليّة" عليهم. وقد كان هذا المشروع في ذروته مدعوماً بكامل قوّة الجهاز الاستعماري العسكريّ والسياسي والاقتصادي "الإسرائيلي"، إلى درجة أن مهندسه، العقيد المستشرق البروفيسور "مناحيم ميلسون"، كان متيقناً تماماً من نجاحه.

استند هذا اليقين إلى تحليلٍ استشراقيٍ انبثق عن عقودٍ من المعارف الاستشراقيّة الصهيونية حول الفلسطينيّين المستعمَرين. وحجب هذا اليقين الاستشراقيّ كلّاً من إنسانية الشعب الذي هدف إلى قمعه؛ تلك الإنسانيّة التي دفعت الفلسطينيّين إلى وضع حياتهم على المحكّ من أجل هزيمة هذا المشروع، فضلاً عن التحوّلات الاقتصاديّة التي أحدثتها السياسات الاستعماريّة الصهيونية، والتي كان لها دورٌ أساسيّ في

التحوّل إلى استراتيجيّة إنشاء "سلطةٍ محليّة". وقد لعب الاستشراق الصهيونيّ دوره كوسيطٍ لحلّ التناقض ما بين الاستعمار السياسي والاستعمار الاقتصادي، حيث ظهر المستعمَرون كمنتصرين، ولو مؤقتاً.

لا بدّ من التنبيه إلى مجموعة من النواقص التي اعترت هذا البحث، من بينها أنّه لم يتمّ الرجوع إلى مصادر باللغة العبريّة، وذلك أحد أوجه القصور كونه تناول الاستشراق الصهيوني بشكلٍ موسّع. والأهم من ذلك، أنّه كان من الممكن إثراء تاريخ انتفاضة 1981-1982 بشكلٍ كبيرٍ من خلال التاريخ الشفوي لتلك الفترة، والذي لا يُمكن سدّ الفجوة بين الأدبيات والسرديّة الفلسطينية المقاوِمة للاستعمار جزئياً إلا بالرجوع إليه. إذ لا يملك التاريخ الشفوي القدرة على تعريفنا بمختلف الأحداث للأشخاص المنخرطين فيها فحسب، بل أيضاً في حالة كهذه بشكلٍ خاص، والتي يكون فيها السجل الوثائقي غير كافٍ، يُمكن للتاريخ الشفوي أن يخبرنا الكثير عن القضايا الطبقيّة والجندرية، وتلك المتعلّقة بالأجيال، التي لعبت دوراً محوريّة في العمليّات المرتبطة بتجربة روابط القرى والانتفاضة ضدّها.

مثلاً، هل كان الأهالي داعمين لمشاركة أبنائهم في المظاهرات؟ هل اختلف الأمر طبقيّاً؟ وهل اختلف بالنسبة للنساء والفتيات؟ هل كانت لزعماء روابط القرى خلفيّاتٌ طبقيّة مماثلة؟ وهل من قاد المقاومة ضدّهم في قراهم كانوا من خلفياتٍ طبقيّة مختلفة؟ هذه بعض الأسئلة التي يُمكن للتاريخ الشفوي للانتفاضة المساعدة في الإجابة عليها، ولا يُمكن للدراسة الأرشيفيّة ذلك. غير أنّ بعض هذه التوتّرات قد تظهر في إنتاجات أدب الواقع الاجتماعيّ في تلك الفترة، كرواية "الصبّار" لسحر خليفة التي تبرز فيها هذه الديناميكيات. [277]

وبالإضافة إلى ذلك، قادني النطاق المحدود لهذه الدراسة بعيداً عن المنهج المقارن بين السلطات المحليّة التي فرضتها "إسرائيل". فحالة شيوخ بدو النقب، وروابط القرى التي فُرضت على قطاع غزة بالتزامن مع فرضها في الضفة الغربية، وجيش لبنان الجنوبي جميعها نماذج يُمكنها أن تثري فهمنا لتطوّر الاستراتيجية الاستعمارية الصهيونية حول بدائل الحكم الذاتيّ بصيغتها "الإسرائيلية". علاوةً على ذلك، وبينما استخدمتُ الحالات الإفريقية التي درسها محمود ممداني، يعدّ فرض السلطات المحليّة الأصليّة استراتيجيّة استعماريّةً مستخدمةً على نطاقٍ واسع في جميع أنحاء العالم، خاصةً منذ القرن التاسع عشر. الدراسة المقارنة لمثل هذه الحالات التاريخيّة، من استعمار الفلبين إلى "الموهوك"، من شأنها تعزيز فهمنا للاستعمار عامةً، والحالات الصهيونية خاصةً، لا سيّما بالنظر إلى أن فصولها الأخيرة التي لم تكتب بعد.

تنطوي الأهمية المضمَرة – حتى الآن – لهذه الدراسة على أنّه، ورغم فشل روابط القرى كمشروع سياسيّ بفعل انتفاضة 1981-1982، نجحت "إسرائيل" في فرض سلطةٍ محليّة على الفلسطينيين في الضفة الغربية (وإلى حدٍّ ما في قطاع غزة) منذ عام 1993. فبعد هزيمة روابط القرى بفترةٍ وجيزة، اضطُرّ الاستراتيجيون الصهاينة للعودة إلى "المشكلة الفلسطينية"، تحت ضغط استمرار تصعيد التنظيم الشعبيّ والمظاهرات الفلسطينيّة.

وفي حين أظهر معارضو حزب "الليكود" في حزب العمل مزيداً من المرونة في التعامل مع "المناطق"، مستكشفين خياراتٍ من شأنها السماح للأردن بالقيام بدورٍ سياسيّ أو شُرَطيّ، وحتّى احتمالية السماح بإلحاق أجزاءٍ من الأرض بالسيطرة الأردنيّة (كما اتّضح في خطّة آلون)، فقد أصبحت استحالة التنازل عن السيادة الصهيونية على أيّ جزءٍ من الضفة الغربية عقيدةً أساسيّة في السياسة "الإسرائيلية"، وقد ظلّت كذلك منذئذٍ.

وفي الواقع، لم يشتمل "خيار الأردن" – الذي ناقشه حزب العمل في منتصف الثمانينيات بعد مشروع "ريغان" عام 1983 – أيّ خيارٍ جادّ لتسليم الأراضي. وفي الغالب، كان يُنظر إلى الأردن باعتباره نظاماً يُمكن الاستعانة به وإيكال بعض الخدمات الأمنيّة والإدارية المتعلّقة بفلسطينيّي الأراضي المحتلّة عام 1967 إليه.[278] ومع اندلاع انتفاضة 1987، تلقّى خيار الأردن ضربته الأخيرة، ليتنازل الملك الأردني رسميّاً عن أيّة مطالب بشأن الأراضي المحتلّة، معلناً "فكّ الارتباط" في 31 تمّوز 1988.[279]

انبثقت الصيغة الجديدة لاستراتيجية السلطة المحليّة بدافع الخوف الصهيوني من إصرار القيادة المحليّة للمجتمع الفلسطيني على تصعيد المقاومة ضدّ النظام الصهيوني. كان الجسم الوحيد الذي يتمتّع بشرعيّةٍ تمنحه الفرصة للتحوّل إلى "سلطةٍ محليّة" ناجحة هو منظّمة التحرير الفلسطينيّة عينها.

وفي تونس البعيدة، كانت قيادة منظّمة التحرير الفلسطينية تواجه مأزقها الخاصّ؛ فقد فقدت أكبر داعميها مع تفكّك الاتحاد السوفياتيّ والعراق، واستخدمت دول الخليج دعم هذه القيادة لاحتلال صدّام حسين للكويت كذريعةٍ لطرد مئات الآلاف من العمّال الفلسطينيّين، والذين اعتمدت المنظّمة والفلسطينيون في البلاد ولبنان على حوالاتهم المالية بشكلٍ كبير. كانت القيادة الشرعيّة الوحيدة للشعب الفلسطينيّ على وشك الإفلاس، وتواجه نفس التهديد الذي يواجهه عدوّها: أن تتسلّم قيادة الانتفاضة المحليّة شعلة الشرعيّة. ولعلّها المرة الأولى التي تجتمع فيها "إسرائيل" وقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية على هدفٍ مشترك.

كانت خرائط تقسيم الأراضي التي وقّع عليها رئيس منظّمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، في حديقة البيت الأبيض، مطابقةً لخطط "شارون-دروبلس" قبل عقدٍ من الزمان. وأيضاً، كانتا لصلاحيات الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية المنشأة حديثاً مطابقةً لما استلمه "مناحيم" ميلسون" في الإدارة المدنيّة عام 1981. وكما يذكر "ميلسون" في خطابٍ ألقاه في جامعة "يو.سي بيركلي" في أعقاب توقيع اتفاقية "أوسلو": "في المستقبل، لن يحمل أي خريج جامعي ألقاب مثل "رئيس الإدارة المدنية"، وذلك لأنّ الحكومة العسكرية تعمل على تفكيك ذلك الجزء من نظام الخدمة العسكريّة". [280]

وضعت منظّمة التحرير الفلسطينية توقيعها على اضطلاعها بدور "السلطة المحليّة"، كتلك التي تصوّرها "ميلسون" جزئياً. ترك الموظفون اليهود مناصبهم في الإدارة المدنيّة للاحتلال، وأصبح موظّفو السلطة الفلسطينية هم من يشغلون هذه المناصب. واستحالت منظّمة التحرير الفلسطينية، التي قاتل المتظاهرون روابط القرى باسمها ودفاعاً عن شرعيّتها، هي نفسها الرابطة القرويّة، باسم تلك الشرعيّة وباسم هؤلاء المتظاهرين.

# روابط القرى: فشل التجربة، انتصار الفكرة والسلام الضائع

الكاتب/ة :هليل كوهين and وليد حبّاسنشر بتاريخ 2021/01/28

نقدّم لكم هذه الترجمة لمقالٍ للباحث الصهيوني "هليل كوهين"، "المختصّ" في دراسة التعاون الفلسطينيّ مع المحتلّين، باعتبار هذه الدراسة نموذجاً للمعرفة الاستعماريّة حول تجربة روابط القرى في الثمانينيّات. ترجمها وليد حبّاس، قراءة مفيدة.

**(هذه المادّة المترجمة هي الرابعة ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذج للتعاون مع المحتلّ، لقراءة المقال الأول؛ الثاني؛ الثالث؛ الخامس).**

*ترجمة: وليد حبّاس*

## توطئة

هذه ترجمة أنجزها الباحث وليد حبّاس، بتصرفٍ يسير، لمقالٍ للباحث الصهيوني "هليل كوهين" المختصّ في دراسة التعاون الفلسطيني مع المحتلّين، نُشرت في عام 2013 بعنوان: **روابط القرى: فشل التجربة، انتصار الفكرة والسلام الضائع**. ينطلق "كوهين" في دراسته لتجربة روابط القرى في الثمانينيّات من المآل الذي وصلت إليه عملية "أوسلو" بقيادة منظّمة التحرير، التي انتهت إلى حكمٍ ذاتيّ محدودٍ تحت سيطرةٍ "إسرائيلية" كاملة، وهو مآل لا يختلف في واقعه عن المشروع السياسيّ لروابط القرى الذي حاربته منظّمة التحرير، وأسقطته بالتعاضد مع عوامل سياسيّةٍ داخل الحقل السياسي الصهيوني في الثمانينيّات، والمتمثّلة أساساً في استمرار الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت حكم "الليكود".

يقدّم "كوهين" في بداية المقال ثلاثة افتراضاتٍ أساسيّةٍ لدراسته؛ الأوّل أنّ هدف عرّابي الروابط ومؤسّسيها (ميلسون وكرمون) كان تحريك عمليّةٍ سياسيّةٍ للوصول إلى اتفاق سلامٍ فلسطيني- "إسرائيلي" يقوم على الانسحاب من الضفة الغربية، وليس تعميق سيطرة "إسرائيل" على الضفّة. والافتراض الثاني يعزو إخفاق التجربة إلى فشل عرّابيها (ميلسون وكرمون) في القراءة السياسيّة والاجتماعيّة للمجتمع الفلسطينيّ، وكذلك في قراءتهم للحقل السياسيّ الصهيونيّ، أمّا الثالث فهو أنّ تصدّي التيار المركزي في حركة فتح لروابط القرى كان نابعاً من تحدّي هذا المشروع لتمثيل منظّمة التحرير للشعب الفلسطيني، لا بسبب استعداد قيادة الروابط للاعتراف بـ "اسرائيل"، في مقابل المعارضة المبدئيّة للجبهة الشعبية له.

وفي محاججته لبرهنة صحة هذه الافتراضات، كان جل اعتماد "كوهين" في المصادر الأوّلية على مقابلاتٍ مطوّلةٍ مع الشخصيات الصهيونيّة التي بادرت لتأسيس الروابط، ومقابلاتٍ قصيرةٍ مع اثنين من رؤساء الروابط السابقين، ومقابلةٍ وحيدةٍ مع أحد الفدائيّين الذين تصدّوا لها، بالإضافة إلى بعض المقالات الصحفية. وبهذا، كانت دراسة "كوهين" أقرب إلى تحليل وجهة النظر الصهيونيّة أكثر من كونها دراسةً متوازنةً من حيث المصادر لتجربة الروابط وفشلها، مع التنبيه إلى كون مصادره نخبويّة الطابع، يغيب عنها صوت "الناس العاديين"، والذين يخرجهم "كوهين" من الصراع مع الروابط باعتبارهم إمّا منتفعين مصفّقين أو رافضين تابعين لمنظّمة التحرير.

يغلب على هذه الدراسة مركزيّة العوامل الأيديولوجيّة و الهوياتيّة السياسيّة، يمين يسار صهيونياً، والهوية الوطنية وغيابها فلسطينيّاً، ولا تمسّ البعد الاقتصادي المادّي (العمالة الفلسطينية في سوق العمل الصهيوني، وتفكيك ومن ثمّ تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الصهيوني)، ومسألة الأرض الواقعة في مركز الصراع مع الاستعمار الاستيطاني. في المحصّلة، يظهر مشروع روابط القرى في دراسة "كوهين" كصراع وكترتيبات ما بين نخبٍ سياسيّةٍ على طرفي الخطّ الاستعماري، ولكنّه مع ذلك يفصّل في دقائق وحيثيّات هذا الصراع النخبويّ صهيونياً بين يمين ويسار، ويختزله فلسطينيّاً بالقول، على سبيل المثال، إنّ معارضة فتح للروابط كانت تعود أساساً لتشكيل الروابط تهديداً لأحاديّة تمثيلها للشعب الفلسطيني وليس لسببٍ مبدئيّ بصفتها مشروعاً للعمالة مع المحتل، منحّياً جانباً الخلافات داخل قيادة فتح، والقناعات المبدئية للقاعدة الفتحاوية في تصدّيها للروابط بصفتها مشروع خيانة.

كما يصف القراءة الاستشراقية الصهيونيّة للمجتمع الفلسطيني، والتي بنى عليها عرّابو الروابط مشروعهم، بـ "الضعيفة"، وقد أدّى هذا الضعف، بحسب "كوهين"، إلى فشلٍ في فهم المجتمع الفلسطيني سياسيّاً واجتماعيّاً، ومن ثمّ فشل مشروع الروابط. إنّ وصف القراءة الاستشراقية بالضعف يشي باستشراقيّة واصفها، فإشكاليّة المعرفة الاستشراقية لا تتعلّق بضعفها أو قوّتها (إجراءات منهجيّة أو دقّة المعلومات)، وإنّما في نظرتها الكليّة للمجتمع الذي لا يُمكنها إلّا أن تراه أوّلاً موضوعاً للسيطرة أو التلاعب، وثانياً تختزله في الهوية والأيديولوجيا، وتخضعه لتصنيفاتٍ حادّة (قروي – مديني)، وهي تصنيفاتٌ لا يتحدّاها "كوهين" معرفيّاً، وإنّما يقبلها مع الإشارة إلى سوء تقدير قوة قطبيّتها.

يصل "كوهين" في نهاية المقال إلى نتيجةٍ مفادها بأنّ فشل روابط القرى و"أوسلو" في الوصول إلى السلام يعود أساساً إلى ميزان القوى المختلّ لصالح الطرف الصهيوني، والذي كان كفيلاً بتحويل مشروع الحلّ السياسيّ بإقامة دولةٍ فلسطينيّة في الضفّة الغربيّة بقيادة روابط القرى في نهاية السبعينيّات وبداية الثمانينيّات، ومنظّمة التحرير في التسعينيّات، من مشروع سياسيّ إلى مجرّد أداةٍ أمنيّةٍ صهيونيّة. ويصرّح في افتراضه التأسيسيّ الأوّل بأنّ مشروع الروابط كان يهدف للوصول إلى عملية سلامٍ وانسحابٍ "إسرائيلي" من الضفّة الغربيّة، ولكنّه يعود في نهاية المقال بنتيجةٍ تناقض افتراضه الأوّل؛ بالقول إنّ ما أدّى إلى فشل "أوسلو" ومشروع روابط القرى هو اختلال ميزان القوى لصالح "إسرائيل"، ممّا أفشل المشروعين في الوصول إلى سلام.

يبدو منطق "كوهين" هنا دائريّاً (تحصيل حاصل)؛ السبب هو النتيجة والنتيجة هي السبب. فقد نشأت الروابط و"أوسلو" منذ البداية في هذا السياق المختلّ، وبالتالي لم يكُن بإمكان المشروعين إلا أن يكونا منذ البداية أداةً للطرف الأقوى لتحقيق أهدافه، سواءً سمّيناها سلاماً أم تعميق السيطرة الصهيونية على الفلسطينيين. وكما قال "شلومو غازيت" عند توقيع إتفاقية "أوسلو": "لم يكُن أمام عرفات سوى أن يكون لحد أو سوبر- لحد". السلام الضائع الذي ينعيه كوهين في مقاله هو سلام صهيونيّ، حكم ذاتيّ على أراضٍ ينسحب منها الجيش الصهيوني دون أن ينسحب، وسلطة أمنيّة قدّم لها "كوهين" نصيحة ذات مرّة، متقمّصاً دور "ميلسون" وكمختصّ في دراسة التعاون، بأنّه على الفلسطينيّين أن يُعيدوا تعريف الخيانة ليستمرّ التنسيق الأمنيّ في ظلّ مصالحةٍ فلسطينيّةٍ محتَملة ما بين الرافضين والمؤيدين لـ "أوسلو".

**) خالد عودة الله(**

## مقدّمة

يتناول هذا المقال "روابط القرى" التي قامت ونشطت في مناطق "يهودا والسامرة" [الضفة الغربيّة] في نهاية السبعينيّات وبداية الثمانينيّات من القرن العشرين. سيتمّ دراسة "الروابط" ونشاطاتِها من جديد، من خلال ربط الموضوع بالتطوّرات التي طرأت على علاقة "إسرائيل" بالفلسطينيين منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا، وذلك في ضوء شهاداتٍ جديدةٍ من بعض الأشخاص المشاركين فيها.

أسّست شخصياتٌ فلسطينية روابط القرى في "المناطق" [2] بدعمٍ من الإدارةِ المدنية "الإسرائيلية"، في محاولةٍ لتأسيسِ قيادةٍ فلسطينيةٍ محليّةٍ لا تخضع إلى م. ت. ف. ومبادئها، وبحيث تكون جاهزةً لقيادة تلك المناطق نحو الاعتراف بـ"إسرائيل"، والوصول إلى اتفاقٍ معها. لاقت هذه المساعي معارضاتٍ جديةً من م. ت. ف. والتي قام رجالها بالتعرّض [لحياة] بعض قيادات الروابط، وكذلك من الأردن الذي أعلن بأنّ الانضمام إلى الروابط يُعتبر بمثابة خيانةٍ للوطن. في "إسرائيل" أيضاً، وجدت هذه المبادرة معارضةً واسعة، سواءً من مؤيّدي الاستيطان في المناطق [المحتلّة]، خصوصاً بعد أن أعلنت الروابط رفضها للاستيطان، أو من قبل عناصرَ يساريّةٍ عارضت توجّه خلق قيادةٍ فلسطينيةٍ من قبل المؤسسة "الإسرائيلية".

يدلُّ حجم المعارضة التي لاقتها الروابط طيلة سنوات إقامتها، والمكانة التي احتلّتها الفكرة في المعجم السياسيّ الفلسطينيّ، على أن الروابط لم تكُن حركةً عابرةً وقليلة الشأن- وهناك الكثير من الأمثلة على الحركات العابرة التي قامت في المجتمع الفلسطيني على مرّ السنوات- وإنّما كانت عبارة عن جسمٍ سياسيّ لامَسَ أكثرَ النقاط حساسيّةً في الحركة الفلسطينية وسياستها. ولعلّ العبارة التي أطلقها أبو جهاد في ذروة نشاط الروابط "أخشى أن تكونَ الخيانة وجهة نظر"، ما تزالُ تتردّد حتى اليوم وتعكس جيّداً خوفَ منظمة التحرير الفلسطينية من الروابط. كما أنّ المقارنةَ ما بين السلطة الفلسطينية تحت قيادة محمود عباس (أبو مازن) وبين روابط القرى، تتكرّر كثيراً في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في يومنا هذا، وتستدعي إعادة تفحّص الروابط ونشاطها والنقاش العام حولها. [3]

استناداً إلى مقابلاتٍ قُمت بعملها وإلى موادَّ مكتوبةٍ تعود إلى فترة نشاط [الروابط] وكذلك إلى السنوات الأخيرة، سأقدّم الادّعاءات التالية: **أ)** كان هدف الذين بادروا إلى إقامة الروابط، أو الذين دعموها، البدء بتحريك عمليةٍ –هي الأولى من نوعها- للوصول إلى اتفاق سلامٍ "إسرائيليّ"-فلسطينيّ يقوم على انسحابٍ "إسرائيليّ" من مناطق الضفة الغربية، وليس إلى تعميق السيطرة الإسرائيليّة على المناطق (كما تم الادّعاء من قِبلِ الكثيرين). [4] **ب)** كانت المواقفُ الإيجابية لرؤساء الإدارة المدنية القائمين على نشاط الروابط (وعلى رأسهم مناحيم ميلسون ويجال كرمون)، والتي دفعت نحوَ إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ عاصمتها القدس الشرقية[5] وعارضت مشروع الاستيطان، كانت مواقف تتعارض بشدّةٍ مع موقف المؤسسة "الإسرائيلية" [الحاكمة]. ولذلك، كان تعاون وزير الدفاع "أريئيل شارون" مع الروابط تعاوناً محدوداً جداً ووظيفياً.

**ج)** لقد فشل كلٌ من "مناحيم ميلسون" و"يجال كرمون" في قراءة المنظومتيْن السياسيّتين اللتين عملا بداخلهما: المنظومة الاجتماعيّة-السياسيّة الفلسطينيّة، والمنظومة السياسيّة "الإسرائيلية"، كما أنّ إجراءات القوة التي استخدمتها الإدارة المدنية قد ألَبت عليها المجتمع الفلسطيني، بغض النظر عمّا يكمن وراءها من نوايا على المدى البعيد. **د)** نبعت معارضة التيار المركزي داخل فتح للروابط من كون الأخيرة

هدّدت مكانة م. ت. ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، أكثر من كونها رفضاً لقيام الروابط بالاعتراف بـ "إسرائيل". وهذا على العكس من الجبهة الشعبية التي عارضت الروابط لأسباب أيديولوجيّةٍ بالدرجة الأولى، وهي نفسها التي عارضت أيضاً [نزعة] الاعتدال لدى منظمة التحرير الفلسطينية بعد الحرب اللبنانية الأولى.

### ب. خلفية تاريخية

## القرار بعدم القرار، وسياسة عدم التدخل

بدأ الخلاف في داخل "إسرائيل" حول مستقبل "المناطق"، ومحاولات كلّ من الفلسطينيين و"الإسرائيليين" لاستكشاف الأخر، خلال حرب حزيران 1967، واستمرّت منذ ذلك الوقت بأشكالٍ مختلفة. في نهاية الحرب، كان أمام "إسرائيل" ثلاثة خيارات: الانسحاب من المناطق وإعادة السيادة الى الأردن (الخيار الأردني) أوّلاً؛ الانسحاب من المناطق وإقامة كيانٍ سياسيّ ذي علاقةٍ فيدرالية مع "إسرائيل" (لخيار الفلسطيني) ثانياً؛ وضمّ المناطق نظريّاً أو عمليّاً ثالثاً. لم يكُن القرار بشأن هذه الخيارات قراراً سهلاً، وتمّ الاتفاق في مداولات الحكومة "الإسرائيلية" (حكومة "الوحدة الوطنية" [6] بمشاركة مناحم بيغن)، في 19 حزيران 1967، على ألّا يكون هناك اتفاقٌ فيما يخصّ مستقبل الضفة الغربية. [7]

عمليّاً، اتّخذت الحكومة إجراءاتٍ كان من شأنها التقليل من استعداديّتها للانسحاب والوصول إلى اتفاق: [فمثلاً] ضمّ القدس العربية أجهض فكرة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، أو فكرة الاتفاق مع الأردن؛ وفتّت المستوطنات التي تمّ الشروع ببنائها أراضي "المناطق" بشكلٍ كامل؛ كما منع حظر النشاطات السياسيّة تبلور قيادةٍ سياسيّةٍ محليّةٍ داعمةٍ للمفاوضات. وبهدف تجنّب الانتقادات الدولية حول خطوات "إسرائيل" أحادية الجانب، وبالتحديد من جانب الولايات المتحدّة، ومن أجل إظهار نفسها وكأنّها تسعى إلى السلام، قامت الوفود التي أرسلتها الحكومة "الإسرائيلية" بالاتّصال مع شخصياتٍ فلسطينيّةٍ في "المناطق" ومع رجالات تابعة للنظام الأردني، ولكن كما حاجج "آبي راز" بشكلٍ مقنع، فإنّ هذه الاتصالات جرت بدون أيّة نيّةٍ حقيقيّةٍ للوصول الى تسويةٍ تقوم على الانسحاب من المناطق. [8]

في صيف العام 1973، نشرت قيادة المعراخ (العمل ومبام) خطّتها حول مستقبل "المناطق"، والتي كانت تستند، من بين ما كانت تستند إليه، إلى مبدأ إبقاء الوضع السياسيّ للمناطق وسكّانها كما هو عليه؛ وحثّ الصناعيّين "الإسرائيليين" على الاستثمار فيها؛ وإقامة مستعمرات "إسرائيلية" جديدة وتمكين المستعمرات القائمة؛ وتركيز وشراء أراضٍ بهدف الاستيطان؛ والاستمرار بسياسة الجسور المفتوحة؛ وإخضاع العمالة الفلسطينية في "إسرائيل" إلى الرقابة؛ وتوسيع القدس باتّجاه الشرق والشمال والجنوب. [9] لقد كان ذلك بمثابة إعلانٍ عن نيّة "إسرائيل" بالاستمرار في سيطرتها على "المناطق"، مع تطوير مستوى حياة سكّانها الفلسطينيّين من دون الالتفات الى طموحاتهم السياسية. وقد مارست "إسرائيل" تجاه السكّان الفلسطينيين سياسة إدارة الأزمة (لا حلّها)، وهي سياسةٌ بلورها "موشيه ديان" ولاقت دعماً من مستشاري الشؤون العربية في الحكم العسكري، مثل "دافيد براحي" ولاحقا "أمنون كوهين".

كانت المبادئ المعلنة لهذه السياسة تتمثّل بالحدّ من التدخّل المباشر في الحياة اليوميّة للسكّان قدر الإمكان، ودمجهم في النظام الاقتصادي "الإسرائيلي"، والتعامل الصارم مع المتورّطين بالإرهاب. ولكن، أُجبرت "إسرائيل" لاحقاً على إعادة التفكير من جديدٍ فيما يتعلّق بمستقبل المناطق المحتلّة عام 1967، وذلك في أعقاب حرب "يوم الغفران" (1973)، والدعم المتنامي لمنظّمة التحرير الفلسطينية في الساحة الدولية والمناطق (ابتداءً من 1974)، إلى جانب مبادرة السادات للسلام (1978).

## زيارة السادات: الانعطافة الكبرى

لم تقُم حرب "يوم الغفران" [حرب أكتوبر 1973] بزعزعة الثقة الذاتيّة للقيادة "الإسرائيلية" وحسب، وإنّما قامت أيضاً بتقوية مكانة م. ت. ف على الساحة السياسية وتعزيز نفوذها في "المناطق"، حيث اعتبرت قمّة الرباط 1974 بأنّ المنظمة هي بمثابة الممثل الشرعيّ الوحيد للشعب الفلسطيني، وتمّت بعدها دعوة ياسر عرفات، أمين سرّ المنظمة إلى إلقاء خطابٍ في الأمم المتحدة. أمّا في "إسرائيل"، فقد أدّت الحرب إلى ظهور حركة "غوش ايمونيم" وتقويتها، وهي حركة كانت تدعو إلى الاستيطان اليهودي في كلّ أجزاء "يهودا وشمرون". ومع صعود حكومة "الليكود" إلى الحكم في العام 1977، تحوّلت المستوطنات في قِمم الجبال من مسألةٍ خلافيّةٍ إلى سياسةٍ حكوميّةٍ مُعلَنةٍ وصريحة. لقد صرّح رئيس الحكومة "مناحم بيغن"، وهو بذلك كان يمثّل رأي حركته، بأنّ الشعب اليهودي هو المالك القانوني لكل "آيرتس يسرائيل"، وبأنه لن يقبل بسيادةٍ أجنبيّةٍ إلى الغرب من نهر الأردن، وأنّ تحويل مناطق معيّنةٍ في الضفة الغربية إلى سيادةٍ عربيّةٍ يعدّ بمثابة "كارثة أخلاقية". [10]

وعليه، كانت المفاوضات بين "الإسرائيليين" والفلسطينيين في تلك الفترة بلا جدوى، خاصة [إذا كانت] بين "إسرائيل" و منظّمة التحرير الفلسطينية التي لم تكُن في تلك الفترة تعترف بـ "إسرائيل"، بل كانت تعتبر بأنّ الكفاح المسلح هو الطريق الاستراتيجي وليس التكتيكيّ لتحرير فلسطين. بيْد أنّ زيارة رئيس مصر أنور السادات الى البلاد، ثمّ زيارة مناحم بيغن إلى مصر، ضمن عملية السلام برعايةٍ أمريكيّة، جعلت "إسرائيل" ملزمةً للمرّة الأولى بصياغة موقفٍ ما لحلّ المشكلة الفلسطينية وعرضه أمام المجتمع الدولي.

ضمّ موقف "إسرائيل" الذي صاغته حكومة "بيغن" في إطار مفاوضات السلام مع مصر التزاماً "إسرائيليّاً"، هو الأوّل من نوعه، بأن تأخذ "إسرائيل" بعين الاعتبار "الحقوق الشرعيّة للفلسطينيين العرب (وفي الصياغة العربية: عرب إيرتس يسرائيل القاطنين في يهودا والسامرة وقطاع غزة) وطموحاتهم المشروعة". لهذه الأسباب، تعهّدت "إسرائيل" في إطار اتفاق "كامب ديفيد" (1978) بمنح حكمٍ ذاتيّ فلسطينيّ في مناطق "يهودا والسامرة" وقطاع غزة لفترةٍ انتقاليةٍ تصل إلى خمس سنوات، على أن يتمّ تحديد صلاحيات هذا الحكم من خلال مفاوضاتٍ تشارك فيها "إسرائيل" ومصر والأردن وممثلين عن العرب الفلسطينيين. وخلال سنوات الحكم الذاتي، يتوجّب على الأطراف التباحث في الحلّ النهائي والوصول الى اتفاق. [11]

كان من المفترض أن يكون التوقيع على الاتفاق بمثابة بدايةٍ لتغييرٍ حقيقيّ في علاقات "إسرائيل" مع الفلسطينيين، على الرغم من الفجوة الكبيرة بين رؤية حكومة "الليكود" للحكم الذاتي (والتي أعلنت بأنّها ستطلب في نهاية الفترة الانتقالية سيادةً "إسرائيلية" على المناطق)، وبين رؤية مصر (التي رأت أن الحكم الذاتي سيؤدّي إلى دولةٍ فلسطينيّةٍ مستقلّة). [12] لكنّ الشرط اللازم لتطوّر المباحثات لم يتوفّر، وهو وجود تمثيلٍ فلسطينيّ يأخذ على عاتقه إدارة الحكم الذاتي. بدورها، أعلنت منظّمة التحرير الفلسطينية، والتي كانت بطبيعة الحال محظورةً، عن رفضها للاتفاقيات؛ كما رفض رؤساء البلديات في "المناطق"، والذين كانوا في معظمهم منتمين إلى منظّمة التحرير الفلسطينية، البدء بمفاوضاتٍ باعتبارهم يمثّلون الفلسطينيّين في "المناطق"، ولم يتبلور أيّ طرفٍ آخر في المناطق لإدارة المفاوضات والمضيّ قدماً في المخطّط. أضِف الى ذلك، قام رجال منظّمة التحرير الفلسطينية باغتيال فلسطينيّين مؤيديّن لمبادرة السادات (أبرزهم كان الشيخ هاشم الخزندار، والذي ترأس وفداً غزاوياً غادر إلى القاهرة لتأييد المبادرة)، وقد

بادرت منظّمة التحرير الفلسطينية الى تنفيذ سلسلةٍ من العمليّات في ‘‘إسرائيل’’، والتي تمّ اعتبارها بمثابة رسالةٍ إلى الولايات المتحدة و’’إسرائيل’’ ومساعديها بأنّه لا يجب تجاهل الفلسطينيين (أيّ منظمة التحرير الفلسطينية كممثلٍ شرعيٍّ لهم) في أيّ مباحثاتٍ حول مستقبل ‘‘المناطق’’.[13]

في ذات الوقت، أوضح د. ‘‘يوسف بروغ’’ وهو رئيس الوفد ‘‘الإسرائيلي’’ لمباحثات الحكم الذاتي والذي كان أيضاً وزير الداخلية، إلى المبعوث الأمريكي الخاص لمباحثات الحكم الذاتيّ ‘‘سول لينوفيتش’’، بأنّ ‘‘الحكومة [الإسرائيلية] تؤيّد الاستيطان وأنا ورئيس الحكومة نؤيد الاستيطان... ونحن نستبعد بشكلٍ كامل قيام دولةٍ فلسطينيّة، بل إنّ هذا هو الوقت الملائم للمستوطنات لتحقّق استقلاليتها وتصوّب نشاطها’’.[14] ولقد بدت الفجوات غير قابلةٍ للجسر.

### ج. روابط القرى: المنطق السياسي، التحليل الاجتماعي

أثناء زيارة السادات لـ ‘‘إسرائيل’’، كان البروفيسور ‘‘مناحيم ميلسون’’ مستشاراً للشؤون العربية في الحكم العسكري. لقد تمّ استدعاؤه للخدمة في هذا المنصب في حزيران 1976، وهي السنة الأخيرة من حكم ‘‘المعراخ’’ الذي كان [أيّ ميلسون] مقرّباً منه أيديولوجيّاً واجتماعيّاً. لقد كان ذلك بعد وقتٍ قصيرٍ من انتخابات البلديّات في الضفة الغربية، والتي ازداد خلالها نفوذ منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وفي نفس الوقت، طرأت تغييراتٌ داخل المراتب العليا في قيادة الجيش ‘‘الإسرائيلي’’ في المناطق: تمّ استبعاد العميد ‘‘أريه شاليف’’ من قيادة منطقة ‘‘يهودا والسامرة’’ (أيوش- أزور يهودا وشمرون) واستبداله بالعميد ‘‘ديفيد هوجوال’’؛ وعاد المستشار للشؤون العربية ‘‘أمنون كوهين’’ إلى الجامعة العبريّة في القدس بعد تعيين ‘‘ميلسون’’ بدلاً منه.[15] ظلّت هذه التغييرات مخلصةً لتقاليد الجيش، والتي كان يتمّ بموجبها تعيين مستشارين للشؤون العربية من بين المحاضرين الجامعيّين الذين يعملون في دائرة دراسات الشرق الأوسط في الجامعة العبرية (ديفيد براحي كان المستشار الأول قبل أمنون كوهين [الثاني]؛ ‘‘موشيه معوز’’ و’’موشيه شارون’’ عملوا في منصب المستشار لدى منسّق نشاطات الحكومة في المناطق). لقد كان هذا التزاوج [بين العمل الأكاديميّ والعسكريّ] أمراً طبيعيّاً بالنسبة للمحاضِرين أنفسهم: باعتبارهم شخصياتٍ عامة، وأيضاً باعتبارهم يشاركون مع حكومات ‘‘إسرائيل’’ (المعراخ والليكود) مبادئها الأساسية، فاعتبروا على ما يبدو أنّ تقديم معرفتهم وخبراتهم للمنظومة الحاكمة العسكرية هو حقٌّ وواجب .

امتازت فترة ‘‘ميلسون’’ كمستشار (1976-1978) باضطراباتٍ سياسيّة؛ كما أن الجبهتين اليساريّتين (الديمقراطية والشعبية) والحزب الشيوعي في ‘‘المناطق’’ وسّعوا من نشاطهم الاجتماعي [الأمر الذي أدّى إلى] انتشار الاتّحادات النقابية، وقد أشرفت منظّمة التحرير الفلسطينية على تسيير مسيراتٍ حاشدة، خاصّةً في الجامعات، استنكاراً لمبادرة السادات. وعلى العكس من المظاهرات التي كانت في السنوات السابقة ضدّ الاحتلال، فإنّ رؤساء البلديات أثناء هذه السنوات لم يأخذوا على عاتقهم مهمّة التوسّط ما بين الجيش والسكّان بهدف تهدئة الشارع. ويروي ‘‘ميلسون’’ مستذكراً: ‘‘لا يوجد هناك رؤساء بلديةٍ تستطيع أن تتفاهم معهم... إنكّ تستطيع التكلّم معهم لكن ليس لديهم أيّة مصلحة في التهدئة’’.[16] والسبب واضح: التهدئة تصبّ في مصلحة الحاكم وليس المحكوم، وبالتأكيد لم تكُن التهدئة من مصلحة منظّمة التحرير الفلسطينية، التي اعتبرها رؤساء البلديات بمثابة الممثل الشرعيّ والوحيد لكلّ الشعب الفلسطيني.

في هذه الفترة، قام مصطفى دودين، من بلدة دورا في جبل الخليل والذي عمل سابقاً وزيراً للرفاه الاجتماعيّ في الحكومة الأردنيّة، بالاتصال مع قادة الحكم العسكري. كان دودين رجل استخباراتٍ مصريّة في الماضي البعيد، وعلى ما يبدو بدأت علاقاته [مع جيش الاحتلال] أثناء سيطرة مصر على جبل الخليل في العام 1948. وكان عضواً في الحكومة الأردنية في الماضي القريب، واعتُبر أحد أبرز

مُعارضي منظّمة التحرير الفلسطينية في الأردن؛ وعيّنه وزيراً للرفاه الاجتماعيّ رئيسُ الحكومة الأردني وصفي التلّ، وهو الشخص الذي أنهى الوجود العسكري الفلسطيني في الأردن (أثناء أحداث "أيلول الأسود" 1970 وصيف 1971)، ثمّ أصبح في بداية السبعينيّات رئيس "الاتحاد الوطني"، وهو تنظيمٌ أقامه الملك حسين كإطارٍ لتوحيد مؤيّديه من الفلسطينيين والأردنيين.

في العام 1975، طلب دودين العودة الى قرية دورا مسقط رأسه، بعد خلافاتٍ مع رئيس الحكومة مضر بدران، وقد سمحت له "إسرائيل" بالعودة في إطار ما يُعرف بـ "لمّ الشمل". وبعد وقتٍ قصيرٍ من عودته، بدأ يجري اتصالاتٍ سياسيّة مع فلسطينيين و"إسرائيليين"، بيْد أن رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري [الذي رأى فيه منافساً سياسيّاً] حاول عرقلة مساعيه خوفاً من المنافسة [17]. وبعد انتخابات عام 1976، والتي لم يترشّح فيها الجعبري، انتقلت رئاسة البلدية إلى مؤيّدي منظّمة التحرير الفلسطينية. وبعد الاضطرابات التي شهدتها المدينة بُعيد الانتخابات، التقى دودين مع "ميلسون". كان هذا في الأشهر الأخيرة من حكم "المعراخ"، وفي الأيّام الأخيرة من تولّي "شمعون بيرس" لوزارة الدفاع وقبل المبادرة المصرية، حيث استمع "ميلسون" إلى معارضة دودين الواضحة لمنظّمة التحرير الفلسطينية. لم يكُن ذلك مفاجئاً لأنّ موقفه الرافض للمنظّمة كان معروفاً، لكنّ الجديد كان تقديم دودين مقترحاً لإقامة تنظيمٍ سياسيّ يعترف بـ "إسرائيل" على العكس من موقف المنظمة [18]. يستذكّر "ميلسون" ذلك قائلاً:

> نحن ندير نقاشاً سياسيّاً ما وهو يُبدي لي تحفّظاته على منظمة التحرير الفلسطينيّة، وأنا أقول له حسناً، ولكن ما العمل؟ هل لديك أفكار؟ فيجيب ربّما نقيم حزباً، علينا أن نقيم حزباً سياسياً، حركة سياسيّة. وأنا أقول له إنّ هذا غير ممكنٍ لأنّنا لا نستطيع السماح بإقامة أحزابٍ في المنطقة التي تقع تحت سيطرة الحكم العسكري. لقد كان هذا موقف "إسرائيل" منذ 1967. أنا متأكد من هذا. لا استثناءات. لا نستطيع القيام بذلك، علينا العمل ضمن إطار القانون الأردني فقط. قدّم بعد عدّة أيامٍ طلباً آخر للقاء، ثمّ جاء وقال إنّه حسب القانون الأردني هناك شيءٌ اسمه "روابط القرى". ما هذا؟ وإذ به يقول: إنّه إطارٌ يتّعدى حدود القرية الواحدة، ويتعدّى المجلس القروي، ليس ببلدية وإنّما تنظيم يسمح به القانون الأردني بهدف القيام بنشاطاتٍ لتطوير المنطقة، [أيّ] تطوير القرى. فقلتُ لنفسي: يا لها من فكرة! فكتبتُ مذكرةً إلى وزير الدفاع "شمعون بيرس" وإلى منسّق النشاطات في المناطق لطلب موافقتهما على إقامة روابط قرى في محافظة الخليل؛ روابط قرى محافظة الخليل. هذا كلّ شيء، وهكذا بدأ العمل. ثم بدأتْ الأسئلة بمن؟ وماذا؟ .. الجميع عارض الفكرة. ما الجديد؟ وألم يكُن هذا موجوداً في السابق؟ ولماذا سيكون نافعاً؟ ألن يتحوّل إلى نوع من النشاط التخريبي؟ وبدأنا رحلةً مضنية. وفي أثناء النقاش الذي لم يتوقّف حصلت الانتخابات ثمّ الانقلاب". [19] [يقصد فوز الليكود اليميني لأوّل مرّةٍ]

جاء مقترح دودين ليثبت افتراضات "ميلسون" القائلة إنّه يُمكن العثور على فلسطينيّين معنيّين بالوصول إلى تسويةٍ مع "إسرائيل" من بين سكّان "المناطق"، على النقيض من منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وقد نبع تأييد "ميلسون" للروابط من معرفته بأنّ الجمود السياسيّ في "المناطق" لا يصبّ في مصلحة "إسرائيل". في الواقع، ومنذ البداية، أيّد "ميلسون" فكرة إقامة حزبٍ سياسيّ لا يكون مقتصراً على سكّان قرى بحدّ ذاتها، بيْد أنّ القانون كان يمنع ذلك. ولكن حتّى لإطارٍ محدودٍ كهذا، كانت هناك معارضاتٌ كبيرةٌ داخل المنظومة [السياسية والعسكرية]، وحسب رأيه: "لم يوجد أحدٌ لم يعارض". لكنّه كأكاديميّ، تمّ استدعاؤه إلى المنظومة الأمنية واكتفى بتحريك الفكرة، ثمّ عاد إلى الجامعة في العام 1978.

غير أنّ اهتمام "ميلسون" بـ[الضفة الغربيّة] وما يحصل فيها لم ينتهِ، فقد أصبح رئيس معهد الدراسات الأفريقية الآسيوية في الجامعة العبرية. وخرج في حزيران 1980 في مقابلةٍ مطوّلةٍ مع جريدة "**معاريف**"

تحت عنوان: سياسات "موشيه ديان" تركت سكان المناطق تحت السيطرة الخطيرة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. نشر "ميلسون" الخطوط العريضة لرؤيته في هذه المقابلة، والتي ظهرت لاحقاً وبشكلٍ موسّع في مقالٍ نشره في مجلّد: "**هل يوجد حل للمشكلة الفلسطينية؟**" من إصدار معهد "فان لير"، وفي مقالٍ آخر نُشر في المجلة الأمريكية (Commentary).

عرض ميلسون قناعاته في مقالاته هذه، [قائلاً] إنّه ينبغي، بل ومن الممكن، الوصول إلى اتفاق سلامٍ مع الفلسطينيين؛ وأنّ السبب من وراء الفشل في الوصول إلى اتفاقٍ هو منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي ترفض الاعتراف بـ "إسرائيل"؛ ومن هنا ينبع الحلّ الذي يقترحه: شنّ حربٍ شرسةٍ ضدّ منظمة التحرير الفلسطينية، ودعم قوىً فلسطينيّةٍ معيّنةٍ تكون جاهزةً للاعتراف بـ "إسرائيل".

لم يتجاهل [ميلسون] الحقيقة القائلة إنّ معظم الجمهور في المناطق [المحتلّة] كان يعتبر منظّمة التحرير الفلسطينيّة بمثابة قيادته الشرعية، لكنّه ادّعى أنّ هذا نتج عن النظام الفاسد والإرهابي الذي قادته منظّمة التحرير الفلسطينيّة (والذي تغاضت عنه إسرائيل) وليس بسبب قناعاتٍ أيدولوجيةٍ [لدى الفلسطينيين]. كان "ميلسون" مقتنعاً أنّه وبعد هزيمة منظّمة التحرير الفلسطينيّة سيكون بالإمكان الانتقال إلى المرحلة التالية في العلاقة بين "إسرائيل" والفلسطينيّين، وهي مفاوضاتٌ بدعمٍ من الولايات المتحدة ومصر والأردن، وتسوية مناطقيّة، وإقامة كيانٍ فلسطينيّ يكون مرتبطاً بالأردن. [20]

بعد عامٍ من نشر المقالات، وعندما أقام "بيغين" حكومته الثانية، طلب وزير الدفاع "أريئيل شارون" من "ميلسون" أن يأخذ إجازةً ثانية من الجامعة ويقود قوّات الجيش في "يهودا وشمرون". [الضفة الغربية]. [21] وقد لاقت نداءات "ميلسون" المتعلّقة بدحر منظّمة التحرير الفلسطينيّة في المناطق استحساناً لدى وزير الدفاع، والذي بدأ في حينها يخطّط لضرب قيادة المنظّمة في لبنان، مع أنّه [أيّ وزير الحرب] وحكومة "الليكود" التي يمثّلها كانوا معارضين سياسياً للجزء الثاني من الخطّة، الذي كان ينصّ على انسحابٍ "إسرائيلي" من "يهودا وشمرون". لبّى "ميلسون" طلب "شارون"، وبعد أسابيع قليلةٍ نُصّب كأوّل رئيسٍ للإدارة المدنيّة في [الأراضي المحتلّة] برتبة عقيد. هكذا بدأت المحاولة "الإسرائيلية" الرسميّة الأولى لـ "صنع سلامٍ مع الفلسطينيين"، وهذا كان عنوان مقال "ميلسون" في "الكومنتري". وكان من شركائه الأساسيّين في العملية كلّ من نائبه "يجال كرمون" ومصطفى دودين الذي أسّس روابط القرى.

### د. الروابط: التحليل الاستشراقي- الحكومي

وعليه، كان المحرّك الأساسيّ لإقامة روابط القرى هو السعي للوصول إلى تسويةٍ مع الفلسطينيين عبر الالتفاف على منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي رفضت الاعتراف بـ "إسرائيل"، والتي بدورها رفضت الاعتراف بالمنظّمة كممثلٍ عن الفلسطينيين. وقد استندت هذه المساعي إلى تحليلٍ اجتماعي-سياسي للمجتمع الفلسطيني في المناطق [المحتلّة]، والذي لم يكُن مجرّد أرضيّةٍ نظريّة، وإنّما تبريراً أخلاقياً أيضاً. وهو ما عمل عليه "كرمون" جنباً إلى جنب مع "ميلسون"، الذي يصف الأسباب التي دفعت الإدارة المدنيّة للتوجّه إلى القطاع القرويّ بالتالي:

> السبب الأول كان سبباً كمّياً. كنّا بصدد التوجّه إلى 80% من السكّان، الذين كانوا فلّاحين قرويّين ويمرّون بعملية تحوّلٍ اجتماعيّ بسبب عملهم داخل "إسرائيل" وكان واضحاً أنّهم سيتغيّرون ويتقدّمون، ويصلون إلى وعيٍ سياسيّ ويكفّوا عن كونهم قطعاناً من الخِراف كما كان الإقطاعيّون الفلسطينيّون يتحكّمون بهم بالسابق. سيحصل كل ذلك كتحصيلٍ حاصل، وكلّ ما علينا فعله هو أن نمنح هذا التحوّل توجّهاً إيجابيّاً. وقد كان [القرويون] محليّين [في توجّههم] ومهتمّين بمصالحهم

المحليّة قبل كل شيء، على النقيض من سكّان المدن الذين ترتبط مصالحهم بالعواصم العربيّة، وكانت بالفعل مرتبطةً مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة من خلال الأموال، ويكنّون مشاعر العداء [للقرويّين]. [22]

تقوم هذه الأقوال على افتراضيْن فيما يخصّ العلاقة بين القرويين وسكّان المدن: الأوّل، افتراض وجود علاقاتٍ شبه إقطاعية، أيّ وجود هيمنةٍ إلى حدٍ ما على سكّان القرى؛ والثاني، عداوةٌ شرسة بين المعسكريْن. وبذلك تتضمّن [هذه الرؤية للتوجّه نحو القطاع الريفيّ] مسوّغاً أخلاقيّاً. وحسب هذا التحليل، فإن م. ت. ف ما هي إلّا مجموعة من الأقلية المدنيّة التي تتحكّم بأكثريّةٍ ريفيّة غير معنيّةٍ بها، وبذلك تضطلع الروابط المدعومة من "إسرائيل" بمَهَمةٍ تحريرية تجاه القرويّين. ومن شأن الروابط أن تفتح أمامهم آفاق جديدةً لوعي سياسي يحرّرهم من "الطغاة" المدينيّين. رأى "أريه شفيتسن"، مسؤول البحوث في الإدارة المدنية حينها، الأمر على النحو التالي:

"تمّ القيام بتحليلٍ [اجتماعي-سياسي] للمناطق، وتبيّن فيه بأنّ سكان القرى كانوا السكان الأكثر انصياعاً، والأكثر محافظةً، ولم يكُن لهم صلاتٌ مع منظّمة التحرير الفلسطينية، أو لم يتمسّكوا بالأفكار الوطنيّة الحديثة بشكلٍ عام، أو بالأفكار القوميّة الحديثة في تلك الفترة. أنا لا أريد التحدّث عن اليوم، ولكن أتحدّث عن فترةٍ امتدّت طويلاً. لم يكونوا جذريّين... فما هُم سوى قروييّن تقليديّين يدينون بالولاء العشائري للعائلة والحمولة. ولاءٌ محليّ، وهكذا. أوّلاً العائلة، ثمّ الحمولة، ثمّ القرية. أنت تعرف هذا الشيء: "أنا على ابن عمي وانا وابن عمي على الغريب" [كل العالم] إلخ. تقليديون جداً. لم يكُن يعنيهم إرهاب منظّمة التحرير الفلسطينية أو الأفكار القومية المتعلّقة بالدولة الحديثة إلخ. ما الذي ظهر في الضفة الغربية في تلك الفترة؟ أنت رأيتَ أنّه ظهر نفوذ وسلطة، ليس فقط لمنظّمة التحرير الفلسطينية، وإنّما لكلّ فصائل المنظمة [مثل] فتح والجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، على شكل لجانٍ تطوعيّة، وبشكلٍ أساسي نقابات واتحادات مهنية. لقد كان كلّ ذلك موجوداً ولكن في المدينة.. إنّهم سكان المدن. الوطنيّة انتشرت في المدينة كنابلس، رام الله... أمّا القرى كان التأثير فيها تقليدياً وأكثر هدوءاً. كذلك، دعونا نقول إنّه مع السلام الاقتصادي كان الوضع أفضل". [23]

كان التحليل الذي قامت به الإدارة المدنية مشابهاً للرؤية الى قدّمتها القيادة القروية التقليدية، وبناءً عليه برزت روابط القرى. وعليه، من الصعب تعقّب ولادة رؤية الإدارة المدنيّة والحكومية في هذه القضية. ويبدو أحياناً أنّ الخطاب الاستشراقي- الحكومي [الصهيوني] وخطاب النخب الفلسطينية القروية التقليدية غذيا وأثّرا على بعضهما البعض بشكلٍ متبادل. يقول محمد نصر، وهو مهندسٌ من بلدة دورا وأحد قادة الروابط:

"في أيام الأردن، انتقلت القيادة من القرية إلى الشيخ الجعبري ابن مدينة الخليل. هل تعي معنى ذلك؟ أصبح الجعبري قائداً وأحد رموز الخليل. وقد رسّخت "إسرائيل" ذلك أكثر وأكثر. وفي كلّ مرةٍ كان يأتي فيها وزير [صهيوني] أو حاكم إلى المنطقة، إلى أين كان يذهب؟ إلى مدينة الخليل [...] وكان يدعو محمد علي الجعبري المخاتير ورؤساء المجالس، وكتحصيلٍ حاصلٍ رؤساء القرى في جبل الخليل. ولكن لم يحصل أبداً أن زار أحدٌ من المسؤولين "الإسرائيليّين" قريةً من هذه القرى. وبهذا، صار على كلّ من كان لديه مشكلةٌ أو مطلب أن يرفعه إلى الشيخ الجعبري". [24]

طالما أنّ الشيخ محمد الجعبري، والذي كان يشغل منصب رئيس بلدية الخليل، لم يتخطَ الخطوط الحمراء [والتي وضعها الحكم العسكريّ "الإسرائيلي" ولم تكُن دائماً واضحة]، فإنّ هذا النظام كان مريحاً للشيخ

وللحكم العسكريّ أيضاً، حتّى لو تضررت منه القرى. لم يترشّح الجعبري في انتخابات عام 1976، وتسلّم منصب رئيس البلدية بدلاً عنه فهد القواسمي، والذي اعتُبر مؤيدٌ بارزٌ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة. في نظر الحكم العسكري – و"مناحيم ميلسون" الذي كان مستشاراً للحكمِ العسكري- كانت هذه إحدى الإشارات الواضحة للتغيّر المتنامي في توجّهات المناطق، وبأنّ ثمّة حاجةً لأخذ المبادرة.

لقد شخّصوا التحوّلات في "المناطق" منذ قمّة الرباط 1974، وانتخابات عام 1976، وتابعوا تدفّق الأموال إليها بواسطة منظّمة التحرير الفلسطينية، وفهموا بأنّه في هذه الحالة سيتمّ ولادة نظامٍ جديدٍ من الولاءات. وكانوا أيضاً على درايةٍ بنموّ الهويّة الوطنيّة للشباب في القرى والمخيمات، والذين بدأوا يتعلّمون في الكليات والجامعات. بيد أنّه في نهاية سنوات السبعينيّات، اعتبر "ميلسون" و"كرمون" بأنّ الصراع على [قيادة] التوجّهات السياسية لسكّان المناطق [المحتلّة] لم يكُن قد حُسم بعد، وأنّه ما تزال ثمّة إمكانية بتوجيه وعي السكّان من خلال وسائل اجتماعيّة-اقتصاديّة وسياسيّة. وقد كان ذلك عدولاً واضحاً عن سياسات عدم التدخّل التي قادها "موشيه ديان"، والتي أصبحت غير ملائمةٍ للواقع الجديد.

كان "ميلسون" ورجاله يفضّلون إقامة حزبٍ سياسيّ عابرٍ للمحليّات، وليس [مجرّد] روابط قروية، ولكن عندما رأوا أنّ هذا هو الحل الوحيد الذي يسمح به القانون، قاموا بخلق مسوّغاتٍ سوسيولوجية له. [25] وبناءً على ما قاله "ميلسون":" يوجد هنا تناقض مصالح [قرية-مدينة] ونحن لم نخلق هذا التناقض، بل إنّه موجودٌ منذ أجيال؛ كما أنّ عملية التغيير ستجري من خلالنا أو بدوننا، علينا فقد أن نوجّهها. اذا لم نقُم بذلك، فإنّ غيرنا سيتوكّل بالأمر، والتغيير الجريء هو أن نحثّ سكّان المناطق [المحتلّة] على الاعتراف بـ "إسرائيل" وإجراء مفاوضاتٍ معها، وذلك من خلال استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية وأيديولوجيتها". [26]

### د. تفكيك قيادة وخلق قيادة

كان "عازار فايتسمان" وزيراً للدفاع في حكومة "الليكود" الأولى بعد الانقلاب، [المقصود صعود الليكود إلى سدّة الحكم] وصادق على إقامة روابط القرى وتوسيعها. تلا ذلك إقامة الفرع الأول لها في جبل الخليل من خلال دودين، في صيف العام 1978. وقد نشر دودين هدف الروابط في صحيفة القدس اليومية على النحو التالي: "حلّ المشاكل الداخلية للقرى بأفضل الطرق، ودعم مشاريع تعاونيّة ومؤسّسات خيريّة تعمل لصالح سكان القرى". وفي جريدة الفجر الأسبوعية باللغة الإنجليزية، أعلن دودين أنه لا ينوي التدخّل في السياسة الوطنية وإنّما ينحصر اهتمامه بـ "تطوير القرى في جبل الخليل والتي عانت لسنواتٍ طويلةٍ من إهمال السياسيّين في المدن". [27]

ويُمكننا أن نستبين من هذا الإعلان الرؤيةَ المشتركة لدودين ولرجال الحكم العسكري المتمثّلة بالرغبة في تعزيز الهوية القروية التقليدية أمام الهويّة المدينيّة الوطنية. لم يكشف الإعلان عن كامل طموحات الروابط، بل اكتفى بصياغةٍ عامّةٍ مستندةٍ إلى التصريح القانوني المُعطى للروابط. وفي نفس اللحظة وضعه وجهاً لوجه أمام القيادة الوطنية-المدينية من دون أن يتجاوز المحرّمات السياسية [الصهيونية]. خلال السنوات الثلاثة التي امتدّت من إقامة الروابط وحتّى عودة "ميلسون" إلى المناطق، انشغل دودين ورجالُ الحكم العسكري بتوسيع [قاعدة] التأييد للروابط. وفي إحدى المقابلات، يروي "كرمون" استشراف نشاط الروابط بالقول:

"في المناطق، سوف نحتلُّ دونماً تلو الآخر بالمفهومِ الاجتماعي، بمساعدة الحمائل والمساعدات الاقتصادية، ومن خلالِ خطّةٍ سياسيّةٍ تجذب كلّ المشاركين فيها؛ الأردن، والولايات المتحدة، كلُّهم

سوف يصلون إلى قناعةٍ بأنّ هذا المخطط أفضل للجميع. ستزداد الثقة بين الأطراف واللقاءات، ومن ثمّ المنفعة، ورويداً رويداً سيصلون إلى هذه النتيجة. كانت هذه عملية علينا أن نبنيها. [28]

وهكذا، وقفت الخطةُ على قدميها: مساعداتٌ اقتصادية، وخطةٌ سياسية، وشعورٌ عميقٌ بمعرفة الأمر المناسب لكلّ الأطراف؛ "إسرائيل"، والولايات المتحدة، والأردن (التي أنيط لها دورٌ هامٌ في هذه العملية) والفلسطينيون بطبيعة الحال. ومّما ساهم في جعل هذا التفكير يبدو ممكناً هو نجاح الحكم العسكري داخل "إسرائيل" (1948-1966) في جلب قيادةٍ سياسيّةٍ "مواليةٍ للدولة" من خلال حزبٍ تابع يدور في فلك حزب "مباي". [29] بيْد أنّ نموَّ قيادةٍ جديدةٍ في الضفةِ الغربية استوجب أوّلاً: تفتيت القيادة المناصرة لمنظّمة التحريرِ الفلسطينيّة والتي سبق أن نمت في "المناطق"، وكان أبرز ممثليها رؤساء بلدياتٍ منتخبون، ولجنة التوجيه الوطنيّ التي أقاموها. وثانياً، تفكيك المنظومة الاقتصادية والسياسية التي أسّسوها بواسطة عشراتِ ملايين الدولارات المتدفّقة إليهم من قبل اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة، والتي أشرفت بموجبها على أموال **الصمود**.

لم يكُن هذا الأمر متاحاً في فترة "عازار فايتسمان" لأنه فضّل المحافظة على الهدوء، حتى لو على حساب التغاضي عن النشاطات المدنيّة لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة هناك، وثمّة من يدّعي أنه تعمّد فعل ذلك بهدف فتح قنوات اتصال مع عرفات. [30] بدوره، دعا "يجال كرمون" إلى حربٍ ضروس ضدّ رجالات منظّمة التحرير الفلسطينيّة في المناطق، ووجّه انتقاداتٍ لاذعة حول كيفية إدارة الأمور فيها. وفيما يلي عيّنة من أقواله:

"في إحدى المرّات قالوا لليسوع [وهو لقب يهوشع بن شاحل، الحاكم العسكري للخليل]: عليكَ أن توبّخَ القواسمي على بعض أفعاله. وحتّى يكون التوبيخ لافتاً، أرسِل في طلبي من القيادة. حسناً، عندما وصلتُ إلى هناك، كان القواسمي معَه بداخلِ الغرفة، يتضاحكون كالأصدقاء. فقلتُ له، "يا يسوع، يفترضُ أن يكون هذا توبيخ!". [فقال الحاكم] "نعم نعم". وأخذ البرقية ليقرأ منها وكأنّه يقول نكتة: "تلقيتُ أمراً بتوبيخك، وقد أحضرنا أيضاً "كرمون" حتى تشعرَ أنّك مهدّد". ولم يتوقفوا عن الضحك من هذا الموقف. فقلتُ: حسناً، فليكُن. لا أحد يعرف ما الذي حصل في داخل الغرفة، ونحن سوف نعلن بأننا قمنا بتوبيخه، وهذا لبُّ الموضوع. وبينما نحن واقفون نهمّ بالخروج، انتهى من القيام بهذا الشيء السخيف. وقبل ذلك، قام الحاكم بتسليمه تراخيص. فقلت له، "يسوع، هذا توبيخ، ما الذي أعطيته له". فقال لي: "هذا توبيخ، ما علاقة هذه بتلك". [31]

وبحسب "كرمون"، نبعت الإشكالية من عدم معرفة الضبّاط الذين أُرسلوا لقيادة المناطق بالمجتمع الفلسطيني، وامتناعهم عن استغلال روافع معيّنةٍ تتيحها لهم المنظومة [العسكرية]، أهمّها حاجة السكّان [الفلسطينيين] الماسّة في الحصول على تراخيص لتسيير حياتهم اليوميّة، ورغبة القادة المحليّين في أن يكونوا وسطاء بين الجمهور وبين المؤسسة "الإسرائيلية" للحصول على هذه التراخيص. [32] وكانت المشكلة الأكثر خطورة، حسب رأيه، تتمثّل في غياب قيادةٍ سياسيّةٍ تأخذ على عاتقها الصِدام مع رجال منظّمة التحرير الفلسطينية في المناطق وتحييد [تأثيرهم].

تغيّر هذا الواقع في شهر آب عام 1981 مع تأسيس حكومة "بيغن" الثانية، والتي عمل فيها "أريئيل شارون" كوزيرٍ للدفاع. كما هو معلوم، إلى جانب جهوده الجريئة في تعزيزِ الاستيطان اليهودي في "يهودا والسامرة"، قرّر "شارون" تدمير الحركة الوطنية الفلسطينية، واختار "ميلسون" لتنفيذ هذه المهمة. كان "شارون" و"ميلسون" ينتميان إلى معسكراتٍ سياسيّةٍ مختلفة، وكانت رؤاهم متباينةً أيضاً فيما يخصّ مستقبل الضفة الغربية والقطاع، لكنّ كليهما اتّفق على وجوب تفتيت عناصر قوة منظمة

التحريرِ الفلسطينية في المناطق [المحتلّة]. وبالفعل، بدأ "ميلسون" في اتخاذ إجراءاتٍ وضعت رؤساءَ البلديات أمام اختيارٍ صعب: إمّا التعاون مع الإدارة المدنية، أو أن يتمّ استبعادهم من مناصبهم. ويقول "ميلسون" في هذا الصدد:

" أنا الآن أحاربُ عدم التعاون، لأنّه بدون تعاونٍ لا يُمكن العمل... نجح هذا مع الموظّفين، ومع وجهاء المجتمع، ورؤساء البلديات. نجح مع جزءٍ منهم، لكن لم ينجح الأمر مع أولئك الذين يتلقون توجيهاتٍ من منظّمة التحريرِ الفلسطينية. إنّهم يقاطعون الإدارةَ المدنية... في كلِّ الحالات، ولأنّ رؤساءَ البلديات لا يتعاونون، قررتُ في نهاية المطاف إقالتَهم. لقد دعوتهم، وهناك من جاء ووافق على التعاون، مثل [رئيس بلدية بيت لحم إلياس فريج]، إذ قرّر أن يتفهمَ التوضيحات التي قدمتُها له. هو لا يتعاون بشكلٍ طوعيّ وإنما هو مستمرٌ في التعاون كرئيسِ بلدية في نظامِ احتلالٍ تحتَ الحكم العسكري. لقد وافق على الرأي القائل إنّ تغييرَ العنوان [إقامة إدارة مدنية بدل الحكم العسكري] شأنٌ "إسرائيليّ". في الواقع، كان هذا الرأيُ صحيحاً، وعنى ذلك أنّه موافقٌ على قبول هذه التوضيحات.

إلا أنّ رئيسَ بلدية نابلس [بسام الشكعة] لم يُبدِ أيّ استعدادٍ لقبول هذه التوضيحات ولا حتّى لحضور اللقاء، بالتالي فهو مُقال. من جانبٍ آخر، بعض رؤساء البلديات حاول اللعب على الحبلين؛ هؤلاء حضروا إلى مكتبي، وجلسوا وتحرّكوا على الكرسي من جانبٍ إلى آخر، لكن عندما سألتهم فيما إذا كانوا مستعدّين للعودة والعمل بشكلٍ سليم مع الإدارة المدنية ظلّوا صامتين مثل رئيس بلدية دورا الذي فهم أنّه إذا قال نعم فإنّ منظمةَ التحرير الفلسطينية ستلاحقُه، وإذا قال لا فإنه سيفقد منصبه. لكن في النهاية وبعد أن سألته عدّة مرّات، أخبرته أنّ ليس بإمكانه أن يُبقيني هكذا بدون جواب. السؤال بسيط، وهو يرفض. وعليه، فهو مُقال، ويأتي شخصٌ آخر بدلاً منه". [33]

وبهذا، دخلت الإدارة المدنية والقيادة المؤيّدة لمنظمة التحرير الفلسطينية في مواجهةٍ مباشرة. في 11 آذار 1982، تمّ الإعلان عن لجنة التوجيه الوطنية كلجنةٍ خارجةٍ عن القانون، وهي لجنةٌ أقامها رؤساء البلديّات بهدف التصدّي لاتفاقيات "كامب ديفيد" وممارسة نشاطاتٍ شعبيّةٍ ضدّ روابط القرى. وفي 18 آذار، تمّت إقالة إبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة، والذي رفض مقابلة "ميلسون". وفي 25 آذار تمّت إقالة رئيس بلدية نابلس بسام الشكعة، ورئيس بلدية رام الله كريم خلف، وبعد أشهرٍ من ذلك تمّت إقالة رؤساء بلديات دورا وجنين وقلقيلية ودير دبوان وعنبتا. [34] وبطبيعة الحال، لم تضرّ هذه الإقالات بالسمعة الوطنية لهؤلاء الأشخاص ولكنّها حيّدت قدراتهم على العمل على المستوى الجماهيري العلنيّ، وقدرتهم على توجيه أموال البلديات، ومواقعهم كوجهاء قادرين على تلبية احتياجات جماهيرهم.

سلاح الإقالة لم يكُن الوحيد بيد السلطات [العسكريّة]، إذ كانت لديها القدرات العسكرية أيضاً، ولكنّ التنظيمات الفلسطينية لم تتوانَ بدورها عن استخدام السلاح الذي بحوزتها. وحتّى قبل موجة الإقالات، وفي ذات الشهر الذي أقيمت فيه الإدارة المدنية وتمّ تعيين "ميلسون" على رأسها، استقبلته الجبهة الشعبية بالتعرّض لحياة رئيس الروابط القروية في منطقة رام الله، يوسف الخطيب، والذي تمّ إطلاق النار عليه في 17 تشرين الثاني 1981 عندما كان يسافر بالسيارة بصحبة ابنه كاظم، من قرية بلعين في رام الله، حيث قُتل الاثنان. بعد ذلك بثلاثة أيام، أعلنت إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت أنّ كل رجالات الروابط سوف يدفعون ثمن خيانتهم، وأنّه "لن يتأسف أيّ شخصٍ على اغتيالهم على يد قوّات الثورة". [35]

أدّى تفكيك لجنة التوجيه الوطني وإقالة رؤساء البلديات إلى تفاقم موجة المظاهرات التي رافقتها عملياتٌ مسلّحة ضدّ رجال الروابط. وفي آذار- نيسان 1982، قُتل في الضفة الغربية ستة فلسطينيين

و"إسرائيليّيْن" اثنين خلال مظاهراتٍ عارمة وأحداث إطلاق نار، وفي نفس الوقت تم توجيه ضرباتٍ لرؤساء الروابط.[36]

وقد نشرت صحيفة "جيروسلم بوست" (Jerusalem Post) أنّه تمّ إطلاق النار على منزل فخري الريس، أحد رجال الروابط في رام الله، في منتصف آذار 1982. وفي نهاية الشهر، تمّ زرع عبوةٍ ناسفةٍ في سيارة كمال فطافطة، رئيس الروابط في ترقوميا، وأُصيب بجراح متوسّطة.[37] أمّا عبد الرحيم سلامة، من قيادات الروابط في منطقة طولكرم، فقد عُثر على جثته في آب 1982 بجانب مبنى الإدارة المدنية، وظهرت شبهاتٌ أنّه قُتل بسبب نشاطه السياسي. وفي نفس الشهر وفي نفس المدينة، تمّ إطلاق النار على محمد العمار وقتله،[38] وهو نشيط آخر في الروابط.

أمّا في دورا، تأسّست خلية يرأسها مروان عمرو، والتي جمعت مواد متفجرة من معسكرٍ [لجيش الاحتلال] قريبٍ من البلدة وجهّزت عبوة كانت تنوي زرعها في سيارة رئيس بلدية دورا المتماهي مع الروابط، والذي جاء كبديلٍ لرئيس البلدية المنتَخب الذي تمّت إقالته. وتمّ الكشف عن الخلية قبل أن تنجح في مَهمتها.[39] وفي عدّة قرى، تمّ إلقاء زجاجات حارقة أو إطلاق النيران على منازل أعضاء الروابط، وأصبح تهديد [حياة] أعضاء الروابط أمراً روتينياً.[40]

لقد كانت هذه هي المواجهة الشاملة والأكثر استمراريّةً بين سكان المناطق والمؤسسة "الإسرائيلية" منذ العام 1967، والأولى التي يعمل فيها طرفا [الصراع] وفق رؤيةٍ استراتيجيّةٍ واضحةٍ تقوم على بلورة أهدافٍ مستقبليّةٍ واضحة، وذلك على عكس مظاهرات السبعينيّات الي انتهجت فيها "إسرائيل" سياسة "تهدئة الوضع". أراد مؤيّدو منظّمة التحرير الفلسطينية إزالة أيّة قيادةٍ بديلةٍ من طريقهم، ونشر تأييد المنظّمة بين سكان المناطق [المحتلّة]، أمّا "ميلسون" ورجاله فقد أرادوا بناء مؤسّساتٍ سياسيّةٍ مناهضةٍ لمنظّمة التحرير الفلسطينية.

إذن، كانت الإقالات والتعرّض للقيادة القائمة شرطاً ضرورياً، لكن غير كافٍ في المضيّ قدماً في الخطة، أمّا المركّب الثاني منها فكان توسيع الروابط وتقويتها. وقد كان "كرمون" متفائلاً:

> "إيماننا بإمكانية إحداث عملية تغييرٍ كان يتعزّز يوماً بعد يوم. كيف ذلك؟ بدأنا مع روابط في الخليل. استمرّت عمليات القتل والتهديد، ومع ذلك تطوّرت الروابط، وكان المحرّك الأساسي للتطوّر هو الدعم "الإسرائيلي". وصَفَت **الموسوعة الفلسطينية**، التي كانت تصدر من دمشق وتلقى رواجاً كبيراً، أسلوب العمل "الإسرائيلي" بأسلوب العصا والجزرة: لقد عرض الحكم العسكري مغرياتٍ متنوّعة على المستوى الشخصي، مثل منح تراخيص لمّ شمل والمساعدة في تسويق المنتجات الزراعية وتوفير بذورٍ للزراعة بأسعارٍ معقولة. وأيضاً على المستوى الجماهيري، من مثل تمديد خطوط المياه والكهرباء وتعبيد الطرق في حال انضمّ [المستفيدون من الطرق] إلى الروابط. ولم تحصل القرى التي لم يكُن لديها ممثلٌ في الروابط على هذه الامتيازات.[41]

وقد أكد "ميخائيل أرون"، الناطق باسم الإدارة المدنية في تلك الأيام وسفير "إسرائيل" لدى الولايات المتحدة في (2009-2013)، على أنّ السياسات اقتصرت على الجزر دون عِصي.[42] كان لعملية الحصول على التراخيص ومنحها للسكّان في كل مكان دورٌ وظيفيّ، وسُحبت من رؤساء البلديات المحسوبين على منظمة التحرير الفلسطينية ونُقلت إلى الروابط التي اعترفت بـ "إسرائيل" والإدارة المدنية. وقد أشار "يجال كرمون" إلى أنّ هذه ممارسة مقبولة، مذكّراً في إحدى مقابلاته بأنّ الحركة الصهيونية عملت على هذا النحو داخلياً أيضاً:

"كيف يقوم طرف ما ببناء شرعيّته؟ أبداً لن أنسى هذه الأمور. من لم يكُن لديه بطاقة عضوية حمراء، لن يكون عضواً في صناديق المرضى. لقد تُوفّي أشخاص من قلّة العناية الطبية... هكذا سارت الأمور في الحركة الصهيونية. لقد عرف الناس كيف ينضمون إلى مسارٍ معيّن لأنهم أرادوا أن يعيشوا. وكان عملنا نحو إقامة الدولة هو ما يصبغ سياستنا هذه بالصبغة الأخلاقيّة المحترمة. عندما يكون هذا هو الهدف... "بن غوريون" أقام الدولة، أمّا مسألة ما إذا كان ديكتاتوراً، فهذه على هامش التاريخ". [43]

لكن عرف الفلسطينيون، الذين كانوا على اطّلاع بتجارب الحركات المناهضة للاستعمار في أرجاء العالم من الجزائر وحتّى فيتنام، جيداً أنّ هذه الممارسات الكولونيالية التي يتمّ من خلالها إنتاج آلياتٍ للتعاون ما بين النظام والمحتلّين، وفهموا جيداً أن الروابط لا تهدف إلى تطوير القرى في الجوانب المعيشيّة، وإنّما تهدف أوّلاً، وقبل كلّ شيء، إلى ضرب الحركة الوطنية، وبناءً على هذا الوعي كثّفوا صراعهم [ضدّها وضدّ المنخرطين فيها].

تقدّم الذاكرة الجمعية الوطنية الفلسطينية كلّ من حارب الروابط باعتباره بطلاً. مثلاً، هناك قصة بعنوان "حكاية بطل شعبي" وتحته عنوان فرعي "كلّنا عوض أبو زيد" تمّ نشرها في جريدة الأيام الفلسطينية في ذكرى رحيل عوض أبو زيد من قرية دير قديس غربيّ رام الله، والذي تُوفّي عام 2004 بعمر 92 عاماً. حيث كتب أحد سكان القرية عن حادثةٍ حصلت في نهاية العام 1981، عندما أقامت الإدارة المدنية فعاليةً كبيرةً بحضور "مناحيم ميلسون" و"بنيامين (فؤاد) بن اليعازر" الذي كان في حينها قائد الجيش في منطقة "يهودا وشمرون" بهدف تلميع صورة الروابط في قرى غرب رام الله. في تلك الفعالية، عرض "الإسرائيليون" على سكان القرية والقرى المجاورة خطة تطويرٍ موسّعة، والتي أعدّوها تحت إشراف رجال الروابط، وبلغت الميزانية الأولى للمشروع مليون ونصف ليرة. كتب هذا الشخص في الأيام:

> بين الحضور كان يجلس المرحوم عوض أبو زيد، والذي قام وطلب الإذن بالحديث. لقد كان على مشارف السبعين من عمره، طويل القامة، يرتدي ملابس مهندمة كالعادة. اعتقد منظّمو الفعالية بأنّه سيقول كلاماً مؤيّداً للمخطّط. سؤاله الأول كان: إذا كانت الإدارة "الإسرائيلية" معنيّةً إلى هذا الحدّ بتطوير القرى، لماذا إذن لا تسمح بإحضار الميزانية التي تصل إلى 48 ألف دينارٍ أردنيّ من عمّان، والتي خصّصتها اللجنة الأردنية الفلسطينية [للقرى]. وبعد ذلك تطرّق إلى رؤساء الإدارة المدنية الذين كانت تريد الإدارة المدنية تنصيبهم كقيادةٍ بديلةٍ وأرادوا تسويقهم من خلال هذه الفعالية. وتوجّه إلى "الإسرائيليين" فقال: هل تريدون أن تنصّبوا علينا فلاناً بعد أن أسقطتم عنه قضية التلاعب بأموال قريتنا في المحكمة؟ أو فلاناً الذي باع الأراضي أكثر من مرة؟ أو علّاناً المعروف ببذاءته؟ وقد توجّه إلى أحدهم وقال: "ميّاتك على النار ولا تستحي بما تفعله؟" وعندما أنهى كلامه ثار المشاركون، وبهذا جاءت نتائج الفعالية معاكسةً لما توقّع منظّموها. تمّ اعتقال أبو زيد على الفور. وفي اليوم التالي خرجت الصحافة الفلسطينية بعناوين: كلّنا عوض أبو زيد. وهكذا أشعل أبو زيد شرارة الحرب ضدّ الروابط في قرى غرب رام الله، واستمال قلوب المتردّدين والمتفرجين. [44]

أمّا مؤيّدو منظّمة التحرير الفلسطينيّة، فقد تصدّوا إلى محاولات إبعادهم عن القيادة من خلال الضغط على جماعاتهم للتنازل عن الامتيازات التي يحصلون عليها من العلاقة مع الروابط، وذلك من خلال الكشف عن تفاصيل مخزيّةٍ تتعلّق برجال الروابط ووصفهم بالانتهازيّين.

التعامل على هذا النحو لم يكُن سهلاً، وفي عدّة مواقع، وبالتحديد في جبل الخليل، حظيت الروابط بدعمٍ واسع، وقد حضر حوالي ألفي شخصٍ في مؤتمرٍ أقيم في الخليل في تشرين الأول 1982. ويذكر أعضاء

الجبهة الشعبية تلك المساعي التي بادرت لها الإدارة المدنية أثناء الافراج عن [بعض] الأسرى في محاولةٍ لدعم رجال الروابط، وبهدف تقديمهم باعتبارهم جهةً وطنيةً ناجحةً في مساعدتها لجموع السكّان.

كان [الشهيد] إبراهيم الراعي، أحد قادة الجبهة الشعبيّة في قلقيلية، هو من أخذ على عاتقه مهمّة التصدّي لهذه المساعي. اعتقله جهاز المخابرات العامة "الإسرائيلي" بتهمة التورّط في قتل "إسرائيلي" في جنين عام 1978. ووفقاً للجبهة الشعبية، فإنّه لم يعترف في التحقيق، وبالتالي حُكم عليه لمدّة خمس سنواتٍ فقط، بدلاً من الحكم المؤبد. وفي السجن، كان الراعي شخصيةً بارزةً بسبب قدراته الاجتماعية والثقافية، فقد أدار جلسات الأسرى وأعطى محاضرات ونظّم فعالياتٍ سياسيّة. ومع قيام الروابط، كان الراعي من قادة الحركة الأسيرة في سجن نابلس. ويقصّون حكايته في الجبهة الشعبية كالتالي:

> "في بداية سنوات الثمانينّات، وعندما حاول الاحتلال في خطوةٍ بائسةٍ تلميع صورة الروابط، تمّ اتخاذ قرارٍ بالإفراج عن عشرات الأسرى من بينهم إبراهيم، الذي لم ينهِ فترة اعتقاله، [كهديّةٍ للروابط]. وفي مهرجانٍ أقيم على شرف الإفراج، وبمشاركة رجال الروابط، وإلى جانبهم رجال الإدارة المدنية "الإسرائيلية" بالإضافة الى متعاونين وأشخاص دنيئين، لم يستطِع إبراهيم استيعاب الأمر ولم يوافق على إطلاق سراحه لقاء تعزيز مكانة الروابط وتلميع صورتها. فقام وأعلن بكلّ شجاعةٍ أمام الجميع وباسم الأسرى، أنّ هؤلاء الأشخاص [المتعاونين ورجال الروابط] لا يمثّلون إلا أنفسهم، وأنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. لم يبقَ أمام سلطات الاحتلال إلا أن تعيده إلى السجن، وعاد مرفوع الرأس لاستكمال فترة حكمه". [45]

لا توجد هناك وسيلةٌ للتأكّد من دقّة الوصف الذي تقدمه "الجبهة"، ولكن في تشرين الأوّل 1982، نشرت جريدة المِرآة، التي كانت لسان حال الروابط، خبراً حول مؤتمرٍ عقدته الروابط بمشاركة ضبّاط الإدارة المدنيّة، تخلّله منح تراخيص لمّ الشمل واحتفالٌ بالإفراج عن 14 أسيراً، [46]لكن من دون الإشارة إلى أيّة احتجاجاتٍ من أوساط وطنية. ما يهمّنا هنا هو التحليل المتعلّق بها، والذي يميّز ما بين الموالين للوطن وبين الروابط.

حادثة أخرى وقعت في حزيران 1982، تمّ قتل المعلم داوود العطاونة العضو في الحزب الشيوعي من بلدة بيت كاحل غرب الخليل. وحسب أقوال الحزب، اغتيل العطاونة على أيدي رجال الروابط الذين جاؤوا لربط القرية بشبكة الكهرباء "الإسرائيلية". [وبحسب مقالٍ نشره حزب الشعب في عام 2011 في ذكرى استشهاد العطاونة]، جاء رجال الروابط إلى القرية مسلّحين على متن سيارتي جيب برفقة جنودٍ من حرس الحدود. لا يذكر المقال أسباب الاحتكاك، لكنّه يورد أنّ رجال الروابط بدأوا بإطلاق النيران في جميع الاتجاهات وأصابوا عدّة أشخاصٍ من القرية. أمّا داوود، الذي كان يسعف أحد المصابين، فقد تمّ إطلاق النار عليه وقتله. يقدّم المقال عطاونة على أنّه دفع حياته ثمناً للتصدّي لتحوّل القرية إلى معقلٍ لرجال الروابط. [47]

تدلّ هذه الأمثلة على أنّ الحركة الوطنية بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينية لم تكُن هامشيّةً في قرى الضفة الغربية، وكان مناصروها جزءاً أساسياً من نسيجها الاجتماعي. وهناك عنصرٌ إضافيّ في القصّة الأخيرة كان له تبعاته التصعيديّة على مستوى العلاقات بين الروابط والأهالي، وهو: تسليح وتدريب رجال الروابط من قبل حرس الحدود.

في كانون الأوّل 1981، وبعد أسبوعين من قتل يوسف الخطيب، تمّ الإعلان عن حصول رجال الروابط على تصاريح بحمل السلاح ومعدّات الاتصال. [48] لم يُعجب الإعلان رجال الروابط؛ أولاً، لقد فُهم الأمر

وكأنّهم يشعرون بالتهديد داخل قراهم، بمعنى أنّ مكانتهم الاجتماعية والسياسية ليست متينة. وثانياً، تمّ توضيح أنّهم [بحماية] سلطات الاحتلال، [التي] تدافع عنهم بكلّ ما يحمله الأمر من معنى.

بدورها، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية بتصعيد الضغط على أعضاء الروابط، وأعلن الأردن في آذار 1982 أنّه سيتمّ اعتبار كلّ من ينضم إلى روابط القرى خائناً بناءً على القانون الأردني، [49] ما شكّل ضربةً موجعةً بالنظر إلى أمل أعضاء الروابط ومؤيّديهم "الإسرائيليّين" بانضمام الأردن إلى المبادرة، واستقال عددٌ من رجال الروابط على إثر التهديد الأردني، بيْد أنّ المسلسل لم ينتهِ هنا. يقول "ميلسون":

> "ما الذي حصل في المناطق؟ لنفترض، أنا أقولك لك، اسمع، جئنا وفي وسط كلّ هذه الأجواء المتوترة لنجتمع هنا، لنقل في قباطيا، بهدف حفر بئرٍ أو طريق. كان هناك رئيس مجلسٍ [محليّ] وأراد أن يتعاون بشدّة. لقد كان الأمر محرجاً. كان هناك أيضاً مدير مدرسةٍ لديه فرقة موسيقية. متى توجد فرصة لتعزف الفرقة؟ عندما أصل أنا. إنّها مناسبةٌ احتفاليّة بالنسبة للفرقة لكي تعزف. وعليه، في كلّ مرة كنت أحضر فيها، كانت الفرقة تعزف.. أتذكّر حادثةً محدّدة، المصوّر "دايفيد روبينجر" الذي كان مصوّراً للـ "تايم"، كنت أعرفه وجمعتنا معاً علاقةٌ وديّة. فقلت له اسمع، أتريد أن ترى شيئاً لا يمكنك قراءته في الصحف؟ تعال وانظر ماذا يحصل في الواقع المعاش. غداً، سأذهب حيث يوجد تشييدٌ لبئرٍ في مكان معين، ثمّ تشييدٌ لمدرسةٍ في مكانٍ آخر. أتى، وكان ببساطةٍ مصدوماً. فقد شاهد التصفيق الحار من قبل الأهالي وكأنّ الوضع عاديّ، وانهمك في تصوير تلك اللحظات الفرِحة بجوانبها المتعدّدة. [50]

الى جانب الاحتفالات التي تمّ تصويرها، والحياة التي تبدو للوهلة الأولى وكأنّها اعتيادية، وإلى جانب مضايقات منظّمة التحرير الفلسطينية لرجال الروابط، قامت حكومة "بيغن" الثانية برفع وتيرة الاستيطان اليهوديّ في المناطق. وبنظر العديدين من الرافضين للاستيطان، كان الأمر يدلّ على أن "ميلسون"، والإدارة المدنية التي يقف على رأسها، يساهمون في تهويد المناطق. [51] والأهمّ من ذلك، بدأت "إسرائيل" في حزيران 1982 بضرب منظّمة التحرير والفلسطينيّين في لبنان، وفي أثناء ذلك صرّح وزير الدفاع "أريئيل شارون" بأنه يستعدّ لدفع خطة الحكم الذاتي في المناطق إلى الأمام. [52]

وبالفعل، في 18 آب 1982، ظهر العنوان التالي في صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية: "الروابط القروية يأملون أن يتمّ تعزيز نفوذهم في أعقاب هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية". وأشار الكاتب "أرثور وولش" إلى أنّ رؤساء الروابط القروية يرونَ أنفسهم كممثلين لكلّ سكّان القرى، أيّ ما يقارب من 70% من سكان الضفة، ونقلت مصادر "إسرائيلية" له بأنّ ربع القرى البالغ عددها 474 قريةً في الضفة، أصبحت تابعةً إلى واحدةٍ من أصل سبع روابط مناطقية. لدى الروابط إمكانيّة توسّعٍ هائلة.

ولأنّ التحليل "الإسرائيلي" استند إلى الفكرة القائلة إنّ قوّة منظّمة التحرير الفلسطينية في المناطق لا تنبع بالأساس من وعيٍ وطنيّ، وإنّما من العمليات الفدائية المتواصلة التي قادتها المنظّمة، اعتقد البعض بأنّ هزيمة المنظّمة عسكرياً سيؤدّي إلى تراجع قدرتها على التأثير على ما يحدث في المناطق، أمّا الجماهير التي كانت متردّدةً في انضمامها للمنظّمة، فستلتحق بالروابط بناءً على الظروف الجديدة. وقد أدّت الضربة "الإسرائيلية" في لبنان إلى قيام الروابط السبعة بالتوحّد، وبالتالي الإعلان عن أنفسهم كحركةٍ سياسيّة، لأنّ تسجيلهم منذ العام 1979 كان [فقط] تحت عنوان [حركة] لا-سياسية تهدف إلى تطوير القرى اقتصادياً واجتماعيّاً. وفي الوقت الذي استمرّت فيه الحرب في لبنان، استمرّت أيضاً الإقالات بحقّ المجالس المحلية التي رفضت التعاون مع الإدارة المدنية (مجلس دورا، الذي تمّ ذكره أعلاه، تمّ تفكيكه في حزيران 1982). [53]

في تشرين الثاني 1982، تمّ عقد أكبر مؤتمرٍ لروابط القرى، في الخليل، وبمشاركة آلاف الأشخاص (قدرت الـ"**جيروسليم بوست**" عدد الحضور بحوالي ألفين، اما الصحيفة الإسرائيلية الحكومية [الناطقة بالعربية] **الأنباء** فقدّرت عدد الحضور بـحوالي ثلاثة آلاف مشارك، بينما قدّرته صحيفة **المرآة**، الناطقة بلسان الروابط، بـ خمسة آلاف مشارك. لم يغِب "ميلسون" عن المؤتمر.. [لم يحضر بصفته العسكرية]، على الرغم من استقالته من منصبه كرئيسٍ للإدارة المدنية قبل ذلك بأسابيع قليلةٍ في أعقاب مذبحة مخيميْ صبرا وشاتيلا في لبنان. انتهى المؤتمر بإقرار تأسيس الحركة الديمقراطية للسلام. وباشرت الروابط بعد المؤتمر بالتخطيط لإقامة إطارٍ شبابيّ بهدف نشر أفكار التسوية وقبول الآخر، فضلاً عن اتحادات عمّاليّة من شأنها الانضمام إلى "الهستدروت". [54] وفي ذات الشهر، دعا أعضاء كونغرس أمريكيّون منظّم المؤتمر مصطفى دودين لزيارة الولايات المتحدة، واعتقد مناصرو الروابط بأنّ نشاطاتهم بدأت تؤتي أُكلها. فيما استشاط غضب المعارضين، حتّى "الإسرائيليين منهم" كما بدا من كتابات مراسل [جريدة] **دافار**، "داني روبينشطاين". [55]

وفي الوقت نفسه، تصاعدت علاقات الروابط مع أوساط "إسرائيلية". وفي ربيع 1983، أسّس نشطاء "إسرائيليون"، معظمهم أعضاء في الحركة الكيبوتسية، حركة "طريق السلام"، والتي وطّدت علاقاتها مع روابط القرى، ومع فلسطينيّين آخرين. فتحت هذه الأنشطة أمام روابط القرى نوافذ لتغييرٍ جوهريّ وعميق في العلاقات اليهوديّة-العربية، وأصبح التوصّل إلى اتفاق سلامٍ ممكناً. كما يذكر "ميلسون":

> "لقد زارت الروابط بلدة "كريات جات"، وبودّي القول وآمل ألّا أظلمهم في ذلك، أنّ معظم سكّان البلدة يصوّتون لـ "كهاناه". والذي حصل أنّ مجموعة [من الفلسطينيين] جاءت وقالت لهم، نحن نحبكم، نحن نريدكم، نحن نريد السلام، نحن نريد دولة وليكُن سلامٌ بيننا ونحن سنحارب الإرهابيين. ولقد أثار الأمر إعجابهم. لا "كهاناه" ولا ما يحزنون. إنّهم يؤيّدون الأمر. هذا جزءٌ من تراجيديا الصراع. حتّى النواة "الإسرائيلية" المعارضة للتسوية، كان من الممكن أن تلين، وقد لانت". [56]

[في الواقع] معظم مستوطني "كريات جات" لم يصوّتوا أبداً لصالح "كهاناه"، ولكنّ هذا ليس المكان لفحص عالم "ميلسون" الخياليّ المتعلّق بالحقل السياسي "الإسرائيليّ" الداخلي. موضوعنا هو القناعة القويّة بأنّه يُمكن بواسطة الروابط تغيير العلاقات "الإسرائيلية" الفلسطينية، وخارطة الشرق الأوسط برمّتها، ومنح "إسرائيل" السلام. ومن هنا، يرشح السؤال التالي: ماذا الذي جعل تلك المبادرة، والتي علّق عليها أصحابها آمالاً واسعة، تنهار وكأنّها لم تكن، وتركت وراءها العديد من الأشخاص المتضرّرين: مثل أعضاء الروابط الذين تمّت ملاحقتهم حتّى بعد تفكيكها (من بين أولئك الذين نجوا خلال فترة الروابط، تمّ قتلهم في الانتفاضة الأولى)، وكذلك "الإسرائيليين" من أصحاب المبادرة، والذين شعروا بأنّهم منبوذون ومهدّدون. سأعرض أدناه بعض التحليلات، التي تكمّل بعضها البعض أكثر من تعارضها، لتفسير فشل الروابط.

### هـ. سلام سلام ولا سلام: تشريح الفشل

يُمكن -بوجهٍ عام- تقسيم التفسيرات حول فشل الروابط إلى قسمين: أسبابٌ متعلّقة بالمجتمع والسياسة "الإسرائيلية"، وأخرى نبعت من السياسة الفلسطينية (وبدرجةٍ أقلّ الدولية).

### أسباب "إسرائيلية" داخلية

في العام 2012، نشر الباحث الإسرائيلي "إيهود مانور" كتاباً بعنوان "**الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين**" – مستوحى من اسم المقال الذي نشره "ميلسون" في (Commentary) عام 1980.[57] أفرد "مانور" جزءاً من الكتاب للحديث عن معارضة جهاتٍ "إسرائيلية" لروابط القرى. وبالفعل، كانت هناك معارضةٌ واسعةٌ جداً لمساعي "ميلسون"، وقد قامت ثلاث مجموعاتٍ أساسية بالإعلان عن معارضتها بشكلٍ علنيّ: رجال الحكم العسكري الذين عملوا في الفترات التي سبقت عمل "ميلسون"، وجهاتٌ يسارية، ومراسلو المناطق الذين يكتبون في الصحف اليومية. فمثلاً، المقال الذي نشره البروفيسور "امنون كوهين"، وهو مستشار الحكم العسكري في فترة ما قبل "ميلسون"، بعد إقالة رؤساء المدن، يشكّل مثالاً على انتقادات الضبّاط السابقين في جهاز الحكم العسكري. لقد اعترض "كوهين" على سياسات القبضة الحديدية التي اتّبعها "ميلسون"، وادّعى بأنّ مبدأ الإدارة المباشرة "يُفسدنا ويألّبهم علينا بلا سبب".

وفيما يتعلق بالروابط، كتب "كوهين" أن طبيعة التوجُّهات التي تدعو إلى خلق قيادةٍ "تطرح أمامنا صعوباتٍ مبدئيةً وأخلاقيةً متعدّدة"؛ بيْد أنّ الأمر الأكثر أهميةً حسب رأيه، هو أنّه لا يُمكن للروابط أن تشكّل بديلاً عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ولا يُمكن تحصيل أية منفعةٍ من ورائها. تبيّن لنا التجربة التي راكمها مصطفى دودين، والذي اعتُبِر فاسداً من قبل أشخاصٍ عديدين يعرفونه، أنّ المنفعة التي عادت على قرى جبل الخليل كانت ضئيلةً ومعدومةً بالنسبة لباقي سكّان [الضفة الغربيّة]".[58] وبعيداً عن مضمون الجدل ما بين شخصين ينحدران من نفس الخلفية، بل واحتلّوا نفس المناصب، فإنّ ادّعاءات "كوهين" تدلّ على أنّ رؤية "ميلسون" لم تمثّل كلّ شخوص الإدارة المدنية "في إسرائيل"، ولا تمثّل حتّى كلّ جماعة الإدارة التي تعمل في الحكم العسكري، وتعكس حجم المعارضة للروابط حتى من أشخاصٍ مقرّبين من المؤسّسة العسكرية.

ولم تنَل محاولات "ميلسون" (الوصول إلى سلامٍ مع الفلسطينيين) رضى شخوص اليسار "الإسرائيلي" -اليسار الراديكالي وأجزاء من اليسار الصهيوني- كما سبّبت أفعاله موجةً من الهجمات الصارخة. حتى أنّه لم يحدث في السابق أن استخدمت الصحافة العبرية عباراتٍ قاسيةً بحقّ ضابطٍ "إسرائيليّ" كما حدث مع "ميلسون". وأحد الأمثلة هو ما اقتبسه "مانور" عن الصحيفة الأسبوعية "**هاعولام هازه העולם הזה**" بحقّ "ميسلون" بقوله: "الوحش صاحب الوجه الطفولي"، و"البروفيسور المغموس بالدم"، وكذلك وصْفه بـ"الكابو[59] الأكاديمي" من قبل الناشط اليساري "جدعون سفيرو" من القدس، وأيضاً في مقاطع من رسائل "يعكوف سرت"، والذي خاطبه قائلاً إنّ لعنات الأجيال ستلاحقه.[60]

كانت هذه أكثر الانتقادات قسوة. وبحسب "مانور"، أدّى التناول المستمرّ لنشاطات روابط القرى في الصحافة "الإسرائيلية" إلى تحويلها موضوعاً للرأي العام، قائلاً: "سيكون من الصعب المبالغة في الضرر الذي تسبّب به المراسلون في المناطق". وافقه بهذا الرأي "ميخائيل أرون"، الذي كان الناطق باسم الإدارة المدنية في حينها؛ مشيراً إلى أنّ التقارير الصحفية السلبية أثّرت على صورة الروابط في الصحافة الغربية،

وبالتحديد على تصويرهم بأنّهم لا يمثّلون الفلسطينيين في الضفة الغربية. [61] وقد وافق محمد نصر، الذي ترأّس الروابط بين تشرين الثاني 1982 وآذار 1983، على هذا التحليل بشأن الدور الرئيسي لمعارضة اليسار [الصهيوني] في فشل الروابط؛ بالقول: "العامل الذي أضرّ حركة الروابط أكثر من غيره كان اليسار "الإسرائيلي"؛ لقد بدأوا ينظرون إلينا باعتبارنا متعاونين مع العدوّ... أمّا الطرف الآخر "الفلسطينيّين" فقد تلقّفوا هذه الأقوال وراحوا يردّدون: اليهود أنفسهم يصفونهم بأنّهم عملاء، إذن لماذا كلّ هذا الحديث؟ وبطبيعة الحال، بدأت الروابط بالتراجع". [62]

لماذا تسبّبت إجراءات "ميلسون" بكلّ هذا الغضب؟ يدّعي "مانور" أنّ مواقف "ميلسون" السياسية كانت شوكةً في حلق أعدائه؛ فهو لم يعتذر عن قومة الشعب اليهودي، وأكّد على حقّه في السيادة فوق أرض "إسرائيل"، كما أنّه لم يعتبر الصهيونية حركةً كولونيالية، ولم يعتذر أمام "الضحايا" الفلسطينيين". [63] لم يكُن هذا التفسير مُقنعاً؛ إذ إنه من الصعب أن نعثر بين مُعارضي "ميلسون" – خاصة المُنتمين إلى المنظومة الحكومية والإدارة المدنية – على أشخاصٍ يرَوْن الصهيونية حركةً كولونيالية والفلسطينيين كضحايا أبرياء! لذا، من المنطقيّ أن نقترح تفسيراً آخر، وهو أنّ محاولة بناء قيادةٍ بديلةٍ للقيادة الوطنية [م. ت. ف.] كانت تكتيكاً مقبولاً لدى الأنظمة الكولونيالية على مدار التاريخ. وعلى هذا الأساس، كان في هذا التكتيك عيبان، أولهما السوابق التاريخية التي تدلّ على أنّ نجاح مثل هذه الإجراءات كان ذي طبيعة مؤقتة، والثاني، والذي لا يقلّ أهميةً، هو أنّ الإجراءات ساهمت في الوصول إلى قناعةٍ غير مرغوبة، خاصةً لدى اليسار الصهيوني، بأنّ "إسرائيل" قد دخلت إلى المنطقة الرمادية بفعل مُمارساتها الاستعمارية، وبالتالي فإنّها تُثبت الصفة التي تُطلق عليها بأنّها استعمارية، وهي صفةٌ سائدةٌ في الخطاب العالمثالثي وبدأت تتسلّل إلى خطاب النخب في الغرب.

في كلّ الأحوال، فإنّ معارضة اليسار كانت أحد العوامل، ولكن يُمكن القول أيضاً إنّ معارضة الروابط من قبل المنظومة السياسية والأمنية، [64] فضلاً عن معارضتها من قبل أوساط المستوطنين، كان له تأثيرٌ أكبر، مع أنّ "ميلسون" خدم في ظلّ حكومة اليمين. وقد تحدّث "يغال كرمون" عن معارضة "إليكيم هاعتساني"، فقال:

> "بعد صبرا وشاتيلا، كان شارون في موقفٍ لا يُحسَد عليه، ومن وقف بجانبه؟ المستوطنون. لقد كان المستوطنون سنداً أمام "بيغن". "اليكيم هاعتساني" قال له: تلك الروابط.. يجب أن تنتهي، كل هذا الأمر [يجب أن ينتهي]. وقد علمتُ بالأمر وقلت له: "اليكيم، أليس لديك أمرٌ آخرُ تفعله في الحياة؟ فقط هذا الأمر؟ منظمة التحرير الفلسطينية تسيطر على المناطق وهذا كلّ ما تفكر فيه؟ فقال لنا: م. ت. ف، تلك لا تعنيني؛ فنحن لن نتحدث معها أبداً، إنّ مشكلتي هي دودين. [65]

لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ المستوطنين كانوا مجموعة ضغطٍ سياسيةً ذات ثقلٍ أكبر من اليسار "الإسرائيلي" تحت حكومة اليمين، ومن الواضح أنّهم أيقنوا تمام اليقين الخطر الذي يتهدّد مسألة الاستيطان في حال نجحت إجراءات "ميلسون". بَيْد أنّ الروابط ما كانت لتعمّر سياسياً؛ للسبب البسيط التالي، وهو أنّ برنامجهم السياسيّ يتعارض تماماً مع المبادئ الأساسية للحكم في "إسرائيل". صحيحٌ أنّ رؤساء الروابط يختلفون عن منظمة التحرير الفلسطينية في أنّهم ومنذ العام 1982 أبدوا استعداداً للاعتراف بدولة "إسرائيل" على مبدأ تقسيم الأرض، لكنّهم أيضاً طالبوا "بإنهاء الاحتلال وانسحاب إسرائيل من المناطق المحتلة عام 1967". [66] وقد آمنوا بإمكانية حلّ قضية المستوطنين (من يُريد أن يبقى فليبقَ، كما حال العرب مواطني "إسرائيل")، ومشكلة القدس (الغربية عاصمة "إسرائيل"، والشرقية عاصمة فلسطين)، واللتان ستوفّران مدينةً مفتوحةً أمام الجميع، وحسب ما قاله "كرمون":

"الفصل لن ينجح. لأن الفصل ينبع من العداوة. لا يمكن لأمرٍ ينبع من العداوة أن ينجح، الفصل يساوي الحرب. الفصل يجب أن يكون فصلاً في السيادة وليس عبر بناء جدار. إنّ فصل السيادة يعني أنّ حدود "إسرائيل" تنتهي إلى هنا، ومن هناك إلى هناك تلك [يقصدُ فلسطين]. ولكن في جوٍّ من التعاون الشامل والمحبة العميقة وعلاقات الصداقة الاقتصادية والتجارية. وبالطبع، التعاون الاستخباراتيّ، وبالتأكيد الحرب الشرسة ضدّ الإرهاب، بالطبع كلّ شيءٍ". [67]

هذه رؤيةٌ ملفتةٌ، لكنها بعيدةٌ عن رؤية حكومة "بيغن-شارون". وعليه، لماذا موّل "شارون" نشاطات الروابط؟ ولماذا قام بتعيين "ميلسون" لهذه الوظيفة؟ هناك إجابتان، تتمثّل **الأولى** بهدف إظهار "إسرائيل" كبلدٍ مستعدٍّ لتحريك مباحثات حكمٍ ذاتيٍّ وإقامة مفاوضات سلامٍ في "كامب ديفيد". أمّا **الثانيّة** فقد كانت محاولةً من طرف "شارون" لفحص إمكانيّة إقامة قيادةٍ بديلةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينيّة تكون موافقةً على استمرار الحكم "الإسرائيليّ"، بشكلٍ مباشرٍ أو غير مباشرٍ. لكن عندما رأى "شارون" أنّ رؤساء الروابط يطالبون "إسرائيل" بالانسحاب الكامل، قام بتقليص ميزانيتهم، وهذا جعلهم يصارعون للبقاء على قيد الحياة. [68] وفي هذا السياق، يقول "ميلسون":

"في فترةٍ مبكّرةٍ جداً، كان من الواضح أنه ليس لديّ ميزانيّةٌ كافيةٌ من أجلهم. وفي حال أردتُ أن أقوم بأعمالٍ تطويرية، وهذا ما كنت أريده، فإنني لم أجِد التمويل. توجّهت إلى [شارون] وقلتُ له: أعطِني نصف ميزانيّة كتيبة اللوجستيات في الجيش. لم يهتمّ، لم يكُن الأمر يعنيه ببساطة".

وبحسب "كرمون"، فقد قال "ميناحيم ميلسون" لـ"شارون": هيا، أعطِنا ثمن طائرة فانتوم واحدة ونغيّر الواقع. نحن، مؤيّدو الروابط، لم نكُن مهتمين بهذه الحرب [حرب لبنان 1982]. إنها أدّت إلى سقوط الضحايا فقط. كلّ العائلات هنا، أيّ في الضفة الغربية، تتماثل مع الفلسطينيين في لبنان بكلّ تأكيدٍ. ماذا؟ إنّها فقط أضرار، فقط مصائب، لو أنّ منظمة التحرير الفلسطينيّة بقيت هناك في بيروت، لكان بإمكاننا وصفهم بأنّهم مجموعةٌ فاسدة؛ لأنّ دولتهم قامت هنا وهم ظلّوا أصحاب مصالح ويريدون الاستمرار بالقتال. لقد أنقذوهم من خلال هذه الحرب. [69]

لقد كان الاختلاف في وجهات النظر، بين "شارون" من جهة و"ميلسون" ورجاله من جهةٍ أخرى، اختلافاً جذرياً إلى أبعد الحدود، حيث أراد "شارون" تغيير الواقع من خلال القوة والحرب؛ في حين اقترح "ميلسون" و"كرمون" تغيير الوعي من خلال تحسين الظروف الحياتيّة. وقد فهم الأخيران أنّه بازدياد القتل والمعاناة، يتعاظم التلاحم الفلسطيني ويزداد تماثل سكان المناطق مع منظّمة التحرير الفلسطينية في لبنان.

ومع ذلك، فقد غُرِّر بـ "ميلسون" الذي اعتقد بأنه يستطيع أنْ يُناوِر المنظومة "الإسرائيلية" وأن يعمل بناءً على فهمه الخاص لاتفاقيات "كامب ديفيد" والالتزامات النابعة منها، وليس بناءً على سياسات الحكومة المنتَخبة، ووزيرها المسؤول. في الواقع، فإنّ "ميلسون" نفسه هو الذي تمّت مُناورته؛ إذ لم ينجح في الحصول على الدعم الكافي لأفكاره في الساحة "الإسرائيلية" الداخلية، وتحوّل إلى "ملطشةٍ" من اليمين واليسار. وفي هذا السياق، كان فشل طواقم الإدارة المدنية في فهم المجتمع الفلسطيني من خلال التحليلات التي قدّمتُها بهذا الشأن، أكثر أهميةً من فشله في قراءة الخارطة السياسية "الإسرائيلية".

إنّ اختلاف وجهات النظر بين "ميلسون" و"شارون"، فيما يتعلق بالوظيفة السياسيّة للروابط، كان سبباً كافياً للحدّ من تطوّرها، ولكن ثمّة عوامل مؤثّرة أخرى تتعلّق بالصراعات الداخليّة بين رجال الروابط، والصعوبة في تجنيد أشخاصٍ ملائمين للمشاركة في أنشطتهم. كما أنّ الحرب الضروس التي شنّتها منظمة التحرير الفلسطينية ضدّ الروابط، جعلت الأمور أكثر تعقيداً.

ليس من الصعوبة بمكانٍ فهم معارضة منظمة التحرير الفلسطينيّة للروابط؛ إذ إنّ منظّمة التحرير الفلسطينيّة ناضلت على مدى سنواتٍ ليتمّ الاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للفلسطينيين، وعندما نجحت في استبعاد الخيار الأردني، ظهر أمامها منافسون في "المناطق"، وحاولوا تهديد مكانتها. لكن حتى هنا، يُمكن لنا أن نتساءل حول ما إذا كانت هذه الخطّة تستند إلى فهمٍ عميقٍ للواقع السياسيّ في المناطق، وإلى التباينات في علاقة "الإسرائيليين" بالفلسطينيّين. ربّما يكون التحليل المقدّم أدناه هو تحليل ما بعد موت الظاهرة، وربّما تقع، في هذه الأيام، مَهمّة التقرير بشأن فشل الروابط على عاتق الكاتب والقارئ، وربّما كان للتاريخ أن يخطّ منحىً آخر آنذاك، مع ذلك تبقى هنالك فرصةٌ لفحص الدوافع الأساسية للذين أقاموا الروابط.

تمثّل الافتراض الأساسي لدى عرّابي روابط القرى بالقناعة بضعف الشعور الوطني لسكان القرى. صحيحٌ أنّه لا يمكن تفحُّص قوّة الوطنيّة، لكنّ التحليل التاريخيّ المتعلّق بدور القرويّين في الحركة الوطنية الفلسطينيّة يذكّرنا بأنّه في سنوات العشرينيّات من القرن الماضي، فشلت محاولات القيادات القروية في إقامة قيادةٍ بديلةٍ عن لجنة العمّال العرب، كما أنّ الثورة العربية في فلسطين في الأعوام 1936-1939 وقعت على كاهل أبناء القرى. وبشكلٍ مشابه، يمكننا القول إنّ القرويّين كانوا مركز الثقل النضالي الوطنيّ منذ سنوات العشرينيّات، بغض النظر عن كونها لم تصِل لمكانة المدينيّين. [70]

كما اتّضح خطأ الافتراض القائل بغلبة الولاء العشائريّ على الالتزام تجاه الحركة الوطنيّة، وذلك منذ بدء نشاطات الروابط؛ حيث إنّ العديد من أبناء عائلة دودين في دورا لم يسيروا في درب مصطفى وأصحابه؛ كما عارض العديد من شبان قرية سعير كبار السن من عائلاتهم الذين تقرّبوا من الروابط، وكذلك هو الحال في أماكن أخرى. [71]

ولا بُدّ أنْ نُقرّ بضعف التحليل المُقدّم من المؤسّسة الحاكمة الصهيونية -والذي اتفق عليه رجالات الإدارة الذين سبقوا "ميلسون"- والقائم على التفريق ما بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة وسكان "المناطق"؛ بحيث يتمّ اعتبار المنظّمة عنصراً خارجياً. فابتداءً من أواخر السبعينيّات فقدت هذه الآراء مصداقيّتها بسبب توطُّد العلاقات بين سكّان المناطق ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وبدء النشطاء في المناطق [المحتلّة] بالانتساب إلى فصائل منظمة التحرير الفلسطينيّة، كما أنّ العديد من السكان اعتبروها قيادةً لهم في المنفى ذات امتدادٍ محليّ.

كان هناك مؤشّرٌ آخر يُثبت ضعف التحليل القائل إنّ القرى مسلوخةٌ عن الحركة الوطنية، ومتنصّلةٌ من منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وهو المشاركة الواسعة من أبناء القرى في النشاطات العسكريّة (بالتحديد التابعة لحركة فتح) والتي امتدّت منذ الاحتلال 1967 وحتّى إقامة الروابط. وفي ظلّ غياب معطياتٍ دقيقةٍ حول كامل النشاطات العسكريّة، استندتُ إلى عيّنةٍ من 113 قضيّةً تمّت مداولتها في المحاكم العسكريّة ضدّ أعضاء الخلايا الفلسطينيّة والذين شاركوا في الكفاح المسلّح ضدّ الاحتلال في نهاية السبعينيّات، وهي

موجودةٌ لديّ، فقمت بتفحُّص أماكن سكن أعضاء الخلايا. حيث أظهرت النتائج ما يلي: 22 خليةً مركّبة من سكان المخيمات، 36 خليّةً من سكّان المدن، و55 خليّةً من سكان القرى.

ربما كان عدد الخلايا القرويّة أقل بقليلٍ من مشاركة القرى من حيث عدد السكان (رغم أنّه لا يُمكن التأكّد من ذلك لأنّ المعطيات الشائعة القائلة إنّ 60-70% من سكّان المناطق هم قرويّون تتجاهل سكان المخيّمات)، ومع ذلك، فهذا حضورٌ كبيرٌ [لعدد الخلايا القرويّة]. ومع إقامة الروابط، تبيّن عمق الشعور والانتماء الوطنيّ بين القروريّين. فليدّعي من يريد أنْ يدّعي بأنّ تخصيص "إسرائيل" للمزيد من الأموال لصالح الروابط كان من شأنه أن يغيّر الواقع، إلا أنّه استنتاجٌ لم يكُن من الممكن إخضاعه للفحص.

وهناك نقطةٌ أخرى استند إليها مُقيمو الروابط وكانت نقطة الخلاف الرئيسة بينهم وبين اليسار الصهيونيّ الذي دعم فكرة التفاوض مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، وهي أنّ الأخيرة كانت غير مستعدةٍ للتفاوض مع "إسرائيل" وغير مستعدةٍ للاعتراف بها. أمّا "الإسرائيليّون" الذين دعموا الروابط، فقد ادّعوا بأنّ التزام منظّمة التحرير الفلسطينيّة بحربٍ شاملةٍ ضدّ "إسرائيل" هو عاملٌ غير قابلٍ للتغيير. وعليه، لم يهتمّوا كثيراً بالنقاشات التي دارت في تلك الفترة داخل منظمة التحرير الفلسطينيّة، خاصّةً داخل الجبهة الديمقراطية وفتح، حول إمكانيّة الاعتراف بـ "إسرائيل"، والتي تمخّض عنها بعد عقدٍ من الزمن اتفاق "أوسلو" والاعتراف الرسميّ المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينيّة و"إسرائيل".

ربّما كان من الصعب في حينها قياس مدى استعداد منظمة التحرير الفلسطينيّة للاعتراف بـ "إسرائيل"، لأنّنا نعرف اليوم، في العام 2013، بأنّ عمليّة "أوسلو" قد انهارت وأنّ جزءاً من السلاح الذي تمّ إعطاؤه للسلطة الفلسطينيّة قد وُجّه نحو أهدافٍ "إسرائيليّة". بيْد أنّه لا يجب أنْ نستنتج أنّها كانت نيّة منظمة التحرير الفلسطينيّة منذ البداية (حسب رأيي، كان هناك تضارب آراءٍ بهذا الصدد داخل منظمة التحرير الفلسطينيّة)، ولربما لو لم تستمرّ "إسرائيل" في تعميق سيطرتها على "المناطق" ودعم الاستيطان فيها، لكان اتجاه التسوية داخل منظمة التحرير الفلسطينيّة سيزداد قوةً.

وفيما يتعلق بموضوعنا، من المهم التوضيح بأنّ الخيار في بداية الثمانينيّات لم يكُن بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي ترفض الحوار وبين روابط القرى التي كانت مستعدةً للاعتراف بـ "إسرائيل" وإجراء حوارٍ معها، وإنّما بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة لكونها منظّمةً ممثّلةً للفلسطينيين وتبحث عن طريقٍ تؤدّي إلى الحوار، وبين مجموعة أشخاصٍ لا يمثلون الفلسطينيين ومستعدّين للوصول إلى تسويةٍ، لكنّ تأثيرهم على الجماهير كان محدوداً مثلما كان حضورهم التمثيليّ محدوداً.

علاوةً على ذلك، عندما فهِم المتنفّذون داخل فتح بأنّه لا مناص من الاعتراف بـ "إسرائيل"، فإنّ حربهم الشرسة ضدّ الروابط كانت تنبع من تخوّفهم من قيام حركةٍ أخرى تسبقهم إلى ذلك، وبالتالي يفقدون أسبقيّتهم في قيادة الفلسطينيين في "المناطق". [72] من هنا ينبع الفرق بين فتح والجبهة الشعبية والتي، إلى جانب حربها ضد الروابط، حاربت أيضاً اتجاه التسوية التي أدخلتها فتح إلى صفوف منظمة التحرير الفلسطينيّة.

لئن اعتبر الجميع أنّ صراع كافة تيارات منظمة التحرير الفلسطينيّة ضدّ الروابط كان صراعاً ناجحاً، إلا أنّ الأمر لم يكُن مماثلاً فيما يخصّ صراع الجبهة ضدّ التسوويّين الفتحاويين. ففي العام 1988، قاد ياسر عرفات منظّمة التحرير الفلسطينيّة نحو إعلان الاستقلال الفلسطينيّ والذي استند إلى مبدأ تقسيم الأرض إلى دولتين، وبعد حوالي خمس سنواتٍ قادهم إلى التنكّر رسمياً (وعلى مدى سنواتٍ عملياً) من الإرهاب، وإلى الاعتراف بقيام "إسرائيل" والتوقيع على اتفاقيات "أوسلو" المستندة إلى رؤية "كامب ديفيد". بمعنىً

آخر، بعد عقدٍ من صراعها المستميت والعنيف ضدّ روابط القرى، وافقت منظمة التحرير الفلسطينية على الخطّة التي حاربتها، والتي بناءً عليها جرت مباحثات الحكم الذاتيّ وفي ظلّها قامت روابط القرى.

هذا يعزّز الافتراض القائل إنّ صراع التيار المركزي داخل فتح ضدّ الروابط، لم ينبع من رفضها لرؤية الدولة الفلسطينيّة على حدود 1967 كما قالوا، وإنّما من رفضهم لوجود مجموعةٍ تنازعهم التمثيل السياسي للكلّ الفلسطيني، والتي تحاول الالتفاف على القيادة الوطنيّة الشرعيّة، وبالتالي، من تهميش سكّان المخيّمات المتواجدين خارج حدود فلسطين الانتدابية. ضمن هذا الاعتبار، وعلى افتراض (الذي يمكن أن يختلف معه فلسطينيون و"إسرائيليون") بأنّ الطرفين وقّعا اتفاق "أوسلو" بنيّةٍ صادقةٍ وقناعةٍ للوصول إلى تسويةٍ حقيقيةٍ من شأنها تغيير موازين القوى، فإنّ الإصرار "الإسرائيلي" على بناء قيادةٍ بديلةٍ لمنظمة التحرير الفلسطينية دلّل على عدم الإلمام بالتحولات الهامة التي حدثت داخل السياسة الفلسطينية. [73]

### و. تلخيص: السلطة الفلسطينية والروابط – ابحث عن الفروقات

لقد استندت الاتفاقيّات الموقعة بين "إسرائيل" والفلسطينيين في سياق عملية "أوسلو"، بشكلٍ كبيرٍ، على المبادئ التي تمّت صياغتها في اتفاق السلام "الإسرائيليّ"-المصريّ قبل ذلك بـ 15 عاماً: حكمٌ ذاتيٌّ لمدّة خمس سنوات، ومفاوضاتٌ حول الوضع النهائي، وشرطةٌ محليّةٌ قويّة، وإعادةُ انتشار قوات الجيش "الإسرائيلي" في "يهودا وشمرون". سبّبت هذه الاتفاقيات جدلاً واسعاً في داخل الحقل السياسيّ الفلسطينيّ، وأحد النقاط الأساسية التي أثارها المعارضون قبيل "أوسلو" هي أنّ صلاحيات السلطة المنوي إقامتها تنبع من اعترافها بـ "إسرائيل"، وليس من الحقوق الشرعيّة للفلسطينيين باعتبارهم أبناء هذه الأرض وأصحابها القانونيّين. لكن وعلى الرغم من الانتقادات والصعوبات، حصلت هذه الاتفاقيّات على موافقة مؤسّسات منظمة التحرير الفلسطينيّة. [74]

ومنذ إقامتها فصاعداً، استمرّت المعارضة الفلسطينيّة بتوجيه الانتقادات إلى السلطة الفلسطينيّة، على أنّ هذه الانتقادات كانت تزداد في فترات الجمود السياسيّ، واستمرار الاستيطان والامتناع عن مواجهة "إسرائيل"، بكلماتٍ أخرى، طيلة معظم الفترة باستثناء سنوات الذروة في انتفاضة الأقصى، 2001-2004.

في هذا السياق، قام الدكتور عبد الستار قاسم، وهو أحد المنتقدين اللاذعين للسلطة الفلسطينية منذ إقامتها، ومحاضر العلوم السياسيّة في جامعة النجاح في نابلس، في مقالٍ يعود للعام 2008، بسرد توقّعاته السابقة فيما يتعلق بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، والتي تحققت واحدةً تلو الأخرى: فمنذ العام 1979 كان على قناعةٍ بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية معنيّةٌ بالاعتراف بـ "إسرائيل". وكتب ذلك في مقالٍ، في العام 1982، جادل فيه أمام تلاميذه بأنّ معارضة منظمة التحرير الفلسطينية لروابط القرى لم تكُن سوى خلافاً على من الذي سيقود عمليّة الخضوع لـ "إسرائيل". وعندما كان معتقلاً إدارياً في سجن "كتسيعوت" في النقب في العام 1988، التقى مع معتقلين من فتح وقال لهم إنّه في المستقبل القريب ستقوم سلطات الاحتلال بتسليمهم السجون لكي يعتقلوا بها مقاتلي الحرية الفلسطينيين، وكان ردّه حول توقيع اتفاق "أوسلو" في العام 1993 بأنّ هذه وصفة أكيدة لحرب أهلية فلسطينيّة. وقد نشر مقاله في العام 2008 بعد المعارك التي حصلت بين فتح وحماس في قطاع غزة، بعدما تحقق توقّعه الأخير.

لم يكُن هذا التحليل حصراً على عبد الستار قاسم، فقد كانت هناك مقارنةٌ شائعةٌ في خطاب المعارضة الفلسطينية، بين السلطة الفلسطينية وجيش أنطوان لحد في جنوب لبنان، أو روابط القرى. [75] والادّعاء هنا بأنّ منظمة التحرير الفلسطينيّة نجحت في اغتيال الروابط، بيْد أنّها احتلّت مكانها دون أن تقدّم بديلاً ملائماً. كما هناك ادّعاء بأنّه كما حصل مع الروابط فإنّ السلطة أيضاً تخلّت عن الكفاح المسلّح، وبدأت بالتعاون

مع أجهزة المخابرات "الإسرائيلية"، وتصدر التراخيص باعتبارها وسيطاً بين المؤسسات "الإسرائيليّة" والسكّان الفلسطينيين. كلّ ذلك حصل، بينما الأفق الفلسطيني ارتكس لإقامة كيانٍ فلسطينيٍ متقطّع بين مناطق تخضع للسيادة "الإسرائيليّة".

يدّعي أسعد غانم من جامعة حيفا، بأنّ تصرفات السلطة تعتبر أكثر خطورةً من تصرفات الروابط، وأنّ هناك جهاتٍ في الساحة الوطنيّة تنظر إلى الماضي وتأسف على صراعها ضدّ الروابط مدعيةً أنه كان من الأفضل للفلسطينيين لو قبلوا بقيادة الروابط، على أن يسمحوا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية اللبنانية-التونسية من استلام زمام المشروع وقيادته من فشلٍ إلى آخر. ويقول أحد المجادلين: إنّ انتصار "إسرائيل" يكمن في فهمها أنّها لن تستطيع التغلّب على منظمة التحرير الفلسطينية، وأنّه من الأفضل لها أن تقوم بإجبارها على الرقص على إيقاعات الولايات المتحدة و"إسرائيل". [76]

تكشف المقارنة بين السلطة الفلسطينية بقيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة وبين روابط القرى نقاط تشابهٍ كثيرة، غير أنّ السبب الأساسيّ في ذلك لا يكمن في التشابه الأيديولوجي بين السلطة والروابط، وإنّما في قوة "إسرائيل" فيما يتعلق بعلاقتها بالفلسطينيين، بغض النظر عن الجهة التي تمثّلهم. مكّنت علاقات القوة هذه "إسرائيل" من أن تطلب من الروابط والسلطة الوقوف في صفها ومحاربة الفلسطينيّين الذين يعارضون الاتفاقيّات. لكن لا بدّ من القول إنّه إلى جانب التقارب الملموس بين البرامج السياسية للاثنتين خلال سنوات الثمانينيّات – أو تقبّل فكرة الدولتين داخل منظمة التحرير- ما يزال هناك اختلافٌ نوعيٌّ بين خطاباتهم السياسيّة.

منذ بدايته، كان الخطاب الذي تطوّر، داخل فتح والجبهات اليساريّة، خطاباً مناهضاً للاستعمار. هذا الخطاب تعامل مع اليهود باعتبارهم غرباء عن هذه البلاد، ووجد صعوبةً بعد ذلك في تبرير عملية التسوية. أمّا خطاب الروابط فهو خطابٌ محليٌّ تقليديٌّ تصالحيّ، ويحتوي على أبعادٍ تتناقض مع الخطاب الوطنيّ الدارج. فيقول جميل العملة، أحد قيادات الروابط: "هذه الأرض ليست تابعةً لـ "إسرائيل" لوحدها ولا للفلسطينيّين. إنّها أرضٌ للشعبين... كلنا أبناء سيدنا إبراهيم"؛ أو أقوال محمد نصر، الذي يذكرنا بأنّه لا يوجد للفلسطينيّين أي تجربةٍ سابقةٍ في الحكم الذاتيّ، وربما يحلّ بهم ما حلّ ببعض الشعوب في أفريقيا والذين بعد أن نالوا استقلالهم، انهارت دولهم. [77]

منذ إقامة الروابط، ومروراً باتفاقيات "أوسلو"، ثمّ تولّي سلام فياض لرئاسة حكومة السلطة الفلسطينية (2007-2013)، توسّع الاستيطان في الضفة الغربية، وتآكلت الجدوى من إقامة اتفاق سلامٍ يستند على منطق الدولتين. يبدو التحليل الذي يعرض الروابط باعتبارها أداةً للسيطرة "الإسرائيليّة"، وليست قناةً لحلّ الصراع، مقبولاً أكثر وأكثر، كذلك الأمر بالنسبة للادّعاء بأن اتفاقيات "أوسلو" جاءت لتعزيز السيطرة "الإسرائيليّة" على "المناطق" وليس للوصول إلى تسوية. بيْد أنّ ما توصّل إليه هذا التحليل جاء من التبصّر بنتائج ومآلات كلا السياقين، وليس من فهمٍ لنوايا القائمين على كلّ سياق.

إن الحقيقة القائلة إنّ مصدر صلاحيات الخطّتين (الروابط والسلطة) يكمن في الاتفاق مع "إسرائيل" (وليس الانتصار على الكيان الصهيوني كما كان يأمل الأشخاص الأكثر راديكاليّة)، توسيع الاستيطان في سنوات نشاط الروابط وسنوات "أوسلو"، وموافقة السلطة المتحفّزة للتعاون مع "إسرائيل" في صراعها ضدّ التنظيمات الفلسطينيّة الرافضة- كلّ هذه الأمور دفعت العديد من الفلسطينيين إلى البحث عن نقاط تشابهٍ بين السلطة والروابط، إذ جاء كلاهما بهدف تعزيز السيطرة "الإسرائيلية" على المناطق. وربما لم يكُن هذا بالضرورة هو هدف القائمين على هذه الاتفاقيات.

ومن منظورٍ تاريخيٍ واسع، يمكن أن نرى في العمليّتين محاولات معارضة "إسرائيليّة" لضمّ المناطق بغية تحريك اتفاقية سلامٍ تقوم على أساس دولتين، بدون مستوطناتٍ وبدون عودة لاجئين -العملية الأولى كانت من خلال تمثيلٍ محليّ يعتمد على قوّة الجيش، والعملية الثانية من خلال قيادة الحركة الوطنيّة وتقوم على التوافق- من دون أن يكون هناك تقييمٌ سليمٌ لحجم المعارضة لهذا الاتفاق، سواءً في "إسرائيل" أو في المجتمع الفلسطيني.

****

# »إسرائيل« وروابط القرى: من نشأتها إلى حلّها (مراجعة)

الكاتب/ة :بهاء جراداتنشر بتاريخ 2021/02/14

يقدّم بهاء جرادات في هذا المقال قراءةً في رسالة ماجستير للباحث عمر صالح بشير، والتي أُنجزت في عام 2014 بعنوان "إسرائيل" وروابط القرى: من نشأتها إلى حلّها" مستعرضاً أبرز ما جاء في الرسالة وما توصّل إليه الباحث حول مراحل تأسيس الروابط وبنيتها التنظيمية، و يتطرّق إلى أبرز الأحداث والشخوص الذين صنعوا تلك المرحلة.

**(هذا المقال هو الخامس ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذجٍ للتعاون مع المحتلّ، لقراءة المادّة الأولى؛ الثانية؛ الثالثة؛ الرابعة).**

**مقدّمة**

انطلاقاً من إشكاليّة موضوعة روابط القرى، سواءً على الصعيد الشعبيّ والوجدانيّ الفلسطينيّ، أم على الصعيد المعرفيّ البحثيّ المتمثّل في ندرة الدراسات حول تجربة "روابط القرى"، وكونها تجربةً ما زالت حيّةً ولها مفاعيلها المستمرّة عند كثيرين ممّن كانوا على تماسٍّ معها، سواءً كانوا مساهمين في تأسيسها أو محاربين لها. نستعرض في هذه المقالة مراجعةً لرسالة ماجستير بعنوان: **"إسرائيل" وروابط القرى: من نشأتها إلى حلّها**، للباحث **عمر صالح بشير**، والتي أُنجزت في عام 2014 بُغية استكمال متطلّبات الحصول على شهادة الماجستير في برنامج "الدراسات الإسرائيلية" من جامعة القدس. [1]

تبحث الدراسة في الأغراض التي سعت "إسرائيل" إلى تحقيقها عبر إنشاء ودعم مشروع روابط القرى، فضلاً عن جذور تبلور فكرة روابط القرى، كاشفةً عن بنيتها التنظيميّة وأهمّ ممارساتها، وسبل مقاومة الفلسطينيّ لها وتداعيات فشلها. يحدّد الباحث هدف دراسته بالتوصّل إلى طبيعة الأهداف والأغراض التي سعت "إسرائيل" إلى تحقيقها عبر مشروع روابط القرى، وذلك بالاعتماد على كلّ من المنهج التاريخي لتتبّع مشروع روابط القرى، والمنهج الوصفي من خلال تحليل المضمون للواقع المحيط بالروابط، وأفكارها وآلية عملها وعلاقاتها بالسلطات الاستعماريّة.

تُبنى الدراسة على فرضيّةٍ مفادها أنّه تمّ تأسيس روابط القرى لتخدم "كأداة فاعلة" تعمل على تحقيق أغراض وأهدافٍ صهيونيّةٍ سياسيّةٍ وأمنيّة، بالإضافة إلى "ضرب مشروع التحرّر لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تشكيل قيادة بديلة"، كما تقع في 211 صفحة وتضمّ ستة فصول، وسنتناول في هذه المقالة أهم القضايا التي تناولها الباحث في كل محور.

## الإطار النظري والتوجّه الصهيونيّ بعد حرب عام 1967

تسعى الدراسة في الفصل الأوّل إلى فهم وتحليل الإطار النظريّ المتعلّق بسياسات الاحتلال وإجراءاته في الأراضي المحتلّة عام 1967، وذلك من خلال إلقاء نظرةٍ سريعةٍ على الأسس الاستعمارية والأيديولوجيا الصهيونيّة، ثمّ تتناول السياسات الاستعمارية المطبّقة على الفلسطينيين، من مثل "سياسة التجزئة" وفصل وعزل الفلسطينيين عن اليهود، وتعيين النخب الفلسطينيّة التي يمكنها خدمة الإدارة الاستعمارية وتنفيذ سياساتها، بالإضافة إلى "سياسة الاعتماد" التي تقوم على تعميق تبعيّة الفلسطينيين بالكامل على الصهاينة في الشؤون الإدارية والاقتصادية، والتي تجلّت في سياسات "موشيه ديان"، عبر تبنّي سياسة الجسور المفتوحة بين الأراضي المحتلّة والدول المجاورة.

يتناول الباحث في بداية الفصل السياسة "الإسرائيلية" الجديدة ما بعد حرب 1967 وتوجّهها نحو إيجاد فئاتٍ عميلةٍ متعاونةٍ معها لتحقيق أهدافها الاستعمارية، بالاستفادة من التجارب الاستعمارية الغربية السابقة مثل نموذج حكومة "فيشي" في فرنسا و"كفيشلينغ" في النرويج [2] خلال الحرب العالمية الثانية. كما يلقي الباحث الضوء على استفادة "إسرائيل" من الإرث الاستعماري البريطاني وقوانينه وسياساته في إذكاء الانقسامات ودعم أطرافٍ فلسطينيّةٍ دون أخرى.

تعاين الدراسة إجراءات الحكم العسكري الهادفة إلى خلق تبعيّةٍ اقتصاديّةٍ تربط سكّان الضفة الغربيّة بالاقتصاد الصهيونيّ، كضخّ البضائع "الإسرائيلية" في الأراضي المحتلّة حديثاً، وفرض القيود على تصدير المنتجات الزراعيّة وتقييد عمليات الاستيراد. كما تتطرّق إلى سياسات الحكم العسكريّ في تقييد حريّة الصحافة والتعليم وإغلاق الصحف والجامعات الفلسطينيّة؛ إذ "تمّ إغلاق عدّة صحف ومجلّات مرّات عديدة خلال فترات متقطعة، كصحيفتيْ الفجر والشعب، كما أصدرت عدّة أوامر إغلاق بحق الجامعات الفلسطينيّة، فأغلقت "جامعة بيرزيت" ست مرات خلال أربع سنوات، لفترات وصلت أحياناً ثلاثة أشهر. كما أغلقت "جامعة النجاح الوطنية" مدّة أربعة أشهر".

تنتقل الدراسة لاستعراض المبادرات العربيّة والصهيونيّة لطرح تسويةٍ واقتراحاتٍ بعد عام 1967، متتبعةً المرّة الأولى التي برز فيها مفهوم الحكم الذاتي، وذلك في مبادرة السادات حول السعي للوصول إلى عمليّة "سلام" وإنشاء حكمٍ ذاتيّ، وهو ما قوبل برفض منظمة التحرير، وما تلاها من مبادرات "سلامٍ" من شخصياتٍ فلسطينيّة مع "موشيه ديان" في لقاءاتٍ خاصة، مثل **حمدي كنعان** رئيس بلدية نابلس، و**عزيز شحادة** أحد محامي رام الله، "دون الوصول إلى نتائج، بسبب وجود عقبات في طبيعة طروحات "موشيه ديان""، و**محمد علي الجعبري**، رئيس بلدية الخليل عام 1968، الذي قدّم طلباً للحاكم العسكريّ بتعيينه حاكماً للضفة الغربية بأمرٍ من الحاكم العسكري، إضافةً إلى مبادراتٍ من شخصيّاتٍ صهيونيّة، مثل "ديان"، والتي دعت إلى تطبيق الحكم الذاتيّ من طرفٍ واحد، و"مشروع بيغن للحكم الذاتي" الذي قوبل برفضٍ صهيونيّ.

كما تولي الدراسة أهميةً كبرى لتنامي قوّة منظمة التحرير الفلسطينية في الداخل الفلسطينيّ، وتتناول الصراع على انتخابات البلديّات وما أبرزته من تعزيز مكانة المنظمة، مع تحوّل رؤساء البلديّات إلى قياداتٍ سياسيّةٍ محليّةٍ مدعومةٍ من المنظّمة، وفشل "إسرائيل" في السيطرة على البلديّات ورموزها، وهو

ما اعتُبر من الأسباب التي ساهمت في دفع "إسرائيل" نحو محاربة م. ت. ف، وخلق قيادةٍ بديلةٍ لها تتواطأ مع المشاريع السياسيّة للصهاينة.

## نشأة روابط القرى والدعم الصهيونيّ لها

يقدّم الباحث في هذا الفصل مدخلاً عاماً للاستشراق الصهيوني وأهمّ مؤسساته التي عُنيت بدراسة العربي، والفلسطيني على وجه الخصوص، مركّزاً على دور معهد "شيلواح" ومعهد "ترومان" بما قدّماه من دراساتٍ تتعلّق بفهم البُنى الاجتماعيّة والسياسيّة للفلسطينيّين وإسهامهما في بلورة فكرة روابط القرى. ويذكر، على سبيل المثال، كتاب "مختار القرية في أرض "إسرائيل": مكانته ووظيفته"، للمستشرق "جبريال بار"، والذي يبحث فيه "الإطار التاريخيّ للمخترة ووظيفتها، والعلاقة بين المختار والشيخ وعملية انتخابه ووضعه ومهامه"، وكتاب "سياسات العرب الفلسطينيين" لـ "موشيه ماعوز"، وغيرها الكثير من الدراسات والندوات والمقالات الاستشراقيّة التي سعت إلى فهم الواقع والمجتمع الفلسطيني.

كما يتناول الباحث، بصورةٍ عامّةٍ ومكثّفةٍ وبقليلٍ من التفاصيل، سياسات المستشرقين لتفكيك المجتمع الفلسطيني، إذ سعى بعض المستشرقين لدراسة شخصيّاتٍ فلسطينيّةٍ محليّةٍ غير منتميّةٍ لمنظّمة التحرير، وركّزت دراساتهم على "طبيعة منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد النجاحات المتوالية لمنظمة التحرير في المناطق وإثبات نفسها كلاعبٍ أساسيّ في انتخابات البلديات عام 1976". ويُذكر منهم "جبرئيل بن دور"، "الذي تحدّث عن ضرورة إسقاط حق الفيتو من يد المنظّمة، عبر إقامة زعامة بديلة بين سكّان المناطق المحتلة"، و"تسفي البيلغ" الذي انتقد السياسة "الإسرائيلية" وعدم قبولها بالمبادرات العربية والصهيونيّة لإقامة حكمٍ ذاتيّ في الضفة الغربية بقوله "يجب دعم بديل للمنظّمة يُمكن أن يصبح له تأثير يؤدّي إلى "الاعتدال" لدى الفلسطينيين (إيجاد فئات استسلامية متواطئة) ويجب على اسرائيل استغلال ذلك".

ينتقل الباحث بعدها لتتبّع نشأة روابط القرى. وبحسب الدراسة، فإنّ نشأتها تعود إلى اللحظة التي ذهب فيها **مصطفى دودين** لـ "**مناحيم ميلسون**" حاملاً مقترحاً حول ضرورة إنشاء جسمٍ بديلٍ عن منظّمة التحرير الفلسطينيّة، يخضع للسياسات الصهيونيّة. وكما تبيّن الدراسة، لم تكُن تلك فكرةً جديدةً في أروقة القرار الصهيوني، إذ طرحها "كرمون" في مأدبة عشاءٍ أقيمت في منزل محمد علي الجعبري في مدينة الخليل، والتقطها "ميلسون" دارساً لها وللقدرة على تطبيقها.

تتناول الدراسة مراحل تأسيس روابط القرى، إذ أسّس دودين أوّل رابطة قرى في الخليل متستّراً بحجة أنّها جمعيّة زراعيّة لمساعدة الفلّاحين وتطويرهم، ومسوّقاً لها على أنّها تهدف إلى تقديم خدماتٍ إداريةٍ واجتماعيةٍ للفلسطينيّين، وذلك بعد صراعاتٍ عديدةٍ داخل المؤسّسة الصهيونية حول نجاعة تأسيس روابط القرى، التي انتهت بنجاح "ميلسون" بتمرير مقترحه.

إضافةً لذلك، تبيّن الدراسة السياسة التي تمّ اتّباعها لإضفاء شرعيّةٍ قانونيّةٍ على تشكيل رابطة قرى الخليل، من خلال إحداث تعديلٍ على قانون إدارة القرى الأردني رقم (5)؛ إذ تمّ تعديله بإدخال فقرتين على المادة رقم (32) منه، نصّتا على ما يلي : "1) يخوّل قائد المنطقة صلاحية السماح بتأسيس جمعيّات تهدف إلى

زيادة التعاون والصلات بين مجالس القرى في المنطقة في المسائل التي يتناولها القانون. شرط أن يكون مقتنعاً بأنّ المسألة ضرورية لتنفيذ أهداف القانون، وشرط ألّا تخلّ بالنظام والأمن العامين في المنطقة. 2) ستكون الجمعية التي يجري تأسيسها بمقتضى شخصية قانونية أمام النظام، أمّا تأليفها وإدارتها وعملها وحلّها فسوف تحدّدها القوانين اللاحقة".

كما تبيّن الدراسة السياسات التي اتّبعها مصطفى دودين من أجل كسب مزيدٍ من التأييد، من خلال ادّعاءاتٍ حول تحسين الظروف المعيشية للقرى، والترويج لخطاب "أنّ المدن استأثرت بكل الإمكانيّات والدعم المقدّم من الخارج"، مستغلاً بعض الخلافات العشائريّة لكسب أطرافٍ لصالحه.

أمّا المرحلة الثانية لانتشار روابط القرى، فيُرجعها الباحث إلى زيادة نفوذ مصطفى دودين ورابطة قرى الخليل بعد زيادة عدد المنضمّين إليها، وهو ما جعله يباشر – في بداية عام 1980 – بالتواصل مع العديد من المخاتير لاستنساخ التجربة في قرىً مختلفة، مع تزويد الحكم العسكريّ الصهيوني دودين بمساعداتٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ لتسهيل مهمته. إذ، على سبيل المثال، "أبلغ الحاكم العسكري لمنطقة رام الله رؤساء البلديات والمجالس القروية، بعدم قبول أو تنفيذ أيّ مشروع يُقدَّم للحكم العسكريّ، إلّا عبر قناة رابطة قرى تنشأ في منطقة رام الله، وأنّ أية مساعدات وقروض خارجيّة، لن تدخل المناطق إلا عبر الرابطة فقط".

كما يعتبر الباحث نجاح مصطفى دودين بإقناع **يوسف الخطيب** (مختار بلدة نعلين) و**بشارة قمصيّة** (بيت ساحور) بترؤس كلٍّ من رابطة قرى رام الله ورابطة قرى بيت لحم امتداداً للمرحلة الثانية من انتشار روابط القرى. وهو ما تزامن مع نشأة "الإدارة المدنية الإسرائيلية" التي ترأسها "مناحيم ميلسون"، والتي يعاين الباحث أيضاً صلاحيّاتها وبنيتها الداخلية، متناولاً دورها في تثبيت جذور الروابط ، إذ " كانت سياسة الاحتلال الإسرائيلي تفرض على المواطنين قنوات اتصال رسمية معها، عبر الإدارة المدنية "الإسرائيلية" وروابط القرى فقط".

وحول دور "الإدارة المدنية الإسرائيلية" في بناء المرحلة الثالثة لتوسّع روابط القرى، تفيد الدراسة بأنّ "ميلسون" اعتبر أنّ مهَمّته تكمن في تعزيز دور روابط القرى المشكّلة، وتشجيع إقامة روابط جديدة". ومن أجل تحقيق ذلك، وبوصفه رئيس الإدارة المدنية، عمل "ميلسون" على توفير موازناتٍ ماليّةٍ ضخمةٍ تحت تصرّف الروابط الفاعلة التي تمّ تشكيلها، كما دفع دودين للتوجّه إلى مدن شمال الضفة الغربية للبحث عن شخصياتٍ تقوم بتشكيل روابط قرىً جديدة.

توضح الدراسة أنّ المرحلة الثالثة لتوسّع روابط القرى بدأت بمحاولات إقامة رابطةٍ قرويةٍ جديدةٍ في نابلس، وبدعمٍ من الحاكم العسكري الذي عقد اجتماعاتٍ فرديّة مع مخاتير ورؤساء مجالس قرى (عورتا وبيت دجن وسالم وعزموط) محاولاً تقديم إغراءاتٍ مالية لهم. وبعد محاولاتٍ عديدة، تمّ تشكيل رابطة قرى نابلس برئاسة **جودت صوالحة** من بلدة عصيرة الشمالية. تلاها، إنشاء رابطة قرى في جنين على يد **يونس حنتولي** رئيس مجلس قروي سيلة الظهر، ثمّ رابطة قرى قلقيلية على يد **إسماعيل مرزوق عودة** من قرية حبلة، كما تبعها تشكيل رابطة قرى قباطية برئاسة **محمد رجب**. وبدورهما، "شارك "ميلسون" ودودين باحتفالات افتتاح كافة مواقع روابط القرى التي تشكّلت في مختلف المناطق. فكان "ميلسون" الأب الروحي لمشروع الروابط، ودودين الأداة الفاعلة في تنفيذ وتمرير المشروع".

تتابع الدراسة باستعراض أهمّ السياسات التي اعتمدها الصهاينة لدعم روابط القرى، وذلك من خلال تقديم الدعم السياسيّ والإعلاميّ لها؛ إذ قدّم الإعلام "الإسرائيلي" أعضاء الروابط كقيادةٍ معتدلةٍ يُمكن التحاور معها وساهم بتقديمهم للعالم، ليصبح "حضور روابط القرى أمراً مألوفاً في الفعاليات "الإسرائيلية" منذ حضور مصطفى دودين حفلاً في السفارة المصرية في "تل أبيب" عام 1981، مصطحباً معه عدداً من أعضاء رابطتي بيت لحم والخليل". هذا بالإضافة إلى توفير الحماية لأعضاء الروابط، وذلك على إثر التهديدات التي تلقّتها شخصيات الروابط من الأردن؛ إذ وجه "شارون" تهديداتٍ للمملكة الأردنية "بأنّ "إسرائيل" لن تقف مكتوفة الأيدي في حال نفّذت الأردن تهديداتها، وستصادر أملاك بعض الزعماء الأردنيين من ضمنها أملاك خاصة بالملك حسين بن طلال".

لم تقتصر أشكال الدعم على ذلك، كما توضّح الدراسة، بل امتدّت لتشمل الدعم الماديّ لروابط القرى؛ فقامت سلطات العدوّ بدعمهم بمبالغ طائلةٍ على فتراتٍ مختلفةٍ ضمن سياسة عملٍ منظمةٍ وممنهجةٍ لتطوير الروابط وزيادة ارتباط الناس فيها؛ "خلال الفترة الواقعة ما بين أعوام 1979-1981، حصلت روابط القرى على ما مجموعه 17 مليون دولار"، فضلاً عن "تسهيلات اقتصادية بمنح روابط القرى عقوداً تسويقيّةً للمنتجات الزراعيّة في الأسواق "الإسرائيلية" بإشراف مصطفى دودين والحاكم العسكريّ".

شمل الدعم الصهيونيّ للروابط الجانب العسكريّ أيضاً، وتضمّن تسليحها بما يوفّر لها الحماية ويرهب الناس والمحاربين لها، كما تمّ إمدادها بأنواع عديدةٍ من الأسلحة. ففي 29 تشرين الثاني 1981، اتُخذ قرارٌ صهيونيّ رسميّ بتسليم روابط القرى 100 قطعة سلاح، وتمّ تدريب أفرادها على استخدام الأسلحة الرشّاشة، وقد "كانت تدريبات روابط القرى تتمّ في معسكر "بيت إيل" بشكلٍ يوميّ لكافة أعضاء الروابط من مختلف مناطق الضفة الغربية".

وإضافةً إلى ما سبق، تبيّن الدراسة تمكين ودعم سلطات العدوّ للروابط من خلال زيادة صلاحياتها والتضييق على رؤساء البلديات والمجالس القروية الذين رفضوا الإدارة المدنية وتصدّوا لها. على أنّ هذا التضييق شمل أشكالاً عدّة، ابتداءً بإقالة الرؤساء والأعضاء، مثل إقالة رئيس بلدية البيرة إبراهيم الطويل ورئيس مجلس قروي الظاهرية علي ياسين المخارزة، مروراً بالإبعاد السياسيّ لعدّة شخصيات، مثل فهد القواسمي رئيس بلدية الخليل ومحمد حسن ملحم رئيس بلدية حلحول، و ليس انتهاءً بمحاولات الاغتيال لعدّة شخصيات، مثل بسّام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله. إضافةً إلى العديد من الأساليب التي تنوّعت ما بين السجن والإقامة الجبريّة والملاحقات والمضايقات ومنع السفر والممارسات القمعيّة، سواءً للأفراد أو المؤسّسات والنقابات.

### البنية التنظيميّة لروابط القرى وأهمّ ممارساتها

يشكّل هذا الفصل أهمّ ما تمكّنت الدراسة من إنجازه؛ إذ توصّل الباحث ببراعةٍ ومسؤوليةٍ إلى فهم البنية التنظيميّة لروابط القرى من خلال تتبّعه لأهمّ الشخصيّات التي أسّست الروابط. فينطلق من فهم التاريخ السياسيّ والاجتماعيّ لمصطفى دودين في كلٍّ من الأردن وفلسطين بوصفه الرجل الذي اقترح فكرة "روابط القرى" والذي اعتمدت عليه "إسرائيل" في تشكيلها وتطويرها، ويتتبّع الدور السياسيّ

والاجتماعيّ الذي مارسه محمد دودين في كلٍّ من فلسطين والأردن، باعتباره الرجل الثاني الذي رافق مصطفى دودين في تشكيله روابط القرى.

هذا ما أحاطت به الدراسة، ليس فيما يتعلق بتاريخ كلٍّ من مصطفى ومحمد دودين فحسب، بل امتدّت لتشمل دراسة العديد من قيادات روابط القرى في الضفة الغربية مثل **جميل العملة**، ويوسف الخطيب وابنه **كاظم**، و**محمد السويطي**، وبشارة قمصيّة ونجله **سمير**، و**إبراهيم فلنة** وغيرهم، مقدمةً سِيَراً مختصرةً حول خلفيّاتهم الاجتماعيّة والسياسيّة، ومصيرهم بعد إفشال الروابط، والذي تراوح بين القتل والهجرة إلى الحصول على الهوية "الإسرائيليّة".

كما تبيّن الدراسة المراحل التنظيمية المختلفة التي مرّت بها الروابط خلال تطوّرها؛ إذ ابتدأت في المرحلة الأولى بتأسيس رابطة قرى الخليل، ثمّ امتدّت الفكرة في المرحلة الثانية ليتمّ تشكيل روابط قرويّة في مناطق مختلفة في الأراضي المحتلّة عام 1967، وكان آخرها تشكيل اتّحاد روابط القرى، والذي "أُعلن رسميّاً عن [إقامته] يوم 30-8-1982، بعد اجتماع لرؤساء الروابط في مدينة بيت لحم، وتمّ توزيع المناصب الإداريّة بشكل مؤقت".

توضّح الدراسة هذه المراحل بشكلٍ تفصيليّ، وتمكّن الباحث من بناء مخططٍ هيكليٍ يوضّح البنية التنظيميّة للروابط، مستنداً بذلك على النظام التأسيسيّ الداخليّ لروابط القرى، ومهام الأعضاء، وآليّة التفاعل بينهم وتحديد صلاحياتهم، كما ركّز في كلّ مرحلةٍ على الدور الذي لعبته روابط القرى، وكيف تطوّر هذا الدور بتطوّر وتعميم التجربة على المناطق المختلفة، وكيف تشكّل اتحادٌ في نهاية المطاف يضمّ جميع الروابط.

وبحسب الباحث، اتّسم النظام الداخلي بالضبابيّة والعبارات الفضفاضة والمفتوحة، مثلما ورد في البنود المتعلّقة بإيرادات الروابط، والذي يُرجعه الباحث إلى "تقنين صبغ الشرعية على الدعم المالي الإسرائيلي". كذلك الأمر في البنود المتعلّقة بالانتساب، والتي تنطوي على خطورةٍ تهدف إلى توسيع قاعدة الروابط من جهة، وتشير إلى تزوير وتضخيم حجمها وعدد المنضمّين إليها من جهةٍ أخرى، وذلك من خلال "اعتبار أعضاء الجمعيات أعضاء عاملين في الروابط بمجرّد تقديم طلب انضمام من الممثلين عن هذه الجمعيات ... مع احتمال أن يكون بعض منتسبي هذه الجمعيات ضدّ فكرة الانضمام للرابطة".

ومن خلال عقد مقارنةٍ بين النظام التأسيسيّ الداخليّ لرابطة قرى الخليل والنظام التأسيسيّ الداخليّ لاتّحاد الروابط، تبيّن الدراسة أنّ روابط القرى أصبحت أكثر وضوحاً من حيث الأهداف بعد تشكيل الاتحاد؛ ففي حين قدّمت نفسها كجمعياتٍ وتعاونياتٍ تحمل أهدافاً اجتماعيّة في البداية، كشف النظام التأسيسيّ لاتّحاد الروابط عن الغايات السياسيّة لتشكيلها، ليصبح جليّاً أنّ الهدف من ورائها يرمي إلى "شطب أيّ عمل سياسي عدا ما يخدم مصلحتها ومصلحة إسرائيل". ويتّضح ذلك، على سبيل المثال، في البنود المتعلّقة بالتدخّل في السياسات التعليميّة والوقائيّة، والتي تدلّ على مساعي اتحاد الروابط في استبدال الفكر الوطنيّ التحرّري بالفكر الانهزاميّ الاستسلاميّ.

بعد توضيح آلية تشكيل اتحاد روابط القرى، تذهب الدراسة لتوضيح ممارسات الروابط. إذ أصبحت الأخيرة أكثر تنظيماً، وأنشأت جهازاً إعلاميّاً خاصّاً بها، تمثّل بصحيفة **أمّ القرى**. قدّمت هذه الصحيفة نفسها كنموذجٍ إعلاميّ عصريٍّ محايد، واهتمت ببثّ أفكارٍ سياسيّةٍ تتمحور حول التعايش والسلام والدعوة إلى التفاوض، كما هاجمت منظمة التحرير الفلسطينية والأنظمة العربية، بينما كان جميع كتّابها من روابط القرى ويكتبون إمّا بأسمائهم أو بأسماءٍ مستعارة. أمّا بعد تشكيل اتحاد الروابط، فقد طرأ تغييرٌ على الصحيفة من حيث المحتوى وحجم تغطية الأخبار المحليّة والدوليّة، وتغيّر اسمها لتصبح صحيفة **المرآة**، والتي بدورها طرحت نفسها كصحيفة اجتماعية- سياسية.

يستفيض الباحث بالحديث عن دور الجهاز الإعلاميّ والأفكار السياسيّة التي قدّمتها صحيفة المرآة، إذ أضافت "أركاناً جديدة في طيّات صفحاتها، كزاوية "سؤال وجواب"، وزاوية "مشكلة وحل""، والتي هدفت إلى تلميع روابط القرى وتقديمها كتيارٍ وطنيّ يحمل هموم الفلسطينيين ويرغب بحلّ مشاكله، بالإضافة إلى الترويج للمفاوضات المباشرة للسلام والتعايش السلمي مع الصهاينة.- والتغزّل بشخص "ميلسون"، وتقديم التهاني بمناسبة الأعياد والمناسبات اليهودية، والترويج لجيش الاحتلال خلال حرب لبنان عام 1982، فضلاً عن توجيه الاتّهامات لمنظّمة التحرير الفلسطينية والعرب بالمسؤولية عن قتل الآلاف، مثل شهداء مجزرة صبرا وشاتيلا.

تتنقل الدراسة للحديث عن الحزب السياسيّ الذي شكّلته روابط القرى في الضفّة الغربيّة فيما بعد، والذي أطلقت عليه اسم "الحركة الوطنيّة للسلام"، وهدف إلى "تشكيل مؤسّسات وأطر نقابيّة بديلة عبر إنشاء فروع تتعلّق بالعمّال والأعمال البلدية والأندية الرياضية". وفي 17 آب 1983، أصدرت الروابط وثيقةً عبر صحيفة "المرآة" وصحيفة الأنباء "الإسرائيليّة" الناطقة بالعربية، حملت اسم "الميثاق الفلسطينيّ للسلام"، وتطرح في 35 مادّةٍ رؤيتها للسلام بين الفلسطينيين والصهاينة، وتسليم الفلسطينيين سلطةً إداريةً على أراضي الضفة الغربية وغزة، معتبرةً هذا الميثاق دستوراً مُلزِماً لكلّ فلسطينيّ في الأراضي المحتلّة عام 1967.

يعرّج الباحث بعدها على ممارسات روابط القرى المتعلّقة بالقدس والمسجد الأقصى وبسط نفوذ السلطات الصهيونيّة عليها، والتي اتّخذت أشكالاً عدّة من أجل الضغط على المقدسيّين للقبول بالتقسيم، وذلك من خلال توجيه تهديداتٍ مباشرةٍ بالتصفيّة الجسديّة لشخصياتٍ تعمل في الأوقاف مثل الشيخ حسن طهبوب مدير الأوقاف العام، والأستاذ حسني الأشهب وغيرهم، فضلاً عن الافتراء والتشهير بالشخصيّات الوطنيّة وتوجيه اتهاماتٍ لها بقضايا اختلاسٍ وتزوير عبر صحيفة المرآة.

وبالإضافة إلى ابتزاز الفلسطينيين مالياً أو عبر الاستيلاء على أوراقهم الرسميّة ومساومتهم عليها مقابل العمل معهم، تنوّعت الممارسات القمعيّة واعتداءات ميليشيات الروابط على أهالي القرى والمؤسّسات الوطنية ما بين الضرب بالهراوات واعتراض المركبات وإحراقها إلى إطلاق النار والملاحقات ووصولاً إلى القتل المباشر. تورد الدراسة عدداً من هذه الحوادث، نذكر منها:

"كانت روابط القرى تردّ على أيّ ضرب حجارة، حتى لو كان صادراً عن طفل، بتخريب ممتلكات المواطنين وتحطيم منازلهم. كما حصل في قرية الجانية بعد إلقاء حجارة من قبل مجموعة أطفال على سيارة المدعو "راغب توفيق سمحان"، حيث داهمت ميليشيات روابط القرى منازل أهالي الأطفال، وحطموا محتوياتها، وأطلقوا النار بداخلها، مع العلم أن هناك مجموعة من مستوطني مستعمرة "نيلي" ساندتهم في هذه العملية. وفي بلدة حبلة، قام أعضاء من روابط القرى بحرق منزل المواطن عز الدين عبد الرحيم الجدع، بعد إلقاء حجارة عليهم. وكانت عمليات إطلاق النار تشمل تصفية الحسابات الشخصية لأعضاء الروابط".

وكما تبيّن الدراسة، امتدّت هذه الممارسات لتشمل اغتيال قياداتٍ محليّةٍ ومواطنين مثل الشهيد محمد عفاني من قرية تل قضاء نابلس، والشهيد داوود محمد العطاونة من قرية بيت كاحل قضاء الخليل، إضافةً لسمسرة الأراضي والعقارات وتسريبها للصهاينة. كما عكفت الروابط على إنشاء علاقاتٍ مع المنظّمات والحركات الاستيطانيّة الصهيونية في "الكيبوتسات"، ومن الأمثلة التي توردها الدراسة الاجتماع الذي أجرته شخصيّات الروابط "مع مجموعات من كيبوتسات: "بيت هشيطا، بيسان، كفار سولم، والناصرة" يوم 19-2-1983 في كيبوتس "هاشيطا" اشترك فيه 15 عضواً من الروابط، وقد أثاروا فيه قضية التمثيل الفلسطيني، وأنّهم القادة الحقيقيون للسكان في الضفة الغربية". هذا بالإضافة إلى تقديم الروابط المساعدة لجيش الاحتلال، بوصفها أداةً تنفيذيةً له، مثل ما فعلتْ في بلدة عزون، حيث تمّ "تسليم شابين لقوات الاحتلال قاما بخطّ شعارات وطنية داخل البلدة بمناسبة ذكرى "وعد بلفور المشؤوم" ليلة 1983/11/2".

## مقاومة روابط القرى وانهيار المشروع

يختم الباحث دراسته في تسليط الضوء على المقاومة التي شهدتها روابط القرى ودورها في إسقاط هذا المشروع، فضلاً عن التغيّرات السياسيّة الصهيونيّة التي قادت إلى إهمال القيادة الصهيونيّة روابط القرى في نهاية المطاف، وذلك بعد إثبات فشلها في تحقيق الهدف المرجوّ منها.

يستعرض الباحث في بداية الفصل السادس أشكال ووسائل المقاومة المختلفة التي اتّخذها الفلسطينيّون في سبيل مقاومة روابط القرى ووأدها، سواءً على مستوى الفعاليّات الوطنيّة والتنظيم والمقاومة الشعبية، أو من خلال العمل التنظيميّ المسلّح، محاججاً أنّ هذا الشكل من النضال لم يكُن موجّهاً ضد الروابط كجسمٍ مستقلّ، إنّما اعتُبر جزءٌ لا يتجزأ من النضال ضدّ الاحتلال الصهيوني، باعتبار الروابط القرويّة مشروعاً منبثقاً عنه.

نفّذت الأجنحة العسكرية المسلّحة للفصائل الفلسطينيّة العديد من العمليات الفدائيّة ونصب الكمائن ومحاولات الاغتيال لقادة روابط القرى، وهو ما تبيّنه الدراسة عبر سردها لعددٍ منها، مثل اغتيال يوسف الخطيب وابنه كاظم من رام الله، إضافةً إلى اغتيال قَتَلَة الشهيد الحاج محمد عفاني؛ "ففي كمين في أحد مطاعم مدينة قلقيلية، تمّت تصفية **أحمد عودة** من بلدة حبلة بطلقة بالرأس وسحب مسدسه. ووضع كمين ل**فايق عرار** في منطقة "راس عطية" غرب مدينة قلقيلية، فتمّ قتله وسحب سلاح من نوع "عوزي إسرائيلي" منه. أمّا **حافظ أبو هنية**، فتمّت تصفيته بالقرب من بلدة "كفر ثلث" الواقعة جنوب شرق قلقيلية". كما تورد الدراسة المزيد من عمليات الاغتيال التي حدثت في مناطق متفرقة في الضفة الغربية

لأعضاء الروابط، باختلاف طرق الاغتيال، سواءً طعناً بالسكين أو بإطلاق النار، إضافةً إلى العديد من عمليات إطلاق النار على منازل ومركبات أعضاء الروابط، أو حرق مركباتهم.

أمّا على صعيد القيادات المحليّة، لعبت البلديات دوراً بارزاً في مقاومة مشروع روابط القرى وعدم الانصياع للإدارة المدنية ومقاطعتها مثل دور بسام الشكعة في مواجهة روابط القرى في نابلس، وأصدرت بياناتٍ عديدةً من بينها بيانٌ صدر بتاريخ 5-5-1982، أكدت فيه أنّها بعثت بمذكرةٍ لوزير الحرب الصهيونيّ "طالبت فيه بإلغاء الإدارة المدنية "الإسرائيلية" ووقف كافة الممارسات التعسّفية، وإعادة كافة الأعضاء ورؤساء البلديات المفصولين"، وهو ما ترتّب عليه تعليق جميع أعمال البلديّات وتحميل المسؤولية للاحتلال لعدم حصولهم على ردٍّ على البيان.

وعلاوةً على ذلك، تسلّط الدراسة الضوء على الدور المحوريّ الذي لعبته الجامعات والمدارس في تنظيم المظاهرات الشعبية والمشاركة فيها؛ ما أدى إلى إغلاقها مرّاتٍ عديدة، إضافةً إلى الدور الذي ساهمت فيه لجان العمل التطوعي والجمعيّات التي تمّ تشكيلها. كما يوضّح الباحث الدور الكبير لأهالي القرى في محاربة روابط القرى ومشاريعها، إذ أبدى أهالي القرى – بدعم لجنة التوجيه الوطني- في كثيرٍ من الأحيان ممانعةً للمشاريع المتأتيّة من روابط القرى، مثل مشاريع مدّ شبكة الكهرباء والماء. كما شهدت الأراضي المحتلّة العديد من الفعاليات والمظاهرات الوطنيّة الرافضة علناً لمشروع الروابط، وتورد الدراسة عدداً من الأمثلة حول هذه التحرّكات الشعبيّة، من بينها:

> "نظمت مظاهرة في مدينة نابلس ضد حفل لتأسيس "رابطة قرى نابلس"، اعتقلت قوات الاحتلال "الإسرائيلي" حينها، خلال الفترة الواقعة بين 4-1982/7/9، (600) مواطن ونيف ممّن تظاهروا ضدّ المشروع، وفرضت منع التجول على بلدة "عصيرة الشمالية" مركز رابطة قرى نابلس. وفي يوم 1982/7/25، نشبت مواجهات بين أهالي بلدة رأس كركر غرب رام الله، مع رابطة قرى رام الله. حيث منع أهالي البلدة أعضاء الروابط من دخولها. ونشبت مواجهات عنيفة أسفرت عن جرح ستة مواطنين. وبنفس اليوم في بلدة "سعير" قضاء الخليل، هاجم أهالي البلدة أحد قادة روابط القرى في المنطقة بالحجارة، وتدخّل جيش الاحتلال "الإسرائيلي" وحظر التجول على البلدة. وفي "بيت كاحل"، الصغيرة بعدد سكانها ولكنّها كبيرة بفعلها، لا ينفك أهالي البلدة يتصدون لأعضاء روابط القرى بصورة باتت روتينية ، لكثرة الاعتداءات التي نفذتها رابطة قرى الخليل في البلدة، عدا عن الاعتقالات المستمرّة لأبنائها بشكل متكرّر، خاصة بعد استشهاد العطاونة".

في نهاية الدراسة، يعرّج الكاتب على التغيّرات داخل المؤسسة الصهيونيّة التي دفعت نحو حلّ روابط القرى بشكلٍ نهائيّ، متزامنةً مع استمرار المقاومة العنيفة التي واجهت التجربة. ففي عام 1983، قدّم " شارون" استقالته ليتمّ تعيين "موشي آرنز" في منصب وزير "الدفاع" الصهيوني، ثمّ استقال "مناحيم بيغن" من رئاسة الوزراء، ليتمّ تعيين "اسحق شامير" خلفاً له. حيث رفض كلاهما (شامير وآرنز) تجربة روابط القرى، باعتبارها فاشلةً ولا يُمكن لها تحقيق مساعي "إسرائيل". وعلى إثر ذلك، تمّ عقد عدّة اجتماعاتٍ مع شخصياتٍ فلسطينيّةٍ في سبيل تفكيك روابط القرى، وبدأت المحاكم بالتعامل مع القضايا المرفوعة ضدّ الروابط بعد أن كانت تحجب النظر عنها، وهو ما أظهر الخلافات بين الروابط وأضعفها،

ليبدأ سحب الصلاحيات منها رويداً رويداً، وذلك إلى أن تمّ الإعلان عن إنهاء التجربة وفشلها بشكلٍ رسميّ في 10 آذار 1984.

## تعليق ختاميّ

انطلقت الدراسة من فرضيةٍ مفادها أنّ السلطات الاستعمارية الصهيونيّة باشرت في تأسيس روابط القرى لتخدم في الضفة الغربية "كأداة فاعلة لها لتحقيق أغراض وأهداف سياسية وأمنية، وضرب مشروع التحرر لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال تشكيل قيادة بديلة". وبغية مساءلة هذه الفرضية، اهتمّ الباحث بفهم البنية التنظيميّة لروابط القرى وأهمّ سياساتها وممارساتها، فضلاً عن أبرز السياسات الصهيونيّة لدعم الروابط، مستخدماً المنهج التاريخي في تتبّع سير شخصيات الروابط البارزة وممارساتها وأسباب فشلها، والمنهج الوصفيّ لتحليل المضمون لدراسة الأنظمة التأسيسيّة الداخليّة للروابط التي ساعدت الباحث في الكشف عن تطوّر دور الروابط بتطوّر مراحل نشأتها.

تفرّدت الدراسة في تحليل نظام تأسيس روابط القرى، وفهم بنيتها التنظيميّة التي يوضّحها الباحث على شكل مخطّطٍ هيكليٍّ قام هو بإعداده، خلافاً للعديد من الدراسات السابقة، التي تناولت روابط القرى ضمن بحثها عن تلك الفترة بشكلٍ أكثر عموميةً عبر السرد التاريخيّ للمرحلة بشكلٍ مقتضب.

وفي محاججته، اعتمد الباحث على مصادر أوليّةٍ من مقابلاتٍ مع أفراد فلسطينيّين عاصروا فترة روابط القرى، وكتاباتٍ متعلّقةٍ بالروابط، بالإضافة إلى العديد من الصحف المرتبطة بشكلٍ مباشرٍ بروابط القرى وقراراتها وبياناتها. غير أنّ المقابلات التي أعدّها الباحث لم تكن ذات إضافةٍ بحثيّةٍ ومعرفيّةٍ جديدة إلا بحدود مساهمتها في فهم البنية التنظيمية لروابط القرى.

وعلى الرغم من عدم استخدام الباحث لمصادر وأدبياتٍ تتعلّق بدراسات التعاون مع المحتلّ بمفهومها الواسع والعام، وعدم تناوله لهذه المفاهيم كمنطلقاتٍ لفهم الظاهرة؛ ما يعكس قصوراً في قدرة الدراسة على فهم الظاهرة وتحليلها، إلّا إنّ الأهميّة المعرفيّة للدراسة تأتي في كونها مساهمةً في دراسة تاريخ العمالة في فلسطين. إذ تبرز أهميّة الدراسة في قدرتها على رصد سِيَر مختصرةٍ لأهم المؤسّسين لروابط القرى، وتتبّع تطوّرها المرحليّ، ورصد أهم ممارساتها التي ساهمت جميعها في التأكيد على فرضيّة الباحث حول الهدف من تشكيل روابط القرى.

*****

# »حدّوتة« من زمن الروابط

الكاتب/ة :خالد عودة اللهنشر بتاريخ 2021/02/19

"حدّوتة" من زمن روابط القرى تدور أحداثها في بداية الثمانينيّات مع مجموعةٍ من أهالي قرية بيت حنينا، يسردها لنا خالد عودة الله. قراءة طيّبة.

**(هذا النصّ هو السادس ضمن ملفٍ بحثيّ ينشره باب الواد حول "روابط القرى" كنموذج للتعاون مع المحتلّ، لقراءة المادّة الأولى؛ الثانية؛ الثالثة؛ الرابعة؛ الخامسة).**

كان ذلك في بداية الثمانينيّات، ذات مساءٍ عاصفٍ ماطر، تكوّرت مجموعة من أهل قريتنا من ضمنهم أنا وأمّي، تحتمي من المطر تحت مظلّة دُكّان "مفيد" المغلق على رأس الطريق في انتظار قدوم سيارةٍ من سيارات البلد تنقلنا إلى بيوتنا. ورأس الطريق هو الاسم الذي يُطلقه أهل قريتنا على حيّ بيت حنينا الجديدة؛ أيّ أول الطريق إلى قرية بيت حنينا. طال انتظارنا ولم تأتِ أيّ سيارةٍ من سيارات القرية، كنتُ أخبئ تحت معطفي تقويماً سنوياً (روزنامة) وزّعه مجمع النقابات العمالية الذي يقع مقرّه في بيت حنينا الجديدة، يحمل صوراً لمذبحة صبرا وشاتيلا.

وبينما أطبَق اليأس والبرد علينا، توقفت مقابلنا سيارة "جيب" لأحد أهالي المنطقة يُدعى غازي، وغازي هذا حفيد رجلٍ تقول عنه حكايات القرية إنّه تعاون مع الإنجليز في قمع ثورة 1936، وذلك بعد أن بدأ طريقه ثائراً ثم تحوّل إلى قاطع طريقٍ في زيّ ثائر. عاقبته الثورة، فانتقم منها بأن صار جاسوساً للإنجليز، والذين أخذوا يصحبونه، وقد ألبسوه كيس خيش على رأسه لإخفاء هويته، ويمرّرون رجال القرية أمامه فيشير بحركةٍ من يده دون أن ينطق دالاً المستعمِرين على الثائرين ومن يأويهم.

فتح غازي شبّاك سيارة الجيب داعياً "كرة" القرويّين للركوب في سيارته لتوصيلهم إلى بيوتهم بعد أن انقطعت بهم السبل.

تنحنح أحد رجال الكومة المتكوّرة من البرد: "يالله يا جماعة الخير تنركب، الله بعثلنا غازي من عنده".

تبادل القرويّون النظرات وتهامسوا: "ولكُم هذا غازي بقولوا عنه مع "**هذولاك**" (جماعة روابط القرى). أعطوه اليهود لمّ شمل وصار معهم".

وغازي هذا تكرّر اسمه كثيراً في قضية الحصول على "لمّ شمل" بين أهل قريتنا المطعونة بالغربة، وأمّا ما كنتُ شاهداً عليه فهو أنّ أحد أقربائنا توجّه إليه ليتوسّط عند شركة "بيزيك" للحصول على خطّ تلفون.

ردّت إحدى نساء قريتنا: "والله ما أنا راكب مع هالنجس ولو بموت من السقعة وبظل هان للصبح".

وبعد تهامسٍ وتناوش، حَسَمت الكومة المتكوّرة على ذاتها قرارها، فلم يركب أحد مع غازي بعدما حُسم الجدل بِـ: "اركبوا معه خلّي كلّ أهل البلد يقولوا عنكم جواسيس، لعنة الله عليه وعلى سليلته".

نزل غازي من سيارة الجيب، وبدأ يحاول إقناع كومة القرويّين بالركوب معه في "هالبرد والمطر"، ولكن دون جدوى... فما كان منه إلا أن طَبق باب سيارة الجيب لاعناً: "الله لا يردّكم ولا يردّ اللي بده يركبكم، موتوا في هالبرد والزمهرير"، وانصرف.

تسلّل الندم بعد مغادرته إلى كومة الفلاحين المتكوّرة من البرد:

– كان اركبنا معاه يا جماعة الخير، أنو شايفنا في هالليل والمطر، شعرة من قفا خنزير بركة.
– روح إلحقه ملعون أبو شاربك وشاربه، أنو ماسكك.

مرّ الوقت بطيئاً في بردٍ لا يقينا منه سوى دفء الخراريف والقفشات، إلى أن بعث الله لنا "علي البِس" الذي كان يعمل سائق سيارةٍ لتوزيع البسكويت في مصنع "أوسم"، فحمّلنا في سيارة الفورد فوق بعضنا البعض إلى البلد، وفي الطريق فتح علبة بسكويت وأطعمنا.

"والله لوما هالبسكوتات سرقة من اليهود وببلاش، عمرك ما فتحت تنكة هالبسكوت وغرقتنا بكرمك... ها ها ها".

كانت علب البسكويت كبيرة الحجم من التنك في ذلك الزمان وبحجم نصيّة الزيت.

لا زلتُ أذكر جيّداً وبعد عشرات السنين ملامح وجه غازي، ولفت انتباهي هندامه الأنيق وجزمته الجلديّة وأظافره التي كانت تلمع! والتي ستظلّ محلّ استغرابٍ عندي، وأسال أمّي كلّما رأيته مارّاً من قريتنا: ليش يمّه أظافره بتلمع؟

*ولك شو أظافره بتلمع!*

طوى الزمان أخبار غازي، وعاد إلى الغربة على إثر ملاحقة الفدائيّة رجال الروابط، واستقرّ اسمه في ذاكرة القرية إلى جانب اسم "جنحو" الذي كان يملك محطةً لتعبئة الغاز قرب قريتنا، ووصلت أخبار مقتله إلى قريتنا، وإلى جانب اسم "زعترة" الذي أُطلقت عليه النار عند الوادي الغربيّ لقريتنا وهو في طريقه إلى قريته النبي صمويل فنجا بأعجوبةٍ وعوقبت قريتنا بالتنكيل ومنع التجول بعدها.

أقول لنفسي : لولا أظافر غازي اللامعة ربما لم تكُن كثير من تفاصيل غازي وزمانه لتعلق في ذهني! أعود أنبش عن أثرٍ للروابط في قريتي فلم أجِد سوى كلمة "**هذولاك**" التي تستدعيها عبارة " هظاك المرض" ويستخدمها أهل قريتي في نعت مرض السرطان الذي يخافون من مجرّد ذكر اسمه. وللحقيقة، أحنّ إلى طعم بسكويتات "علي البِس" التي التهمتُها في سيّارته تلك الليلة، وأختلس خرق مقاطعة المنتجات الصهيونيّة في بعض الأحيان بحثاً عنه ولا أجده.

بعد سنواتٍ طويلة، جاءت إلى قريتنا "شخصيّة رسميّة وطنيّة" لمشاركتنا مظاهرةً احتجاجيّةً ضدّ الجدار، كان مهندماً،وكانت أظافره تلمع...(*ولك شو أظافره بتلمع !*)

(خالد عودة الله، القدس المحتلّة، شباط 2021)